



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



دور القيادة السياسية في استقرار الأنظمة السياسية
"حكومة حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً"
2012/2002

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إشراف الدكتورة :
حروري سهام

إعداد الطالب:
زعطوط الصالح

لجنة المناقشة

رئيساً	
مشرفاً ومقرراً	
عضواً مناقشاً	
عضواً مناقشاً	

السنة الجامعية : 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَشْرُ رَأَتْ

نحمده تعالى الذي أمدنا بالصبر حتى وصلنا إلى إتمام هذا الإنجاز الذي نزفّ من خلاله مشاعر التقدير والاحترام لكل من كانت له يد المساعدة فيه .
كما نتقدم بكلمة تقدير وشكر للأستاذة الدكتورة " سهام حروري " على إشرافها المتواضع والجدي، وعلى كل توجيهاتها وحرصها على الإخراج الجيد

للمذكرة

ونتقدم بالشكر لكل أساتذتنا في كل مراحل دراستنا خاصة لجنة

المناقشة لتفضلها مناقشة وإثراء المذكرة

وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل .

إهداء

إلى أغلى شخصين في الكون لأظان لم يبخل عليا بعطفهما وحنانهما وحبهما وكانا مصدر
سكوني وراحتي. وهما سرّ نجاحي، أمي وأبي...

إلى أخي العزيز "عبد الحفيظ"، إلى أختي العزيزتان.

إلى جدي المجاهد: "معلم الشريف"، وجدتي الغالية "خديجة"

إلى روح جدي "عزيزة"

واهدي هذا العمل المتواضع إلى كل أفراد عائلتي، وإلى كافة أصدقائي و
زملائي وخاصة إلى صديقتي في الجامعة سعيدي سليمان. إلى كل من ساهم من قريب
أو بعيد في إنجاز هذه الدراسة.

فهرس المحتويات

تشكرات

الإهداء

أ»	-----	المقدمة
٢٤ «	-----	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقيادة السياسية والاستقرار السياسي.
(- -	-----	المبحث الأول: المداخل النظرية لدراسة القيادة السياسية والاستقرار السياسي.
(-»	»	المطلب الأول المداخل النظرية لدراسة القيادة السياسية
(- (»	المطلب الثاني مداخل نظرية لدراسة الاستقرار السياسي
(- *	»	المبحث الثاني: مفهوم القيادة السياسية.
(- *	»	المطلب الأول تعريف القيادة السياسية
(- *	»	المطلب الثاني وظائف وخصائص القيادة السياسية
(- *	»	المطلب الثالث معايير تصنيف القيادة السياسية
٢٤ /	»	المبحث الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي.
٢٤ /	»	المطلب الأول تعريف الاستقرار السياسي
٢٤ /	»	المطلب الثاني مؤشرات الاستقرار السياسي
٢٤ /	»	المطلب الثالث أبعاد الاستقرار السياسي
٢٤ ،	»	الفصل الثاني : السياسات العامة لحكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2012).
-٢ ،	»	المبحث الأول: طبيعة حكومة حزب العدالة والتنمية.
-٢ ،	»	المطلب الأول تعريف حزب العدالة والتنمية
-٢ ،	»	المطلب الثاني رجب طيب أردوغان
-٢ -	»	المطلب الثالث آليات تحقيق الحزب للاستقرار السياسي
/ -	»	المبحث الثاني: السياسات الداخلية.
- /	»	المطلب الأول العلمانية الأوروبية بهوية إسلامية
-٢ -	»	المطلب الثاني السياسات الاقتصادية
/ -	»	المطلب الثالث علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية
٢٤ /	»	المبحث الثالث: السياسات الخارجية.
// /	»	المطلب الأول إستراتيجية السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية
٢٤ //	»	المطلب الثاني التغيير السياسي على الصعيد الإقليمي

- » المطب الثالث | التغيير السياسي على الصعيد الدولي »
- الفصل الثالث: مظاهر وتحديات حكومة حزب العدالة والتنمية. »
- المبحث الأول : مظاهر الاستقرار السياسي. »
- » المطب الأول | المظهر الاقتصادي »
- » المطب الثاني | المظهر السياسي والأمني »
- » المطب الثالث | المظهر الاجتماعي والثقافي »
- المبحث الثاني: تحديات حكومة حزب العدالة والتنمية. »
- » المطب الأول | التحديات الداخلية »
- » المطب الثاني | التحديات الخارجية »
- المبحث الثالث: مستقبل حكومة حزب العدالة والتنمية. »
- » المطب الأول | تنامي دور الحزب داخل الحكومة »
- » المطب الثاني | تراجع أداء الحزب داخل الحكومة »

الخاتمة. ----- (*)

قائمة المراجع. ----- (**)

ملخص الدراسة

المقدمة:

يحظى موضوع القيادة السياسية باهتمام الباحثين، لأنه يرتبط بالنظام السياسي وكيفية إدارة ذلك

النظام

إن القيادة تتركز في التفاعل القائم بين القادة والمحكومين وتتحدد قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي، بمساعدة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبه تصاعديا وفق أولوياتها باختيار الوسائل الملائمة، لذلك بما يتفق مع المقدرات الحقيقية للمجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات، وقد أدى تعقد العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على أداء القيادة السياسية، و دورها كفاعل رئيسي في تحقيق المصلحة العامة للدولة

أهمية الموضوع :

فالقيادة السياسية تهتم كافة المجتمعات، لأنها تتعلق بالتأثير في الأفراد والجماعات وتطوير مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، وقد أصبح واضحا في عصرنا الحالي أن تقدم الأمم نتيجة طبيعة لفاعلية قياداتها في العديد من المجالات، لهذا نجد العديد من الدول عرفت تغييرا كثيرا على مستوى نموها الاقتصادي، وعرفت استقرارا سياسيا وتطورت في كافة المجالات، بسبب وصول قيادة سياسية تتمتع بالقدرات القيادية والكفاءة وتتبع إستراتيجية مدروسة ومخططة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها داخل الدولة و خارجها و جعلها دولة قوية داخليا و محورية على الصعيد الإقليمي والدولي

فالقائد السياسي له مسؤولية اتجاه التنظيم الذي يتولى قيادته، وعلى الرغم من اختلاف الأنظمة السياسية، بين الديمقراطية والشمولية، إلا أن دور القائد هام و معترف به في كل الدول باعتباره قمة الهرم واستطلاع بكافة الصواب

وفي سياق دراستنا للقيادة السياسية سيتم التطرق إلى أحد النماذج الناجحة للقيادة السياسية، وهو حزب العدالة والتنمية في تركيا، مدى للإستراتيجية التي اتبعتها القيادة للوصول إلى تحقيق أهدافها،

والصعوبات التي واجهتها لاسيما في العمليات السياسية والاقتصادية وعلى المستوى الداخلي والخارجي، وكيف أصبحت قوة إقليمية في الشرق الأوسط، ومدى الجهود التي تبذلها من أجل الانضمام للإتحاد الأوروبي من خلال جملة الإصلاحات التي قامت بها داخل الحكومة/

أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع بين أسباب ذاتية وأسباب موضوعية/

تتمثل الأسباب الذاتية في

» الميل لدراسة المواضيع المتصلة بالقيادة/

» الرغبة في البحث في موضوع له علاقة بتخصص الدراسة الأنظمة السياسية/

أما الأسباب الموضوعية تتمثل في

» دراسة نموذج حكومة حزب العدالة والتنمية التركي باعتباره أحد النماذج الناجحة في تحقيق

استقرار النظام السياسي التركي/

» اعتبار تركيا النموذج الذي حقق التوازن بين التوجه الغربي والتوجه الإسلامي في ظل عولمة

الحكم/

إشكالية الدراسة:

إنطلاقا من أهمية القيادة السياسية اعتبارها ضرورة حتمية في الوصول لاستقرار داخل الدولة،

ومدى الدور الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية في تركيا من خلال انتقاء سياساته على الصعيد الداخلي

والخارجي/

إلى أي مدى ساهمت القيادة السياسية لحكومة حزب العدالة والتنمية التركي في استقرار النظام

السياسي؟

و تتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الجزئية والتي تتمثل في

« ما طبيعة القيادة السياسية؟ »

« فيما تتمثل مؤشرات الإستقرار السياسي ؟ »

« كيف نشأت حكومة حزب العدالة والتنمية، و ما هي أهدافها ؟ »

« ما التغيير الذي أحدثه الحزب على المستوى الداخلي والخارجي من أجل استقرار النظام السياسي »

التركي ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة يكون وفقا للفرضيات التالية

« يتحدد دور القيادة السياسية في استقرار الأنظمة وفقا للنظام السياسي القائم/

« تتحكم في سلوك القائد السياسي ظروف النشأة وأسلوب الوصول للسلطة/

« إن حزب العدالة والتنمية له القدرة على الإستمرار وتحقيق الإستقرار السياسي أكثر من غيره من

الأحزاب الأخرى ، لإتباعه مرونة في طرح أفكاره وعدم تعارضها مع قيم العلمانية/

منهجية الدراسة :

إن منهجية الدراسة فرضتها طبيعة الموضوع، لذلك تم الاعتماد على اقترب القيادة السياسية من

خلال التركيز على موقع القيادة ومكانتها وتأثيرها على أساس أن دراسة القيادة السياسية تركز على دراسة

الأفراد والجماعات الصغرى كوحدات للتحليل وهو ما مكن تجسيده لشخص الطيب رجب اردوغان وحزب

العدالة والتنمية التركي وتم توظيف مقترب صناعة القرار على أساس أن صنع السياسة العامة للدولة

يقتضي وضع مجموعة من البدائل وعليه فان صناعات القرار في تركيا يأخذون بعين الاعتبار متغيرات

البيئة الداخلية والدولية من اجل اختيار البديل الأنجع فيها/

تصميم الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الموضوع تم اعتماد خطة بثلاثة فصول، حيث تعرض الفصل الأول للإطار المفاهيمي للقيادة السياسة والاستقرار السياسي في ثلاث مباحث، حيث قدم المبحث الأول المداخل النظرية لدراسة القيادة والاستقرار السياسي، والثاني تطرق إلى مفهوم القيادة السياسية أما المبحث الثالث فقد تناول مفهوم الاستقرار السياسي/

وفي الفصل الثاني تم تناول السياسة العامة لحكومة حزب العدالة والتنمية (حزب) () ، من خلال ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى طبيعة حزب العدالة والتنمية، ثم يأتي المبحث الثاني يتعرض للسياسة الداخلية للحكومة، أما المبحث الثالث وقف على السياسة الخارجية للحكومة/ أما الفصل الثالث فقد عالج مظاهر وتحديات حزب العدالة والتنمية في ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم عرض مظاهر الاستقرار السياسي، أما المبحث الثاني تطرق إلى تحديات حكومة حزب العدالة والتنمية ليقف المبحث الثالث على مستقبل حكومة حزب العدالة والتنمية/

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للقيادة السياسية والاستقرار السياسي

تمثل القيادة السياسية محور العملية السياسية وتفاعلاتها بحكم موضعها في قمة النظام السياسي، فضلا عن تأديتها لعدة وظائف ادوار في تطور النظام والمجتمع/ وتكون القيادة السياسية مرتبطة بالاستقرار السياسي حسب أداء القيادة داخل النظام، من خلال غياب العنف السياسي، واستجابة الحكومة للضغوط والاحتياجات المختلفة، وعليه يتم تفصيل ذلك من خلال المباحث التالية/

- المبحث الأول/ الإطار النظري للقيادة السياسية والاستقرار السياسي/
- المبحث الثاني/ مفهوم القيادة السياسية/
- المبحث الثالث/ مفهوم الاستقرار السياسي/

المبحث الأول: المداخل النظرية لدراسة القيادة والاستقرار السياسي

المطلب الأول: المداخل النظرية لدراسة القيادة السياسية

1- مدخل السمات الشخصية:

تستند نظرية السمات إلى افتراض وجود صفات وسمات معينة تتميز بها شخصية الأفراد القادرين على القيادة، وان هذه السمات يمكن اكتسابها وليست بالضرورة وراثية، وتتعلق هذه النظرية من خلال أن السمات الشخصية تؤثر في السلوك وان القادة يتصرفون بشكل مختلف عن غيرهم بسبب ما لديهم من صفات شخصية تميزهم عن غيرهم/

لهذا اهتم الباحثون عن السمات القيادية بالكشف عن مجموعة السمات المشتركة للقائد السياسي الناجح، من خلال ملاحظة عدد من القادة والزعماء، اللذين تمكنوا باستخدام الطريقة الاستنتاجية بين تشخيص تلك السمات القيادية، حيث اختلف أنصار هذه النظرية في تحديد عدد ونوع السمات القيادية/ ويذكر بعض الباحثين أن أهم تلك السمات مثل المبادرة والفعالية والأمانة والأخلاق، والطموح والشهامة والنزاهة، والذكاء، وضبط الأعصاب والاستقلالية والنفوذ¹/

ويرى البعض الآخر أن السمات تتمثل في الصحة، والاهتمام بالآخرين والولاء للجماعة والثقة بالنفس والقدرة على التعرف على أفكار الآخرين وميولهم/

وقد توصل هـ Bass إلى أن معظم الدراسات التي تناولت السمات القيادية خلال النصف

الأول من القرن العشرين اشتملت على السمات القيادية/

1/ القدرة مثل الذكاء، الاستعداد، القدرة على التحديث/

2/ الانجاز كالتقييم، المعرفة، المهارات/

3/ المسؤولية الاعتماد على النفس والمثابرة/

¹ مجموع، هاشم نور، سيكولوجيا الإدارة/ جدة دار الشرق، (٥٥٥)، ص ٥٥٥/

4/ المشاركة النشطة، وحسن العلاقة، التعاون

5/ المركز الاجتماعي

كما شدد أنصار هذه النظرية بان لها تأثير كبير في ناتج العملية السياسية أكثر من تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية والأبنية المؤسسية ومن ثم فان معرفة نمط التنشئة التي تلقاها القائد، وخبراته المختلفة والثقافة التي تلقاها، وما يتحلى به من مهارات فردية وقدرة على الإبداع/ كذلك طريقة عمله وأسلوبه/ فسلوك القائد يتشكل ويتحدد إلى حد بعيد تبعاً لتصوره وتشخيصه وتقديره إدراكه للموقف/ ومن ثم فان إدراك العمليات السياسية وفهماها تستدعي التركيز على القائد وتركيب شخصيته النفسية، أي معرفة دوافعه وإدراكه، وثقافته ومعتقداته، وخبراته التاريخية وتجاربه القاسية التي مر بها/ وتنشئته، وطفولته، وتقدير القائد لذاته وذلك من حيث الصورة التي يكونها عن نفسه/

يقول روبرت لين¹ ROBERT LANE أن الفرد الذي يصاب بخيبة أمل في نفسه أو في واقعه

يعكس ذلك على من حوله وما حوله/

كما تهتم هذه النظرية بالمهارات السياسية للقائد، ووضوح أهدافه وقدرته على التجنيد ومهاراته النضالية وثقافته السياسية، وذكائه وحنكته وأسلوبه في التعاطي مع القضايا السياسية، هل هو متفاعل أو عقائدي وصلب المزاج أو براجماتي وقدرته على لعب ادوار متعددة/

وتؤثر مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله، حيث يقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية مادية ومعنوية للقائد والتي تدفعه بالتصرف بشكل معين/ كالدافع نحو القوة، والحاجة للانتماء، والحاجة إلى الانحياز، واحترام الذات والنزعة نحو السيطرة أو الخضوع/ أما الخصائص الشخصية وهي الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للقائد/

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية/ ط (، القاهرة) مكتبة النهضة المصرية، /٥٥٠ ص، /١٩٩٤

ويرى بعض الباحثين عدم الجدوى من تعداد الصفات اللازمة للقيادي الناجح ونادى بربط هذه السمات بما تتطلبه القيادة من تفوق شخصي في الفنون القيادية¹ وهذا يتطلب القدرة الجسمية، والإدراك الحسي، والقدرة على التصور والمهارات في استخدام التكنولوجيا، والمعرفة والذاكرة، وتفوق شخصي في العزيمة والاحتمال والمثابرة والإصرار والشجاعة²

لذا نجد أن الباحثين انصب تركيزهم في النصف الثاني من القرن العشرين على الكشف على السمات الفارقة بين القادة وغير القادة³ والوقوف على الفروق بين سمات القادة الفعالين وغير الفعالين حتى يمكن التنبؤ بفعالية القادة في المستقبل، واتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى الكشف العلاقة بين الصفات القيادية وإدراك القيادة⁴ وتوصلت إلى أن الصفات الشخصية للقادة ترتبط بدرجة عالية من إدراك القيادة⁵

ومن أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية هو عدم وجود أدلة مقنعة تؤكد وجود علاقة بين السمات القيادية من ناحية والصفات السلوكية الحقيقية للقادة من ناحية أخرى، كما انه لا توجد مؤشرات على توافر سمات مشتركة بين القادة⁶ فقد يكون شخص معين قائدا ناجحا بسبب حسن أخلاقه، وشخص آخر بسبب قدرته على الملاحظة⁷ وشخص ثالث بسبب قوته التي تشعر العاملين بالأمن تحت حمايته⁸ وشخص رابع بسبب عمله وذكائه، مما يجعل أتباعه يتقون في حسن تقديره للأمر وسلامة أحكامه وقراراته، وكذلك صعوبة توافر الكم الهائل من السمات القيادية بشكل متكامل لدى شخص واحد⁹ وان الكثير من القادة الناجحين لا تتوافر لديهم قدر كبير من السمات القيادية ولكنهم قادة غير ناجحين، وان السمات القيادية تتغير باختلاف مجال القيادة ذاته سواء كان امني، إداري، عسكري، سياسي¹⁰

¹ سعيد السيد علي، الوجيز في مبادئ وأصول علم الإدارة العامة¹ ج (ج/ب/د ، ص ١٠٠)

فهذه السمات ليست من العمومية في كل زمان ومكان، كما صورها أنصار هذه النظرية ولكنها محددة بالمجال والزمان/ فنجاح قائد ما في وظيفة قيادية معينة لا يتعدى بالضرورة نجاحه في وظيفة أخرى/ ونجاحه في فترة زمنية معينة ليس مؤشرا لنجاحه في فترة أخرى تتطلب قدرات ومهارات مغايرة/ فمثل ما حدث في بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت منتصرة من الحرب مع الحلفاء لعب هونستن تشرشل دورا بارزا في إنقاذ بريطانيا ودول أوروبا الغربية من أيدي النازيين، لكنه خسر في الانتخابات، وذلك لان الشعب في ذلك الوقت يدرك لمدى قدراته وحكته السياسية والعسكرية، إلا أن الفترة التي تلت الحرب تتطلب مهارات مغايرة ذات خبرة واسعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي/

2 مدخل المكانة والموقع

يشير هذا المدخل إلى موقع القائد داخل مؤسسات النظام والصلاحيات التي تخولها له الدساتير، وعلاقاته المختلفة بالمؤسسات الأخرى التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن ثم التفسير القيادة ينبغي أن يأخذ في اعتباره موقع القيادة من كل ذلك وصلاحياتها، ويفسر السلوك القيادي بالنظر إلى البناء المؤسسي الذي توجد فيه، ودرجة هامش الحركة والحرية الذي تتوفر عليه/ وان النظر إلى رئيس الدولة في بلد قد يختلف من حيث الصلاحيات في بلد آخر، فمدخل المكانة يفسر سلوك القادة تبعا للقيود والفرص التي تكون على القيادة أولها، وبصيغة أخرى يتوقف السلوك القيادي على المدة الزمنية التي يقضيها القائد في المنصب، وكذلك على الإطار المؤسسي السائد، والتفاعلات الداخلية عبر الأجهزة المتعددة، كتفاعل الرئيس مع الوزير الأول، أو القيادات المعارضة داخل البرلمان، وعلاقة الرئيس بمحيطه، وبالمؤسسات الأخرى، كالأحزاب والجماعات المختلفة والمؤسسة العسكرية/

كما تعتمد هذه النظرية في القيادة على معرفة الأعمال المطلوبة القيام بها من قبل الجماعة في مختلف الأحوال لتحقيق أهدافها، لذا تتباين خصائص القيادة في هذه النظرية وفقا لمتطلبات كل وظيفة

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، الأدوات/ الجزائر، ٢٠٠٠، ص / (١)

ويصبح الموقع الرسمي للقائد في التنظيم هو محور السلوك القيادي، حيث يكتسب القائد من هذا الموقع كافة الصلاحيات التي يمارسها على الجماعة دون الاعتماد على ثقافته أو قدرته على الإقناع، فالقيادة في هذه النظرية أقرب ما تكون إلى الأهرية المستمدة من السلطة الرسمية والقائد يتولى قيادة جماعة معينة من خلال السلطة الممنوحة له بحكم وظيفته أو منصبه وبذلك يطبع الجماعة الأوامر والتعليمات بقناعة أو خوفا من العقاب، وتكمن مهمة القائد في هذا المدخل هي تحريك جهود العاملين والجماعة نحو تحقيق الهدف الجماعي عن طريق أهدافهم الفرعية، وبذلك فان الصلاحيات الممنوحة للقائد السياسي في ممارسة مهامه وإعطاء الأوامر وتمثل نقطة مهمة في رسم سياسية هادفة وهذا باستغلال موقع القائد الذي يخول له حل المشكلات وتحقيق مطالب الجماعة وإشباع حاجاتهم ومعرفة قدرات الأفراد وإمكاناتهم واستثمارها في تحقيق الهدف المنشود، وبهذا يستطيع القائد أن يثبت قدرته على النجاح في القيادة وتنفيذ المهام المطلوبة وتعزيز مكانته وتحسين الأوضاع¹

وترتبط هذه النظرية بالمعرفة العلمية والفنية في العمل والقدرة على استخدام الأدوات العلمية والتحليل المنطقي² لذا ظهر نمطين من القيادة في إطار هذه النظرية أولاً القيادة التي تستخدم الموقع لغرض السلطة الشخصية بأسلوب متشدد لتنفيذ المهام، وثانياً القيادة التي تفرض على الجماعة احترام القادة من خلال إبداعهم ومهاراتهم وقدراتهم على توجيه العاملين بأسلوب علمي لدعم جهودهم وتنمية مهاراتهم وتشجيع إبداعاتهم³

وبهذا تتيح للقائد القيام بوضع السياسات العامة، والتأثير في سلوك الآخرين وتحديد الواجبات والمسؤوليات وقنوات الاتصال، وتوزيع الأدوار والاختصاصات حسب الكفاءة المطلوبة، والتنسيق بين الجهود وتشجيع تعاونهم للعمل، كما تسمح هذه النظرية للقائد بحل المشكلات وذلك حسب الصلاحيات

¹ سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة | مدخل معاصر لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة | الإسكندرية | الدار الجامعية نشر طبع وتوزيع، ٢٠٠٠، ص/١٠

التي يتمتع بها، ويحقق المطالب وبذلك يثبت قدرته على النجاح في القيادة وتنفيذ المهام المطلوبة لتعزيز مكانته سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي¹

3 المدخل البيئي:

إن هذا المدخل لا يعطي أهمية كبيرة للقيادة السياسية، ولكنه يركز على البيئة الداخلية والخارجية وما تتضمنان من قيود على حرية حركة القادة، أو من فرص تلعب دور الموارد والمساندة للقيادة² ومن ثم فإن التفسير السلوك السياسي للقائد ينبغي ربطه بالأوضاع الداخلية والتي تتمثل الاقتصادية، الاجتماعية، الرأي العام، الأحزاب، والوضع الدولي السائد الموارد والضغط³

إن تأثير القائد في الجماعة يرتبط بموقف معين يتفاعل فيه القائد مع الجماعة ومن ظروفه والعوامل الخارجية المحيطة وتعقيدهات تنطبق القدرات القيادية وتوجيه الدولة نحو تحقيق الهدف المنشود⁴ وبهذا نجد ظهور القائد يتوقف على تصرفه في موقف معينة طبقا للظروف المحيطة به خلال التفاعل المباشر بين الناس في تلك الظروف والمواقف⁵ وليس نتيجة لصفات معينة يتميز بها شخص ما، وهنا نرى انه لا يقتصر ظهور القادة على عدد محدد من الناس بل تجعل ذلك فرصة متاحة لكل من يستطيع الظهور خاصة في ظل الضغوطات الخارجية التي تؤثر على القائد السياسي وتجعله يختار القرار المناسب⁶ خاصة في حالات الحرب، أو المشاكل الإقليمية أو الدولية حيث شدد أصحاب هذه النظرية على الظروف المحيطة بالقائد والتي لها دور كبير في اختيار سياسات معينة، وذلك لمواكبة التطورات الخارجية والتغييرات التي تحصل، فالمهارات القيادية لا تحركها إلا المواقف والظروف التي يواجهها القائد، وإن نوعية القادة تختلف وفقا لاختلاف الظروف وإن بروز القادة يعتمد على وجود مشكلات، لذا فإن تأثير القائد السياسي في الجماعة يرتبط بالبيئة والظروف التي يتفاعل فيها القائد مع الجماعة ومن صميم ذلك

¹ محمد شلبي، المرجع السابق، ص 10

² محمد شلبي، المرجع نفسه، ص 11

الموقف العوامل الخارجية والمحيطية والزمان والتعقيدات التي تنطبق على القدرات القيادية في توجيه الجماعة نحو تحقيق الهدف المنشود¹

كما تفترض هذه النظرية عدم وجود أسلوب قيادي مثالي وإنما تحدده البيئة والظروف المحيطة بالفائد الأسلوب المناسب²

ويرى بعض الباحثون أن السمات والمهارات المطلوب توافرها في القائد تختلف باختلاف اعتبارات موقفية كثيرة منها على سبيل المثال اختلاف المجتمعات والثقافات، حيث يؤدي ذلك إلى اختلاف النظرة إلى متطلبات القيادة، فرغم اتفاق القيم والمذاهب السياسية، اللغة في أمريكا وإنجلترا، إلا أن نظرتهم إلى خصائص القيادة تختلف اختلافا كبيرا، حيث تحتل القيادات غير المتخصصة مكانة مرموقة في الإدارة والسياسة في المجتمع الانجليزي، لكن في حالة اتخاذ قرارات مصيرية خاصة في السياسة الخارجية فإننا نجد أصحاب القيادات السياسية المتخصصة هي صاحبة القراو³

المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة الاستقرار السياسي

لقد استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين السياسيين منذ بداية الحقبة للفكر السياسي في اليونان القديمة واستمرار هذا الاهتمام حتى العصر الحديث وقد بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية⁴ مرحلة الدراسات العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي، حيث لا يوجد تعريف منهجي إجرائي للاستقرار السياسي⁵

حيث يعتبر الاستقرار السياسي مطلب أساسي للأفراد والمجتمعات وكذلك النظم السياسية⁶ فأيا كان نمط النظام السياسي القائم في الدولة وسواء كان نظاما ديمقراطيا أم ديكتاتوريا، فإنه يسعى إلى الاستقرار

¹ احمد النعيمي، السياسة الخارجية الأردن دار زهران للنشر والتوزيع، ص 12

والثبات النسبي في العلاقة بين عناصره ومكوناته، وتجنب حدوث تغييرات جذرية في هيكله القواعد الحاكمة له¹

نجد أن الاستقرار السياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل، أولهما تكون لها آثار استقرارية، وثانيهما تكون لديها آثار غير استقرارية بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذين النوعين من التفاعل وبذلك فكل سلطة تأخذ احد الاتجاهين، أما أن تتحول إلى إدارة السلطة، تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدستور، القانون، فتنتهي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي الإداري² أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتهي إلى سلطة الانقلابات³ وبعبارة أخرى فان وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب قوى استقرارية على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح⁴

وبذلك قد ظهرت عدة اتجاهات ونظريات لدراسة الاستقرار السياسي واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر لآخر ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الاستقرار السياسي، حيث كل منها تتبع مفهوم معيناً للاستقرار السياسي وهي

1 « المدرسة السلوكية⁵ وفقاً لهذه المدرسة فان الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي يحدث فيه التغييرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليست نتيجة للعنف⁶

ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار، نجد انه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وان الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية⁷

¹ محمود محمد حسين، عدم الاستقرار السياسي⁸ المؤشرات والعوامل⁹ متحصل عليه

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=1474227&eid=14130>

² سالم القمودي، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 10، ص 10

أكتوبر 1997، ص 10، ص 10، ص 10

ويرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي، والعنف السياسي وفقاً للاتجاه المعياري يشير إلى التوجهات والمعتقدات التي تؤمن بها فريق أو جماعة ما حول مدى جوهرية وقيمة القيام بعمل غير سلمي أو التهديد بالقيام به¹

أما الاتجاه المنفعي فإن مفهوم العنف السياسي يشير إلى المعتقدات التي يؤمن بها فريق أو جماعة ما حول مدى الاستفادة التي ستنج عن القيام بعمل ما غير سلمي، ولدى إي مدى سيعزز مكانتهم ومكانة المجتمع الذي يمثلونه، وعموماً فإن أنصار المدرسة السلوكية يعرفون العنف السياسي إجرائياً بأنه من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحرب الأهلية²

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة كونها تعتمد في تعريف الاستقرار السياسي على عامل سلبي عندما تجعله مرادفاً لغياب العنف السياسي، كما أنها تركز على أحد جوانب الظاهرة الاستقرارية³ وهو السلوك السياسي وتهمل جوانب أخرى هامة⁴

فالأبنية والمؤسسات السياسية والخلافات داخل صفوف النخبة والتي قد لا تعبر عن نفسها في مظاهر سلوكية واضحة لا تحظى باهتمام هذه المدرسة، ولذلك يمكن القول أن المدرسة السلوكية تقيس أحد أبعاد الظاهرة الاستقرارية ولذلك فهي لا تصلح وحدها لتفسير هذه الظاهرة⁵

2» المدرسة البنائية الوظيفية⁶ تركز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى القدرة على المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات فقد تناول غبريال المونده⁷ مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجاً في كائن حي يشرع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وان الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها وان تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيوته⁸

¹ مي غيث، إسراء إسماعيل، الاستقرار السياسي، متحصل عليه

www.almethaq.info/news/article163.htm

بحيث تتناول هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على الأبنية الحكومية، حيث أن النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع، ويتوقف استقرار النظام السياسي، واستمراريته، على قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه، ومواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى استغلاله أو غزوه أو فرض أوضاعه غير مقبولة في المجتمع ويمكن الربط بين الاستقرار السياسي والحكومي بالأداء الحكومي حيث أن الاستقرار ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي والتي تحدد في خمسة أبعاد استمرارية الأبنية الحكومية فترة طويلة من الزمن¹

• قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات إيجابية²

• قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن³

• قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي⁴

• قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها⁵

3» المدرسة النظامية⁶ تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظامي،

وحسب المدرسة فإن الاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما انه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة⁷ فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهيكل في المجتمع⁸ كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة⁹

كما يرى أصحاب هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي يكون مرادفا لحفظ النظام وبقائه، ولذلك

تعتبر هذه المدرسة ذات نزعة محافظة، كما أنها تعتبر أي تغيير يحدث في النظام تهديدا للنظام ومؤشرا

¹ خالد حنفي علي، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد ٤٠٠، جويلية ١٩٩٠، ص ١٠

على عدم الاستقرار السياسي ولذلك فقد ادخل عالم السياسة ⁴ دفيد استن ⁴ تعديلا جوهريا إذ أكد أن الاستقرار السياسي، لا يعني مجرد البقاء على الوضع القائم والظروف المتغيرة والقدرة على ضبط التغيير والتحكم فيه¹

إذن فالمدرسة النظامية ركزت على النظام ككل حيث نظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة المؤسسات النظام على البقاء والاستمرارية، وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها¹

¹ مي غيث/ إسراء إسماعيل، المرجع سابق/

المبحث الثاني: مفهوم القيادة السياسية.

المطلب الأول: تعريف القيادة السياسية.

تندرج دراسة القيادة السياسية ضمن الدراسات السياسية التي تتناول الظواهر السياسية، حيث تركز على دراسة الأفراد والجماعات الصغرى، كوحدة للتحليل، والقيادة السياسية تستدعي النظر إليها في السياق الثقافي الذي توجد فيه، حيث موقع القيادة ومكانتها وتأثيرها، تتأثر بالقيم السائدة في المجتمع الذي توجد فيه تلك القيادة محل دراسة وكذلك النظر إلى المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك المجتمع.

تتأثر القيادة بالسياق الثقافي والسياسي الذي توجد فيه لذلك لابد من تعدد الأطر التحليلية وتتعها أو على الأقل اغنائها بمتغيرات جديدة تماثل أوزانها، الأوزان التي توجد في الواقع السائد في الظواهر محل الدراسة، بمعنى أن يكون المركب التحليلي متكافئا مع الظاهرة، محل الدراسة والتحليل، فالأطر التحليلية التي تصلح للأنظمة الليبرالية الديمقراطية في ما يتعلق بدراسة القيادة لا تصلح للأنظمة الشمولية والعسكرية والدكتاتورية المطلقة على الرغم من انه يمكن الاستفادة منها.

وقد اهتمت الكثير من الدراسات بموضوع القيادة وتأثيراتها المختلفة في العمليات السياسية، حيث تم الربط بين القيادة والتنمية أو بين القيادة والنظام السياسي، وبصيغة أخرى الربط بين أنماط القيادة السياسية وأنماط النظم السياسية، حيث اعتبروا المتغير القيادي متغيرا مستقلا، واعتبروا العمليات والنظم السياسية متغيرات تابعة.

لقد تعددت تعاريف القيادة السياسية في المنظور السياسي الغربي ويرجع ذلك التعدد إلى اختلاف زوايا النظر إلى ظاهرة القيادة، وهناك من يوليها اهتماما كبيرا حتى انه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي، أو الجماعات السياسية والتنظيمات المختلفة لا تتأثر بالمتغير القيادي، وهناك من ينظر

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص، ص ((/))

إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة كعلاقة القيادة بالخبذة وعلاقتها بالجماهير وعلاقتها بالمؤسسات المختلفة¹

فهنالك من يعرف القيادة على أنها ⁴ مجموعة السلوكيات التي يمارسها القائد في الجماعة والتي تعد محصلة للتفاعل بين خصال شخصية القائد والإتباع، وخصائص المهمة والنسق التنظيمي، والسياق الثقافي المحيط، وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف، المنوطة بالجماعة، بأكبر قدر من الفعالية، التي تتمثل، في كفاءة عالية، في أداء الأفراد، مع توافر درجة كبيرة من الرضى وقدرًا عاليًا من تماسك الجماعة ⁵ وطبقًا لهذا التعريف فإن مكونات الرئيسية لعملية القيادة تتضمن القائد، الجماعة، الأهداف، التأثير كما تتضمن التفاعل بين تلك المكونات، ذلك التفاعل الذي ينطوي على إمكانات التأثير المتبادل، فيما بينها، والذي يعد سلوك القائد محصلة له⁶

ويذهب ⁴ بايلي BAILY إلى تعريف القيادة على أنها ⁴ قدرة القائد على اتخاذ القرارات، في مواجهة الموقفوا إقناع الآخرين، من أعضاء الخبذة، السياسية والجماهير بهذه القرارات وبهذا المعنى تصبح القيادة في جوهرها عملية إقناع⁷

ويمكن تعريف القيادة كعملية بأنها ⁴ قدرة وفعالية وبراعة القائد السياسي بمساعدة الخبذة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديًا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل العامة الملائمة، لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع⁸

فدراسة ظاهرة القيادة محل اهتمام الباحثين منذ حقبة ليست بالقصيرة، تعود إلى أفلاطون على عهد دولة المدن الإغريقية القديمة⁹ إلا أن الدراسات المعاصرة بدأت في التركيز على تحليل نظريات القيادة

¹ إسراء عمران أحمد ، أنماط القيادة السياسية متحصل عليه

ونماذجها منذ نهاية القرن التاسع عشر كرد فعل للنظرية الماركسية بشكل يتجاوز على ما سبقها من دراسات متعددة في هذا المجال¹

ويرى ⁴ لوسيان سفاز أن دراسة القرار السياسي انطلاقاً من مفهوم القيادة السياسية يرتبط بحقبة النظام الفردي المطلق التي تسبق النظام الليبرالي الحديث والمرتبط بمكانيزمات العملية السياسية فيها لنمط وظيفي مؤسسي¹

وقد عرفها ⁴ bavilas أنها عملية سيكولوجية وليست مركزاً أو مكانة وقوة فحسب وإنما هي محصلة تفاعل اجتماعي فيه يتدفق النشاط الموجه الذي يكون له أثره على نفوس الأفراد والجماعات، إذ يكون للقيادة رد فعلها في عمليات الإنتاج ونجاح المشروعات¹

ومنه نستنتج من كلام ⁴ bavilas أن روح القيادة تتركز في التفاعل بين القائد والمحكومين، وليس يراد بها وجود شخص واحد على رأس السلطة يقوم بمهام القيادة وإنما يؤكد على ديناميكية الدور القيادي، وليس مجرد وجود الحالة القيادية الجامدة من دون حيوية ونشاط فعال لإثبات القدرة القيادية للشخص الذي يشغل موقع القيادة¹

نشأة القيادة

نجد أن بروز القيادات السياسية تختلف من مجتمع لآخر وحسب نمط القيادة ذاتها، كذلك نمط وصول القيادة إلى السلطة له تأثيرات مختلفة، فالأشكال المختلفة للصعود إلى القمة وطريقة صعودها سيكون لها بعد الأثر في طبيعة النظام السياسي عامة وكذلك في مختلف العمليات السياسية¹

فالقيادة الجماهيرية الكاريزمية تعكس نشأتها تفاعل مجموعة عناصر شخصية، اجتماعية، تاريخية وهذا يعني أن القيادة تمتلك قدرات تؤهلها لانجاز تفاعل ايجابي بين خصائصها الشخصية،

¹إسراء عمران أحمد، مرجع سابق¹

وخصائص الإطار الاجتماعي والثقافي، الذي توجد فيه وكذلك قدرتها على تكتيل الجماهير وتقديم القدوة

الصالحة لهم، وقدرتها على التعبير عن الشعور الجماعي¹

فان شكل الوصول إلى السلطة يترك أثره في ممارستها وعلاقتها بالجهات المختلفة، إن القيادة التي

تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، سيبرز ذلك في القرارات التي تصدرها، والسياسات

التي تتبعها محليا ودوليا، ذلك أن نمط السلوك التابع سيطبع على تصرفاتها، ويسهل استخدام اقتراب

التبعية، تفسيراً لسلوكياته المختلفة، وإذا تعارضت المصالح الداخلية للدولة مع مصالح القوى الخارجية،

فان المصالح الخارجية هي التي تسود، ويمكن ملاحظة ذلك في عملية التصويت في المحافل الدولية،

كما يمكن قياس استجابة سلوك الدولة التابعة بناءً على ذلك²

والقيادة التي تعتمد على الجيش في الوصول إلى السلطة تتميز في الغالب باللجوء إلى الإكراه

والقهر وحسم القضايا عن طريق القوة والعنف³ والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في وصولها إلى

السلطة، فان الطابع القبلي يميز أبنيتها وتصرفاتها وعلاقاتها، وأسلوب تجنيدها، ونمط توزيعها للمنافع

والأضرار ونمط الترقيات فيها، وخصائص عملياتها الانتخابية⁴

فالحديث عن القيادة السياسية يقتضي الحديث عن تفاعل ذلك المركب من القيادة والجماهير

والمؤسسات⁵

وتفاعل القيادة مع الجماهير قد يتخذ صوراً ثلاثاً: تفاعل قوامه النفوذ ويعبر عن الولاء والاحترام

المتبادلين واللذين يتحولان إلى محور الطاعة⁶ والتفاعل الثاني ينتج من ظاهرة السلطة وقوامه الخوف

والرهبة⁷ وتفاعل الثالث هو المساومة ويتمثل في تبادل المصالح بين الطرفين، فالناس يطيعون لقاء

مصلحة، والجماهير يمكن أن تتفاعل مع القائد سلباً أو إيجاباً حسب تعلقها به وتبعاً لانجازاته ومواهبه،

ومدى تجسيده لطموحاتهم⁸ كما تتفاعل القيادة مع النخبة التي تحوز مكان القرب من القيادة، والتفاعل بين

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص ١١٠

الطرفين يأخذ أشكالاً وصوراً من التعاون والصراع والمساومة وتتأثر العلاقة بحسب القرب أو البعد بين النخبة والسلطة¹

بالإضافة تفاعل القيادة مع المؤسسة حيث تلعب المؤسسات دوراً مهماً في الديمقراطيات في التأثير في سلوك القادة، وعلى العكس في الأنظمة الشمولية²

الفرق بين القيادة والرئاسة

نجد أن من الأمور الشائعة أن يوصف القادة رؤساء الدول على اختلاف أنواع نظمها السياسية وحكوماتها ونظمها جمهورية أو ملكية، وأنه من الضروري أن يتم التمييز على المستوى التحليلي بين مفهومي القيادة والرئاسة³ فالقيادة السياسية جانب متميز لممارسة السلطة السياسية، حيث أن القائد الحقيقي في ممارسته للسلطة يأخذ في اعتباره دائماً دوافع وحاجات أعضاء النخبة السياسية والجماهير ويعتمد بالأساس في تعامله معهم على الإقناع والافتناع، ويستهدف بلوغ الأهداف العامة للمجتمع⁴ أما من يوصف بالرئيس⁵ فيمارس عادة السلطة متجاهلاً هذه الدوافع ومتعاملاً مع الآخرين كالنخبة والجماهير باعتبارهم أشياء وذلك من منطلق سلطته الرسمية، وقد لا يعنيه من ممارسة السلطة المرتبطة بمنصبه الرئاسي سوى تحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة، وبعبارة أخرى إذا كانت الرئاسة تعني في حقيقتها سلطة التوجيه والأمر والنهي النابعة من الاعتماد الكامل أو شبه الكامل على فرض وتوقيع الجزاءات في حالة عدم الاستجابة، فإن القيادة السياسية لا تعتمد بالأساس أو على الدوام على هذه السلطة الجزائية وتتنظر إليها كأحدى أدواتها الثانوية، وتعتبر اكتساب ثقة الآخرين بطريقة الإقناع أدواتها الأولى مستغلة في ذلك ما تتمتع به من خصائص وقدرات⁶ قيادية⁷ نفسية وذاتية وسلوكية⁸

¹ حسن نافعة وآخرون ، مقدمة في علم السياسة، الإيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية، ج ()، جامعة القاهرة، (حج) × (حج) (، ص ١٠٠/١٠١)

ونجد أن الكثير لا يفرق بين القيادة والرئاسة، على الرغم من تباينهما فكل منهما ميزته ، ويكون لهذا الالتباس محله إذ يحتل كل من القائد والرئيس مركزا أعلى في التنظيم ويمارس كل منهما اختصاصات وسلطات أعلى، وتتبع القيادة تلقائيا من الجماعة، والقائد في هذه الحالة يستمد سلطته الفعلية من قدرته على التأثير في سلوك الجماعة بشكل يمكنه من الحصول على ولاءهم وطاعتهم واستجابتهم لأوامره وتوجيهاته¹

أما الرئاسة فهي مفروضة على أفراد الجماعة وفق التنظيم الرسمي الذي يحدد مراكز السلطة ومستويات اتخاذ القرارات بطريقة رسمية، فالرئيس يؤدي عمله وفقا للتعليمات الموضوعية وعلاقته بأفراد الجماعة، تقوم على أساس الاختصاص والمستويات المنوطة به، وفق السلطة الرسمية المحددة له² والقائد يكون رئيسا ولكن من الصعب أن يكون الرئيس قائدا، إلا إذا تمكن من كسب ولاء الجماعة له، خارج نطاق السلطة الرسمية التي يمارسها³

فالقائد يعتمد على قوته وتأثيره على النخبة وال جماهير وذلك ما يدفعهم للتفاعل مع المهام المطلوبة، أما الرئيس فهو الشخص الذي يدفع مرؤوسيه إلى العمل تحته بواسطة مركزه الوظيفي وما يملكه من سلطاته⁴

ويمكن إيضاح الفرق بينهما بشكل واضح من خلال النقاط التالية⁵

1 « القائد يعتمد على قوة التأثير والإقناع والنفوذ الشخصي، أما الرئيس فيعتمد على سلطته

القانونية بحكم المنصب⁶

2 « القائد السياسي ترضى عنه الجماعة التي يقودها، أما الرئيس فليس بالضرورة أن يحظى

برضى الجماهير والجماعة⁷

¹ حسن نافعة وآخرون ، مرجع سابق، ص 7/7

3» التابعون المقتنعون بهدف القائد الذي يسعى لتحقيقه، والرئيس قد لا يستطيع الحصول

على موافقة مرؤوسيه والأهداف التي يسعى لتحقيقها

4» الجماعة التي تعمل تحت لواء القائد مقتنعون بالأسلوب الذي ينتهجه القائد في سبيل

تحقيق الأهداف، أما الرئيس فقد لا يرضى أسلوبه الرئاسي مرؤوسيهوا إنما ينفذون أوامره خوفا مما يملك من السلطان

ونستنتج في الأخير انه قد يكون كل قائد رئيس لكن ليس بالضرورة أن يكون كل رئيس قائدا

المطلب الثاني: وظائف وخصائص القيادة السياسية

يعتبر القائد السياسي هو محور العملية السياسية، وتفاعلاتها بحكم موضعه في قمة النظام السياسي، فضلا عن انه يؤدي عدة وظائف وأدوارها اكبر في حياة وتطور النظام والمجتمع باعتبار أن مركز القيادة يحتل قمة الهيكل التنظيمي، حيث تكمن مهامه في هذه المواقف مجهولة النتائج ولا يسهل إدراكها وفهمها، وذلك من خلال تحديد الجوانب الجيدة والسنة من كل كموقف على ما يتمتع به القائد من حكماء إدراك، وبقوة القائد بتوجيه النخبة نحو القرار الصائب، وتحذيرهم من الوقوع في الخطأ وبقوة القائد بتوزيع المسؤوليات بين أعضاء النخبة وذلك للتنسيق والانسجام، ويتم ذلك في جو من الحرية ويستمتع القائد السياسي للجميع حتى يعبروا عن آراءهم في حل المشكلة ويقوم بوضع الخطة التي تتضمن تحقيق الأهداف التي تنشدها الجماعة وفي سبيل ذلك فانه يسعى لتحديد الأعمال المطلوب انجازها وترتيب تلك الأعمال، واتخاذ القرار المناسب، والعمل على الوصول إلى الأهداف النهائية للقائد

وقد أورد الدكتور حامد ربيع وظائف القائد ما يتعلق بالأدوار التالية

⁴ اسراء عمران أحمد، مرجع سابق

1 « دور القائد كأداة للتغيير المجتمعي بمعناه الواسع التنمية الشاملة، ويرتبط هذا الدور بوظيفة القائد في تحديد أهداف المجتمع وأولوياتها وصنع القرارات، وتبرز أهمية اتصاف القائد بالبراعة في تقويم المواقف وحسن التوقيت في اتخاذ القرارات واختيار الأعوان¹

2 « دور القائد كأداة للتخطيط حيث اني تغيير يستهدف تحقيق الأهداف والقيم العليا للمجتمع يجب أن يستند إلى التخطيط، بمعنى تحديد الأهداف وترتيبها وتقدير المواقف وأبعادها وعناصرها وتحديد مقومات وأوجه القوة والضعف في المجتمع وتحديد الوسائل الملائمة للتحرك، ويجب على القائد في عدا السياق أن يستعين بأهل العلم والخبرة والاختصاص، وان يأخذ في اعتباره ردود أفعال الجماهير إزاء الخطط والسياسات وما تفرزه الأخيرة من توقعات ومطالب جديدة، وان يهتم بخلق التفاعل والتجارب مع الجماهير لضمان مشاركتها والتزامها بمساندة وتنفيذ هذه الخطط والسياسات²

3 « دور القائد كأداة لتسوية الخلافات بين القوى والجماعات المختلفة في المجتمع ويتعين على القائد الحريص على أداء هذا الدور أن ينظر إلى نفسه على انه يعلو الجميع³ فحتى إذا وصل إلى السلطة اعتمادا على فئة أو طائفة أو طبقة أو حزب معين يجب فور توليه السلطة أن يتخذ موقف الحياد والتوفيق بين الجماعات المختلفة دون انحياز، أو محاباة للجماعة التي ينتمي إليها⁴ والحياد لا ينبغي سلبية ولا مبالاة القائد إزاء قهر أو تسلط بعض الجماعات كالجماعات المتميزة اقتصاديا أو أقلية أو طائفة ينتمي إليها القائد على غيرها من الجماعات⁵

4 « دور القائد كنموذج للمثالية الاجتماعية⁶

ويرتبط هذا الدور بالقيم، فعلى القائد أن يمثل بالنسبة للنخبة السياسية وللمجتمع نموذجا أو قدوة سلوكية، بحيث يعبر في سلوكه العام والخاص عن القيم والمبادئ الأخلاقية التي يتمناها المجتمع في أفرادها أو بالأحرى في قائده⁷

¹ حسن نافعة، وآخرون ، مرجع سابق، ص (١٠٠)

5» دور القائد كرمز للمجتمع هذا الدور يرتبط بالقيادة الجماهيرية والكاريزمية، كما حدث في مصر في مظاهرات 9 و10 يونيو 1967 عندما التف الجماهير حول جمال عبد الناصر رغم الهزيمة في حرب 6 أيام، وقد يسعى القادة إلى محاولة أداء هذا الدور في مواقف معينة لكسب تعاطف ومساندة الجماهير أو قطاعات مهمة في المجتمع

6» دور القائد في خلق الشعور بالثقة والأمن

7» فالمواطن العادي يعاني من توترات وإحباط نتيجة للصراعات والمواقف الجانبية اليومية، ويصبح القائد احد ميكانيزمات الدفاع، سواء بطريق الإسقاط أو الإحلال، ويقصد بالإسقاط سعي الفرد لتخطي حالة التوتر والإحباط من خلال النظر إلى ذاته كامتداد للقائد السياسي موضع الإعجاب والتقدير، بينما الإحلال يعني محاولة الفرد التخلص من شعوره بالإحباط الناشئ عن فشله في تحقيق أهدافه الخاصة من خلال إحلال الأهداف العامة التي يتبناها القائد ونجح في تحقيقها

وحتى ينجح القائد في أداء مثل هذه الوظائف، يجب أن يجمع بين خصائص وقدرات ذاتية معبرة عن مفهوم النبوغ السياسي من قبل الحساسية والذكاء والفتنة والتدبر وسعة الأفق، وبين القدرة على تطوير خصائصه الذاتية وأساليبه في الحركة والتعامل بما يتفق مع خصائص ومقتضيات مواجهة المواقف المختلفة التي تواجه المجتمع ويتعين على القائد أن القيادة السياسية عملية اتصال أساسه الإقناع والثقة وليس القهر والمناورة وأنها عملية تفاعل ومشاركة وان يخلق الترابط بين قيم ومثاليات المجتمع¹

وبهذا فالقيادة السياسية يجب أن تقوم بتحديد أهداف المجتمع وتعريفها ووضع برنامج بالأولويات، والتوسط بين المصالح المتصارعة وتسوية الخلافات والنزاعات وتجنيب المساندة داخل التنظيمات المختلفة وكسب الدعم والتأييد من خلال صناعة القرارات وتنسيق السياسات ويجب أن تكون القيادة قدوة في

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص 11

المجتمع للنخب والإفراد والجماعات المختلفة¹ فالقيادة تمثل نموذجاً للمثاليات الاجتماعية كالفهم والتضحية والشجاعة² ورمز للمجتمع وتحسين طموحاتها إيجاد الشعور بالثقة غير أن هذه الوظائف تتسع لتشمل مجالات عديدة، يفترض أن تقوم بها جهات وأطراف أخرى، ويلاحظ هذا الاتساع في الأنظمة الشمولية، حيث تتداخل شخصية القائد مع المؤسسة، بل تدمج المؤسسة في شخصية القائد، وقد تضيق كما هو في الشأن الديمقراطي³

خصائص القيادة السياسية

توجد عدة خصائص ومقدمات يجب أن تكون في القائد السياسي والقادة الذين يشغلون مناصب قيادية حساسة، فالقهاء لم يتفقوا على قائمة موحدة لتلك الخصائص إذ ينفرد كل منهم بقائمة خاصة به يستخلصها من التجارب والملاحظات التي تجري على مجموعة مختارة من القادة من مختلف دول العالم، لكن هذا الاختلاف بين الباحثين حول الخصائص لم يمنح من اتفاقهم حول بعضها كحد أدنى يجب توافره في كل من يشغلون مواقع حساسة داخل هرم الدولة⁴

حيث يغلب على هذه المقومات الطابع الشخصي، أي أنها تتعلق بشخص القائد ذاته وتدخل في تكوينه الاجتماعي، وتركيبه الشخصي وهي غالباً ما تكون فطرية يولد بها الإنسان ومن أهم تلك الخصائص⁵

«القدرات الجسدية بمعنى أن يكون القائد السياسي بصحة جيدة، لديه القدرة على تحمل

الضغط الناتج عن المسؤولية الكبيرة⁶

«العقلية والذهنية كذكاء وسعة الأفق وبعد النظر وحضور البديهة وحسن تقدير الأمور،

وحسن التصرف وقت الأزمات⁷

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٠٥

«الشفافية النفسية والتي تتمثل في إمكانية توقع الأمور قبل حدوثها، والإحساس بنتائج

الأعمال قبل تحققها وإدراك المتغيرات استعداداً لمواجهتها»

«القدرات العصبية كالهدهوء وعدم الانفعال، والقدرة على ضبط أعصابه والتحكم فيها، وعدم

التسرع في اخذ قرارات هامة وقت الغضب»

«السمات الاجتماعية التي تساعد على تفهم طبيعة السلوك الإنساني وإمكانية تقويم ذلك

السلوك، ومن ثم تكوين علاقات طيبة مع أعضاء الجماعة والنخبة التي يعمل معها القائد

السياسي»

«الفصاحة واللباقة بمعنى القدرة على التعبير ونقل أفكار الآخرين وإقناعهم بآرائه وأفكاره»

«العدالة في التعامل مع الجميع وعدم التحيز لأي شخص أو رأي إلا لأسباب موضوعية

خالصة»

وهناك بعض الخصائص التي يكتسبها القائد السياسي وهي ليست مرونة أو فطرية، ولكنه يكتسبها

عن طريق الخبرة في العمل السياسي الطويل والتعلم والتدريب المستمر، إذ أنها مرتبطة بطبيعة المنصب

الذي يحتم على القائد السياسي العمل في كل الظروف المحيطة به»

وتتبلور هذه الخصائص في المهارات السياسية والسلوكية والتي تتمثل في

1- المهارات السياسية:

ويقصد بها قدرة القائد السياسية على الفهم الصحيح للاتجاهات والأسس الفلسفية التي تقوم عليها

أهداف الدولة وسياستها العامة ومن ثم التجارب معها والعمل على تحقيق الغايات المرجوة منها، وبمعنى

آخر قدرته على النظر إلى الدولة التي يقودها في سبيل تلبية حاجات المجتمع، وأيضاً قدرته على تبصر

الصالح العام والأهداف العامة للدولة، الارتباط بالنظام العام، وبما يتطلبه من ربط بين أهداف الدولة

وسياستها وبين أهداف وسياسة القائد والتوفيق بين الاتجاهات والضغوط المختلفة الموجودة بالمجتمع وبين

نشاط القائد من أجل مصلحة الدولة^{1/}

فعلى القائد السياسي ألا يتجاهل المثل العليا والأهداف السياسية التي يرجو الشعب إلى تحقيقها

سواء كانت سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية، وإن يستجيب للأبعاد السياسية العامة وهذا يتطلب وجود

الولاء للسلطة السياسية، وإلا كما أن المجتمع مقتنعا بالأهداف التي تحددها السلطة وبالسياسة التي

ترسمها، مما يتعارض ورسالته القيادية المتمثلة في وضع الأهداف وتلك السياسة موضع التنفيذ^{2/}

ومن أهم العناصر التي يجب أن يتحلى بها القائد السياسي حتى يستطيع أن يكتسب بها المهارات

السياسية

» القدرة على معالجة المشاكل السياسية والإدارية في إطار السياسة العامة للدولة

وتحقيق الصالح العام عن طريق ربط التصرفات السياسية والإدارية بالسياسة العامة للدولة^{3/}

» يجب أن يتوفر به الحاسة الحكومية بمعنى تفضيله الأعمال الحكومية والصالح

العام، على الصالح الخاص، حيث يجب عليه في بعض الأحيان أن يقدم تضحيات من أجل

الوطن^{4/}

» يجب أن يسعى إلى تحقيق أهداف الدولة من خلال إدراكه للسياسة العامة التي

تخدم المجتمع من خلال الفهم الجيد لطبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية داخل الدولة وأن

يكون حلقة ربط بينهم في سبيل تحقيق الاستقرار، ودعم تلك العلاقة بما يتلاءم ومتطلبات

الجمهور ورغباته^{5/}

¹ سعيد السيد علي، مرجع سابق، ص ٤٠

² سعيد السيد علي، مرجع نفسه، ص ٤٠

المهارات السلوكية:

ونقصد بها تلك السمات التي يجب أن يتحلى بها القائد السياسي في تصرفاته أثناء مباشرته للأعمال القيادية

» الاستقامة يجب على القائد السياسي أن يتسم سلوكه بالاستقامة حتى يكون قدوة

حسنة وباعتباره يمثل دولة وله سمعة، كما يجب أن يتحلى بالإخلاص والنزاهة والخلق والحسن والأمانة

» التواضع والبساطة ويقصد بها عدم الاستعلاء والتكبر، وحسن معاملة الآخرين

» الحزم أي القدرة على حسم الأمور بقرارات وأوامر قاطعة، فعلى القائد السياسي

أن يتخذ قرارات لصالح الدولة، إذ يجب أن يتأكد من إمكانية تنفيذها دون أدنى تراجع

» المرونة في التعامل ونقصد به عدم الجمود في مواجهة المتغيرات أو التطورات

والتححرر من قيود الروتين والبيروقراطية عند ممارسة العمل القيادي، والقابلية للتطور والاستعداد للتكيف مع كافة الظروف مهما تغيرت، والقدرة على التعامل مع النخب السياسية والأحزاب ومؤسسات الدولة

ويجب على القائد السياسي عدم فرض رأيه أو وجهة نظره الشخصية على الآخرين دون اقتناعهم

بمضمون الرأي، ويجب عليه أن يتقبل آراء الآخرين بصدق رطب حتى لو كانت متعارضة مع وجهة نظره

الشخصية ففي النهاية يتطلب اختيار الأمتل لما فيه الخير والمصلحة للدولة

» الشجاعة ونحمل المسؤولية فعلى القائد أن يكون شجاعا لديه القدرة على مواجهة

المشاكل والعقبات والمتاعب وعلية إلا يلجأ للهروب من المسؤولية أو المساءلة خاصة في أوقات

¹ سعيد السيد علي، مرجع سابق، ص 111

الأزمات والظروف الاستثنائية، حيث أن مثل هذه الأوقات أو تلك الظروف تعد بمثابة الاختبار

الحقيقي للقيادة لمعرفة ما إذا كان القائد السياسي واعي ورشيد وقادر على تخطي الصعاب

» ضبط النفس وان يكون هادئاً مسيطراً على أعصابه في أوقات الخطر ولا يتخذ

قرار أثناء فترة غضبه خاصة في السياسة الخارجية فأى تصريح قد يدخل الدولة في دوامة على

المستوى الإقليمي أو الدولي، كذلك الشأن الداخلي فلا يجوز التحيز لصالح فئة معينة أو جماعة

ما على حساب جماعة أخرى فهو المسؤول الأول على حفظ الأمن والاستقرار

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هناك خصائص أخرى يتميز بها القائد السياسي في عملية

ممارسة السلطة واتخاذ القرار والتي تتلخص فيما يلي

» الشخصية التسلطية ويتميز القائد كونه يؤكد السيطرة على المرؤوسين والميل

نحو القومية فضلاً عن تأكيده على تأكيد اختياراته بنفسه

» العقل المنفتح والعقل المنغلق يعد ميلتون روكيش من رواد التحليل السياسي

لخصائص العقل المنفتح أمام العقل المنغلق كأحد خصائصه الشخصية وفيما يخص العقل

المنغلق يتميز بالقلق النفسي والميل للاهتمام بمصدر المعلومات، أكثر من اهتمامه بمضمون

المعلومات فضلاً عن عدم استيعاب المعلومات الجديدة التي تتعارض مع النسق العقيدي ولهذه

الأسباب نرى أن هذه الشخصية ليس بإمكانها صياغة سياسة خارجية متكاملة أو رشيدة، مما

يغلق أمامنا بعض البدائل، ومن صفات هذه الشخصية نظرتها إلى العالم بعقلية تأمرية وميلها

إلى استخدام القوة مع الآخرين والسرعة في اتخاذ القرار والابتعاد عن قبول الحلول الوسطى

» تحقيق الذات نرى أن الشخصية المحققة للذات تتميز بخصائص منها إشباع

الحاجات الطبيعية والإحساس بالأمن والانتماء، والإحساس باحترام الذات، هذه الخصائص هي

¹ سعيد السيد علي، مرجع سابق، ص ()

التي تخلق عند الشخص الإحساس نحو العالم الخارجي وبذلك يكون القائد في وضع يسمح له بمعالجة الأمور السياسية والتفاعل مع المحكومين وفق ما تقتضيه المصلحة العامة¹

المطلب الثالث: معايير تصنيف القيادة السياسية.

إن القيادة السياسية عنصر مهم في النظام السياسي لأي دولة تربطه علاقات وثيقة بعناصر النظام الأخرى ومشكلاته، فإن عرض نماذج لهذه التصنيفات يفيد بدرجة كبيرة في دراسة وتحليل ومقارنة خصائص عناصر وديناميكيات العملية السياسية ومشكلاتها في النظم السياسية المختلفة وتتمثل التصنيفات فيما يلي

1 - معيار دور القائد في العملية السياسية:

اعتمد العديد من الباحثين على هذا المعيار في تصنيف القيادات السياسية سواء إلى نمطين تسلطي، ديمقراطي كتصنيف أجاب ريال الموند، وبنغهام باول² في إطار تمييزهما بين نمطي النظم التسلطية والنظم الديمقراطية أو إلى ثلاثة أنماط³ أوتوقراطي، ديمقراطي، غير متدخل⁴ كتصنيف هروجر بيلوز⁵ حيث أعطي تميزا مفصلا وتتمثل في

(القيادة الأوتوقراطية⁶ القائد يصنع كافة السياسات والقرارات ويحدد وسائل تنفيذها، ويصعب التنبؤ بهذه السياسات في ظل هيمنة دور القائد في العملية السياسية، ولا يسمح القائد بأي مشاركة حقيقة من جانب المحكومين، وقد يسمح فقط بمشاركة شكلية هامشية لإضفاء طابع مصطنع، من الشرعية على احتكار السلطة، وهو قائد أناني يركز العالم حول ذاته ولا يبالي كثيرا بدوافع ومطالب المحكومين، وقد تكون هذه القيادة فعالة، في الاحتفاظ بالسلطة والإستمرار في الحكم فترة طويلة، ولكنها ليست خلاقية ومبدعة ولا يمكنها ان تخلق الشعور بالاهتمام والتعاطف في المجتمع أو أن تحرك أفراد كفريق عمل متكامل من اجل تحقيق الأهداف العامة⁷

¹ احمد النعيمي، مرجع سابق، ص، ص/، -، هـ،

² حسن نافعة وآخرون، مرجع سابق، ص، /،

(القيادة الديمقراطية القائد لا ينفرد بصنع سياسات والقرارات ولكنه يفسح المجال لمشاركة الآخرين ويرحب بالمناقشة العامة، واقتراح الحلول والبدائل ويمتلك القدرة على التفاعل مع المحكومين، والاستجابة لمطالبهم/

* القيادة غير متدخلتا المعبرة عن مبدأ **أدعه يعمل** فالقائد لا يشارك بدور حاسم في صنع السياسات والقرارات أو في مناقشة وتقييم المشكلات العامة، مكتفيا بتقديم ما قد يطلب منه من معلومات، ويتمتع أعضاء النخبة والمجتمع بقدر كبير من حرية الحركة، وتعتبر القيادة عن السلبية ولهذا فإنها أقل كفاءة وإنجازا من القيادة الديمقراطية بل ومن القيادة الأوتوقراطية/

2 - معيار السمات النفسية والسلوكية للقائد:

توجد عدة تصنيفات للقيادة السياسية طبقا للخصائص النفسية والسلوكية للقائد في تفاعلهم مع النخبة السياسية والجماهير الموقف والقيم، وتعكس هذه التصنيفات إلى حد كبير أثر المنهجية السلوكية في التحليل السياسي بوجه عام وانفتاح العديد من علماء السياسة على العلوم الاجتماعية الأخرى وخاصة علم النفس، مما جعل القيادة في جوهرها عملية إقناع، وعلى أساس أساليب القائد في الإقناع وسماته النفسية والصورة التي يكونها وينقلها إلى الآخرين وطبيعة الظروف التي يعمل في إطارها/

حيث ميز **أبيلي** بين ثلاث أنماط للقيادة في النظم العربية¹

(القائد البارغماتي الخبير البيروقراطي) وهو قائد عقلاني قادر على تحديد المشكلة وتقدير الخيارات والبدائل المتاحة وتكاليفها وعوائدها، ثم يتخذ القرار المناسب ويقنع الآخرين بتنفيذه، ويمتلك القدرة فحسب على إدارة شؤون المجتمع لتستمر عجلة الحياة على ما هي عليه، دون أن تكون له القدرة أو الطموح في قيادة توجيه المجتمع نحو طريق جديد، ويتصف بالحرص والتأني في اتخاذ

¹ « يحي بن موسي بن عبدالله الصفحي، الأنماط القيادية وعلاقتها بإدارة الصراع التنظيمي بالمنظمات الخاصة، رسالة ماجستير إدارة أعمال « الجامعة الافتراضية، المملكة المتحدة البريطانية، ()، ص/ /

القرارات، ويعتمد على أسلوب النقاش المنطقي، في إقناع أعضاء النخبة والمجتمع بصلاحيته وعقلانية قراراته، ويعتقد بإمكانية حل أي مشكل في إطار قواعد والمؤسسات الرسمية القائمة، ويرى إمكانية تسوية أي صراع ناشئ عن تعارض المصالح عن طريق التوفيق وتنازل كل طرف من أطراف الصراع عن بعض مصالحه من أجل التوصل إلى حل وسيط¹

(القائد الكاريزمي² وهو القائد الذي يعبر عن روح الأمة وإرادتها العامة، يتصف بالحيوية والتصميم، وقوة الإرادة والصلابة، والحسم وإنكار الفشل ورغم عنفه مع خصومه إلا أنه كريم مع اتباعه وأعدائه ويعتمد في إقناع الآخرين الجماهير، النخبة على مخاطبة مشاعرهم وعواطفهم استناداً إلى قوة علاقته العاطفية بهم، ويلجأ في مواجهة المشكلات إلى حلول جذرية شاملة دون الحلول الجزئية المحدودة، ويشعر دائماً أنه في سباق مع الزمن، على عكس البارغماتي يركز على المشكلات الكبرى تاركاً المشكلات الصغرى وتصريفها إلى أعوانه واتباعه النخبة³

* القائد الوسيط المنظم⁴ وهو عبارة عن قائد يشبه رجل أعمال أو منظم اقتصادي يحاول الموائمة بين مصالح ومواقف القوى وأطراف مختلفة في المجتمع مؤدياً دور الوسيط بينهما ولا يميل إلى وضع خطط كلية في مواجهة المشكلات تكون نتائجها المتوقعة محددة بالنجاح الكامل أو الإخفاق الشامل، مفصلاً عن ذلك الخطط الجزئية المرهنة، ويختلف عن البارغماتي البيروقراطي في عدم تقيده بقواعد شكلية جامدة، ولذلك يملك قدرة أكبر على المناورة وحرية الحركة، ويتفق مع البارغماتي ويقف على طرف نقيض مع الكاريزمي في اعتماده في الإقناع على مخاطبة العقل والمنطق وليس القلب أو العاطفة، ويختلف عن البارغماتي أنه يقنع الأطراف المتصارعة بالتوصل إلى اتفاق، من خلال دعوة كل طرف بالتنازل عن جزء من مصالحه⁵

¹ - حسن نافعة وآخرون ، مرجع سابق، ص 3/3

* - معيار الشرعية ونمط السلطة:

قدم ماكس فيبر¹ تصنيفه الشهير لأنماط السلطة المثالية التقليدية والكاريزمية والقانونية، وذلك طبقاً لمبدأ الشرعية، وقد سبق عرضه عند الحديث عند تصنيف النظم السياسية، وقد اعتمد على هذا التصنيف بعد تعديله وتطويره بعض الباحثين الغربيين والعرب، في دراسة قيادات ونظم الدول النامية وخصوصاً في المنطقة العربية، وقد حلل جيمس بيل² و كارل ليدن³ في مؤلفهما لعنوان السياسة في الشرق الأوسط خصائص ومشكلات العملية السياسية في الدول العربية والشرق الأوسط بالاعتماد على نمط الحكم المعبر عن علاقات الرئيس والأتباع، واعتبر كافة القيادات السياسية في هذه الدول بصرف النظر عن تصنيفها إلى أنماط مختلفة تعبر في ممارسة السلطة عن هذا النمط في الحكم، ففي أي نظام من نظمها توجد دائرة ضيقة من المستشارين والوزراء والقادة العسكريين، ويرتبط أعضاء هذه الدائرة بعلاقة خضوع وتبعية وولاء للقائد الأعلى، ولكنهم يشكلون في نفس الوقت لمن يقلون عنهم درجة وتأثيراً قادة فرعيين، وتتصف العلاقة الأفقية بين الأخيرين بالتنافس والصراع في ظل اتجاه القائد الأعلى إلى وضع كل منهم في مواجهة الأخر تطبيقاً لسياسة الصراع المتوازن⁴ أو بعبارة أخرى⁵ لفرق تسد⁶ والتي يستهدف منها القائد عنصر في هذه الدائرة النخبة السياسية من اكتساب مركز للقوة والتأثير مستقل عن شخص القائد، ويتنافس هؤلاء بدورهم فيما بينهم لإظهار قوة الولاء للقائد ومحاولة التواجد دائماً على مقربة منه لأن هذا الاقتراب وسيلة أساسية للحصول على التأثير السياسي⁷

¹ حسن نافعة و آخرون، ص (١٠٠).

+ - معيار موقف القيادة السياسية من العملية الإنمائية:

يوجد تصنيف سائد للقيادة السياسية في الدول النامية، تستند إلى معيار موقف القيادة من المشكلات الإنمائية وأساليبها في التعامل معها، ونعرف فيما يلي بالتفصيل لتصنيف هـمونت بالمره حيث صنفها إلى ثلاث قيادات¹

(« نمط القيادة التقليدية » نجدها ترتبط بالنظم الملكية الحاكمة في المجتمعات التقليدية ذات التكوينات القبلية والعشائرية مثل الأقطار الخليجية وكذلك اليمن وأفغانستان قبل الثورات التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة، فعادة تنتمي إلى قبيلة قوية تعتمد عليها في ممارسة السلطة، كما تعتمد على مساندة القبائل الأخرى القوية، المرتبطة بها بروابط نسب ومصاهرة، وتبرر معظم شرعيتها على أساس معتقدات دينية، وتتمثل الغاية الأساسية لهذه القيادة في المحافظة على السلطة، والحصول على دعم وولاء زعماء القبائل الأخرى، وقد تتبنى بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجزئية، أي أنها تعارض أي تغيير جذري، لذلك لا تقدم أي سياسات فعالة لإعادة توزيع الدخل والأراضي أو لتحقيق مشاركة سياسية²

(نمط القيادة التحديثية الكاريزمية) فهي تختلف عن القيادة التقليدية في أنها توجه جهودها نحو تعبئة موارد مجتمعاتها، ووضعها في خدمة التنمية الشاملة، بما يتطلبه ذلك من إدخال تغييرات جذرية في الأوضاع القائمة، حيث تتصف عدة قيادات بقوة الشخصية وشدة التأثير الجماهيري، كهواري بومدين جمال عبد الناصر، هـجوزيف بزوزيتنوه وهـوشى منهه وهـفيدال كاستروه وتمر القيادة الكاريزمية في تطويرها لثلاث مراحل³

¹ جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحديد النظم، متحصل عليه
www.Bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-spot_3886.html

² جلال عبد الله معوض، مرجع نفسه

أ « مرحلة خلق صورة للقائد تعبر عن القوة والبطولة، ويساعد ذلك على نجاح القائد في مواجهة

قوى خارجية معادية/

ب « مرحلة نقل هذه الصورة للجماهير كي تقتنع بانتماء القائد إليها وتعبيره عن مصالحه وأماله

ج « مرحلة تدعيم صورة القائد لضمان استمرارية الجماهير بالارتباط العاطفي بالقائد وتقديم

الدعم الكامل، ويتم ذلك من خلال عدة أساليب كالتأزيم/ وذلك بالاحتفاظ بالجماهير في حالة

ثورية لمواجهة المؤامرات الخارجية، من خلال تخطيط التنمية وتدعيمها بإنجازات اجتماعية ملموسة

يشعر بها المواطن العادي/

ف نجد أن هذا النوع من القيادات تبدو الأكثر صلاحية لتحقيق التنمية إلا أنها تصبح عقبة في

طريق التنمية نتيجة لـ

(« إنصاف القيادة بالطموح الشديد مما يدفعها لتحقيق عدة أهداف في آن واحد رغم ندرة

الموارد المتاحة/

(« هيمنة القائد في العملية السياسية ورفضه التعامل مع أهل العلم والخبرة، مما يؤدي إلى

انصاف القرارات بالتخبط والعشوائية، ثم تتفاقم الأخطاء الناجمة سوء التقويم والتقدير للمواقف/

* « اثر معارضة القائد لظهور وتطور مؤسسات سياسية فعالة في تهديد استمرار الانجازات

الإيمائية المتحققة/

+ « تعرض القائد وبلد لضغوط خارجية ومن قوى معادية بغرض تحجيمه وإسقاطه للتخلص

من سياسته الإقليمية النشطة ومهاجمته للنفوذ الأجنبي/

3- نمط القيادة التدريجية المعتدلة:

يرى /بالمره أن هذه القيادات مثل الرئيس /السادات/ و/بورقبيه/ وبعض دول أمريكا

اللاتينية المواليين للولايات المتحدة الأمريكية، تجمع بين خصائص النمطين السابقين، فان كانت

مشكلة القيادات التقليدية تتبع من عدم استعدادها للتغيير الحقيقي، لإشباع مطالب الجماهير بما فيها المطالب السياسية، وان كانت مشكلة القيادات التحديثية الاشتراكية الكاريزمية مرادها إلى طموحات كبيرة وأثرها في تزايد المطالب والتوقعات إلى درجة تعجز معها هذه القيادات ونضمها السياسية عن التعامل معها بفعالية خصوصا في ظل ندرة الموارد المتاحة، وتزايد الضغوطات الخارجية، فان القيادات المعتدلة تحاول تجاوز هاتين المشكلتين عن طريق تبني سياسة الإصلاح التدريجي، المعتدل لإشباع المطالب العامة، بشكل جزئي وتدرجي بما لا يخل باعتماد الاستمرار والاستقرار، وبناء مؤسسات سياسية على النمط الغربي، وتدعيم العلاقات مع الدول⁽¹⁾

(1) « حسن نافلة وآخرون ، مرجع سابق، ص 10/11 »

المبحث الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار مطلب أساسي للأفراد والمجتمعات، وكذلك النظم السياسية، فأيا كان نمط النظام السياسي القائم في الدولة سواء كان نظاما ديمقراطيا أم ديكتاتوريا فإنه يسعى للاستقرار والثبات في العلاقة بين عناصره ومكوناته، وتجنب حدوث تغيرات جذرية في هيكله أو القواعد الحاكمة له¹ ويعتبر التداول السلمي للسلطة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، وكذلك غياب العنف السياسي، واستجابة الحكومة للضغوط والاحتياجات المختلفة للجماهير² وتمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والقبول والرضا العام عن نظام الحكم من جانب المواطنين، وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة³ يعد مفهوم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية غموضا وتعقيدا وهو مفهوم معياري، فما قد يتسبب لشخص أو جماعة ما في يتسبب في الوقت ذاته إلى عدم استقرار شخص أو جماعة أخرى، وترى النظرية الماركسية أن عدم الاستقرار الناتج عن الصراع بين الطبقات يعد خطوة حتمية في سبيل تقدم المجتمعات حيث انه لا يمكن التعامل مع مفهوم الاستقرار بطرق علمية بحتة، إذ لا بد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والنسق القيمي السائد في مجتمع ما في فترة زمنية معينة⁴

وبالتالي فان الظاهرة الاستقرارية لأي نظام سياسي هي عملية ذات وجهين

الوجه الأول للعملة⁵ الاستقرار والوجه آخر للعملة⁶ عدم الاستقرار، ومن ثم فان أي نظام سياسي

يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما يكون له آثار استقرارية، وثانيا آثار غير استقرارية⁷

¹ مي غيث، إسراء إسماعيل، مرجع سابق⁸

حيث يعرف الاستقرار السياسي بأنه القدرة على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح والقدرة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم في الأوضاع¹ ومن هذا التعريف نرى أن الاستقرار السياسي يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتناقضات في المجتمع، وان عدم قدرته على التعامل مع تلك المتناقضات، فإنها تؤدي إلى تغيير النظام²

وقد أدرج³ محمد عبد الرحمان⁴ تعريفا لعدم الاستقرار

هو عدم قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف⁵ وهذا التعريف يربط عدم الاستقرار السياسي بممارسة العنف⁶ إلا أننا نجد البعض الآخر يرى بان الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب مظاهر العنف من خلال القمع من قبل السلطة الحاكمة لان هذا سيحدث على المدى البعيد لحالة عدم الاستقرار السياسي⁷

فلو تحقق الاستقرار السياسي في ظل ممارسة أساليب القمع من السلطة الحاكمة، فان هذا لا يعني بان الوضع مستقر، حيث يقوم الاستقرار على القسر والإكراه من طرف النظام، وبهذا يظل الصراع كامن حتى ينفجر، ويحدث حالة من عدم الاستقرار⁸ ومثال على ذلك مثل ما حدث من الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن، مما يؤكد غياب الاستقرار النسبي الذي شاهده سابقا، وغياب حالة الصراع كان نتيجة القسر والإرغام، والقبضة الحديدية التي كانت الأنظمة العربية تتعامل مع شعوبها⁹ ويمكن الاستدلال بالنظام العراقي في عهد¹⁰ صدام حسين¹¹ حيث كان العراق مستقرا نتيجة القبضة الحديدية التي كان ينتهجها النظام، وما أن سقط حتى ظهرت جميع التناقضات وعوامل عدم الاستقرار، والتي كانت نتيجة الخوف والقمع¹² وليس لان النظام استطاع ترويضها عن طريق التدابير السياسية والاقتصادية، والاجتماعية القائمة على الرضا والقبول من المجتمع، وهو ما يؤدي فيما بعد إلى حالة تصيب النظام

¹ عبد القادر عزو محمد، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، منتديات ليبيا ((ديسمبر 2013، (متحصل عليه
www.ahewar.orb/debat/show.art.asp?aid=1256863

بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسات، أو

الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي¹

ويعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه استخدام العنف لأغراض سياسية ولجوء القوى والجماعات

السياسية إلى أساليب غير دستورية في حل الصراعات وعدم قدرة المؤسسات في النظام السياسي

للاستجابة للمطالب المقدمة إليه والناבעة من البيئة السياسية الداخلية والخارجية²

وهناك اتجاه آخر يرى بان العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي وان

الدول التي تتمتع بمداخل اقتصادية مرتفعة في حالة استقرار بينما الدول الفقيرة تعاني من حالة عدم

استقرار سياسي³ والحقيقة أن العمل الاقتصادي يمثل عامل مهم في الاستقرار السياسي إلا انه أحيانا لا

يمثل العامل الرئيسي فقد تحقق الدولة نوعا من التطور الاقتصادي إلا أنها لا تحقق حالة استقرار

سياسي، وخاصة إذا حدثت التنمية الاقتصادية دون تنمية الجوانب الأخرى، كالجانب الثقافي والسياسي

وغياب مفهوم العدالة والديمقراطية، وهنا لا تكون الدولة قد حققت تنمية شاملة في جميع المجالات

لضمان استقرار دائم في الجانب السياسي، حيث تغيب المشاركة السياسية وأي مظهر من مظاهر

الديمقراطية، وهو ما يؤدي إلى الضغط داخل المجتمع⁴

المطلب الثاني: مؤشرات استقرار السياسي

قدم مجموعة من الباحثين حول الاستقرار السياسي بعض المؤشرات ويمكن استنتاج أهم مؤشرات

الاستقرار السياسي في التالي⁵

1 « نمط انتقال السلطة تعتبر عملية انتقال السلطة عاملا حقيقيا للاستقرار السياسي، حيث تعكس

مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ⁶

¹ عبد القادر عزو محمد، مرجع سابق⁷

- 1 « تطبيق الديمقراطية والمشاركة السياسية حيث تعتبر الممارسة الفعلية للديمقراطية تاحة الفرصة للجماهير لمشاركة السلطة في تسيير شؤون المجتمع/
- 2 « قوة النظام ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة حيث يكسب النظام الشرعية مما يساهم في تدعيم استقراره السياسي/
- 3 « عدم تكرار الانقلابات العسكرية وهي الظاهرة المنفشية في دول العالم الثالث/
- 4 « تجانس الثقافة السياسية حيث نجد نوعين من الثقافة السياسية للنخبة وتتضمن الاتجاهات والمشاعر والنماذج السلوكية الخاصة بأولئك الذين يشغلون مناصب هامة داخل النظام السياسي، وأصبح لهم تأثير مباشر على مخرجات النظام/ أما النوع الثاني فهو الثقافة السياسية للجماهير فهي تتكون من اتجاهات ومشاعر ومواقف الجماهير من العملية السياسية في نظام سياسي معين، وان كانت تناقضات بين الثقافات السياسية الفرعية للجماهير والثقافة السياسية للنخبة فان ذلك يكون مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي/
- 5 « القيادة الكاريزمية يمكن أن تكون من مؤشرات الاستقرار السياسي في نظام معين ما، ويتميز القائد الكاريزمي بقدرته على اكتساب ولاء الأفراد وتأييدهم لشخصه، وان كانت القيادة الكاريزمية في كثير من الأحيان يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار المؤقت/
- ومن ناحية أخرى تعتبر محدودية التغيير في المناصب القيادية السياسية مؤشرا للاستقرار، حيث بعد التغيير المتلاحق في مناصب القيادة السياسية مؤشرا من مؤشرات عدم الاستقرار/
- ومن خلال هذه المؤشرات يمكن عرض ثلاث نماذج من الأنظمة السياسية التي من خلالها يمكن أن نستنتج مستوى الاستقرار السياسي في أي دولة/

¹ محمود محمد حسين، مرجع سابق/

• نظم تتمتع بحكوماتها بصفة الاستقرار السياسي وتتصف بكثرة الأزمات والتغييرات الحكومية منها الجمهورية الثالثة في فرنسا 1875 «1940 والجمهورية الرابعة 1940 «1958 حيث لا يزيد متوسط عمر الحكومة وبقائها في السلطة عن ثمانية أشهر/

• أنظمة تتمتع بحكوماتها بالثبات والاستقرار كما هو الحال في النظام البرلماني في بريطانيا، حيث يبلغ متوسط بقاء الحكومة في السلطة ثلاث سنوات وعشر أشهر وكذلك في الدول الإسكندنافية السويد « النرويج « الدنمارك حيث يصل متوسط الثبات الحكومي إلى ما يقارب ثلاث سنوات/

• أنظمة ذات فترة زمنية متوسطة تصل إلى سنتين مثل النظام الهولندي أو سنة ونصف مثل النظام

البلجيكي/

وانطلاقاً من هذه الدراسة فإن هذا المؤشرات التي تربط الاستقرار السياسي بفترة بقاء الحكومة في السلطة قد لا يكون صائبا في حال تقديم الحكومة استقالته بعد فترة قصيرة من توليها، وإن الحكومة قد تسقطها المعارضة بالطرق القانونية، وقد يؤدي إلى التغيير الحكومي الناتج عن حالة تضامنية مما يؤدي في المدى البعيد إلى استقرار أفضل/

• معادلة ثلوث الاستقرار :

” الأمن والتنمية

أن الاستقرار السياسي لا يستتب إلا من خلال الأمن والتنمية كطرفي معادلة الاستقرار، حيث لا تستقيم الدولة بدون أرضية الأمن الفاعل، أي ذلك الأمن الذي بفضل مجهود التنمية الذي يرتكز بالأساس على منع أسباب ومظاهر العنف/

¹ سعد سلوم، نحو صياغة نظرية الاستقرار السياسي في العراق إستراتيجية التكامل بين العناصر اللازمة على أرضية الوحدة الوطنية، مجلة النبأ، العدد /، كانون الثاني /

وقد ربط ⁴ روبرت ماكنمار ⁴ وهو وزير دفاع أمريكي سابق، ورئيس سابق للبنك الدولي بين تحقيق الأمن وقدرة الدولة على النهوض بأعباء التنمية، حيث يقول في كتابه ⁴ جوهره الأمن ⁴ لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني، لذا فقد عرف ⁴ ماكنمار ⁴ الأمن بقوله ⁴ الأمن يعني التنمية فالأمن ليس تراكم السلاح وليس هو النشاط العسكري التقليدي ⁴ أن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن، وقياساً على ذلك لا يمكن في بلدنا تناول الأمن بنجاح دون توفير تصور مستقبلي عن التنمية أو بناء إستراتيجية تنموية ⁴

فمثلاً في العراق التي لازالت تعاني من عدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراعات، فقد ناد البعض إلى إعادة الاستقرار من خلال بناء إستراتيجية التنمية وإزالة تدريجية للتواجد العسكري لقوات التحالف فهي ببساطة لا تستطيع أن تتعايش، في حين ناد البعض إلى عملية التنسيق بين التواجد العسكري والشعب العراقي في عملية التنمية، وهذا يعد أمراً مستحيلًا إذا أخذنا بنظر الاعتبار العلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية فإن الاستقرار المؤسسي لهما الجيش بالنسبة للأمن و النفط بالنسبة للتنمية في تاريخ العراق السياسي الحديث قد جدد شخصية البلد ومصائره ووضعاه على مفترق الطرق لأكثر من مرة وذلك من أجل الاستقرار السياسي ⁴

التكامل مع عنصر الشرعية ⁴

أن توفير الأمن من قبل الدولة التي تتمتع بالشرعية إلى استمراريتها، والشرعية هنا لا تخرج عن كونها التوافق مع المعايير الأسمى وهي أيضاً توافق أعمال الدولة مع الدستور والقانون، وكل ذلك مما يؤكد الشروط الضرورية لتوفير الاستقرار، لذا فإن تطبيق القانون من قبل الدولة يوفر الأمن للمجتمع لممارسة حرياتهم، وبعكس ذلك فإن غياب الشرعية القانون يؤدي إلى غياب الأمن وتداس الحريات ولا

¹ محمود محمد حسين، مرجع سابق ⁴

يبقى للحقوق أي معنى، والمجتمع الحر هو المجتمع الأمن، وهذا ما يجعل كل الدساتير العصرية، والمتحضرة تعطي الأولوية للأمن الوطني على الحريات الفردية، وما نلاحظ مثلا في الدول العربية لأنه هناك ضرورة توفير عنصر الرضا الشعبي العام، لان توفر هذا الرضا عن الحكومة يتسبب في الإخلال بالأمن وهذا الاستقرار، وهذا على خلاف المجتمعات المدنية الغربية كبريطانيا مثلا حيث نرى أن أقصى ما يسببه عدم الرضا الشعبي على الدولة هو التصويت العقابي في انتخابات مجلس العموم، حيث يفقد حزب المحافظين مثلا تصويت الأغلبية فتسقط حكومته، ويصبح حزب العمال يمثل الأغلبية فيشكل الحكومة الجديدة وبرنامج حكومي جديد/

ومن خلال المعلومات السابقة نستطيع إضافة بعض المؤشرات التي تعد رئيسية في عملية

الاستقرار السياسي والتي تتمثل في

● شرعية النظام السياسي تعتبر النظام السياسي من الدائم الأساسية للاستقرار السياسي، حيث يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية والتي تعد تبرير السلطة الحاكمة¹ من منطلق الإدارة الجماعية بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد، وتظهر الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية/

● الاستقرار البرلماني يعد هو ممثل الشعب في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها رئاسي، برلماني، مختلط ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب وفق عملية الانتخاب ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان التي تتمثل في

» حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية/

» إسقاط العضوية عن بعض الأعضاء/

¹ سعد سلوم، مرجع سابق/

• نجاح السياسات الاقتصادية للنظام¹ ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على انه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا، فانه يوجه سياسته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد²

• قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية³ أن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم لاستقرار السياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة تدل ذلك على وجود الاستقرار السياسي⁴

المطلب الثالث: أبعاد الاستقرار السياسي

تتمحور أبعاد الاستقرار السياسي فيما يلي

1 « بعد السلوك السياسي ويشمل

أ « عدم اللجوء إلى العنف السياسي⁵ حيث يشير مفهوم العنف السياسي إلى العمل الذي يقوم به فرد أو جماعة، أو حكومة، والذي يؤدي إلى إلحاق الضرر، وبلجا الأفراد إلى العنف بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم إذا فشلوا في عمل ذلك بالطرق السلمية المشروعة، بينما تلجا الحكومات إلى العنف السياسي للاحتفاظ بسيطرتها⁶

وتسيطر الدول على أدوات العنف بهدف الحيلولة دون ظهور مؤشرات العنف السياسي⁷

ب « الالتزام بالقواعد الدستورية⁸

المستوى الأول⁹ احترام قواعد وأحكام الدستور سواء من جانب الحكومة أو الجماهير الذي يعد ذلك

مؤشرا هاما للاستقرار السياسي¹⁰

¹راند نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٥٠)، (١٩٩٩)، ص ٤٤٤

المستوى الثاني) ويتضمن التعديلات الدستورية، حيث من الممكن حدوث تغييرات جزئية أو تغيير بعض مواده، أو تعديل كلي في الدستور بمعنى اللجوء إلى دستور جديد، وكل ما كان هناك نوع من الثبات والاستمرارية في الدستور ومواده كان هناك استقرار سياسي¹

» 2 بعد أداء المؤسسات التوازن بين مدخلات النظام ومخرجاته

أي قدرة النظام على خلق توازن بين المدخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية، باعتبار أن عدم التوازن يؤدي إلى أزمة² فالنظام السياسي يتعرض لمجموعة من المدخلات التي تتمثل في مجموعة مطالب مقدمة إليه وكذلك التأييد له وتعبر عن مدى استجابة النظام للمطالب المقدمة إليه، وتؤثر هذه المخرجات على المطالب المقدمة إلى النظام وعلى ما يلقاه خلال عملية التغذية الاسترجاعية³

» 3 البعد النفسي

يرتبط البعد النفسي بشرعية النظام السياسي، وهو نتيجة لكيفية قيام النظام الحاكم بعملية وأداء للدور المنوط به، وهو محصلة وليس سببا ويشتمل على مقومين⁴

أ » تتمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية

والشرعية تعني القبول والرضا العام على النظام الحاكم، فكل الحكومات تعتمد في حكمها على

مزيج من القوة والإجبار على التوافق والقبول⁵

ويمكن القول أن الاستقرار السياسي ينبع من عاملين⁶

» قبول الجماهير للنظام السياسي⁷

» قوة النظام نفسه بمعنى مدى فعالية أدائه⁸

ب الرضا عن الوضع القائم⁹

¹ رائد نايف حاج سليمان، المرجع السابق¹⁰

حيث لا يعتبر الخضوع والإذعان وحده مؤشرا للرضا عن النظام القائم ولذلك يكون من المهم التحقق مما إذا كان هذا الخضوع يمثل الرضا عن الوضع القائم تأييدا له، أو يعبر عن عداوة كامنة للنظام تنتظر الفرصة الواحدة للانفجار¹

وقد ذهب باحثون آخرون في دراسة أبعاد الاستقرار السياسي على مستويات مختلفة وتمثل في

1 « البعد السياسي

« يتمثل الاستقرار السياسي في النخب الحاكمة في غياب التغييرات السريعة للنخب وتبديل شاغلي الوظائف العليا وبروز التغيير المنظم والمنضبط بقواعد دستورية والقانونية، كما يشمل الاستقرار على مستوى النخب أن يكون بقاءها في السلطة باختيار شعبي عبر صناديق الانتخاب أي هنا رضا الشعب²

« استقرار مؤسسات الدستورية والسياسية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني³

« استقرار السلوك السياسي في احترامه للدستور والقانون، وعدم ممارسته للسلوك السياسي المنحرف عن الطبيعة بمضمونها الأخلاقي كالجنوح لانتزاع المطالب والحقوق من آخرين بالقوة والإكراه سواء كان عنفها ماديا أو معنويا، وأن تكون شرعية السلوك السياسي ناجعة من البعد العام ومعبرة عن الإرادة العامة⁴

ب البعد الاجتماعي

يعتبر البعد الاجتماعي ومدى ما يتمتع به النظام من وحدة وطنية قائمة على العلاقات لتفاعلية المتبادلة بين مكونات المجتمع المختلفة بشكل متساوي، وليس بالضرورة إلغاء المكونات الفرعية للنظام

¹ صالح ناصر جشعان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (ص ٥٥) (ص ٥٥)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، (ص ٥٥)، (ص ٥٥)، (ص ٥٥)

مثل المذهبية، العشائرية، وإنما تمنح عدالة سياسية للفئات المختلفة تذوب من خلالها جميع الهويات والانتماءات وتتوحد الأهداف، والتي تتمثل في

» التعايش السلمي بين الفئات والشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع، وذلك من خلال الاعتماد على الإجماع حول الأهداف وقبول مبدأ المساواة في التقاليد والأعراف والعادات من خلال محافظة النظام على قيم المجتمع/ كما يجب أن يكون توسع في مؤسسات المجتمع المدني، ومدى حريتها واستقلالها من جهة وتكاملها مع السلطات الرسمية من جهة ثانية، فلا يجوز أن تكون منظمات المجتمع المدني في حالة تصادمية مع اللطات وإلا أصبحت عاملاً من عوامل عدم الاستقرار/

كما يجب أن كون هناك اتساع قاعدة المشاركة السياسية ومشاركة جميع الفئات والشرائح الاجتماعية ضمن العملية السياسية وتمثيلها بطريقة متوازنة معبرة عن وزن كل فئة بشكل حقيقي في المؤسسات السياسية/

3 البعد الاقتصادي

تتمثل الأبعاد الاقتصادية للاستقرار السياسي في عملية التطوير المجتمعي، بشكل كلي ومتكامل يشمل جميع الفئات والمكونات المجتمعية وبكفاءة وتوزيع عادل والذي يؤدي إلى

» عدالة توزيع الثروة والموارد والخدمات والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يجنب حدوث فجوة بين الموارد والاستخدامات التي غالباً ما تمثل معضلة اقتصادية وسياسية تؤدي إلى النزاع/

» ارتفاع معدل الدخل الفردي وانخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخل على مستوى الأفراد وعلى مستوى الطبقات والفئات، لان إشباع الحاجات والرغبات الأساسية يوفر عامل الرضا والذي يدعم الاستقرار السياسي ولهذا فان المجتمعات الغنية تميل إلى الاستقرار السياسي أكثر من المجتمعات الفقيرة، والتي تكون فيها الموارد غير قادرة على تلبية الضروريات/

¹ صالح ناصر جشعان، المرجع السابق، ص 48

» المساواة في المشاركة الاقتصادية من خلال المساواة القانونية في مجال الاستثمار والحصول على السلع والخدمات وكذا المساواة في الغرامات وجباية الضرائب والمساواة في فرص التعليم/

هذه هي أهم أبعاد الاستقرار السياسي والتي اختلفت شروطها فإنها تصبح مظاهر عدم الاستقرار، ولكنها ليست قاعدة مسلم بها تنطبق على كل الشعوب والمجتمعات، كما أنها تتداخل وتتشابك مع عوامل أخرى، تختلف تلك العوامل من مجتمع لآخر/

الفصل الثاني

السياسات العامة لحكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2012)

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم (عمره)، بعد مسير طويلة من النضال السياسي، والعقبات التي واجهت قيادات الحزب في مختلف مراحلها التي مروا عليها من حزب الرفاه إلى حزب الفضيلة، وصولاً إلى حزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان الذي تبنى سياسة مختلفة عن الأحزاب الإسلامية السابقة، وذلك تفادياً للاصطدام بالعلمانيين والمؤسسة العسكرية/ وقد استطاع الوصول إلى نتائج ايجابية من خلال انتهاجه لإصلاحات منظمة سواء المستوى الداخلي في القطاع الاقتصادي والسياسي ومختلف المجالات الأخرى، أو على المستوى الخارجي على الصعيد الإقليمي والدولي/

وسيتم تفصيل ذلك في ثلاثة مباحث

المبحث الأول/ طبيعة حزب العدالة والتنمية

المبحث الثاني/ السياسات الداخلية

المبحث الثالث/ السياسات الخارجية/

المبحث الأول: طبيعة حكومة حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: تعريف حزب العدالة والتنمية.

قبل التطرق لتعريف حزب العدالة والتنمية يجب تعريف النظام السياسي التركي لأنه هو الذي يحدد الصلاحيات فقد وضع دستور (٥) تشكيلات النظام الدستوري والسياسي في تركيا وجرى عليه تعديلات سنة (٥*)، ووضع دستور جديد (٥-)، وبعد الانقلاب العسكري في (٥/٥)، جاء دستور جديد آخر في (٥/) وقد اخذ هذا الدستور بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة¹ وبموجب يتحدد تكوين سلطات الدولة على النحو التالي^(١)

(« الجمعية الوطنية البرلمان^١ وهي السلطة التشريعية، وعدد أعضائها (٥)، عضو ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب أن يترشح أكثر من مرة

(« رئاسة الجمهورية^١ ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها، ويشترط أن يكون عمره فوق الأربعين سنة، وحاصل على شهادة جامعية وينبغي أن يقدم اقتراح ترشيحه خمس أعضاء البرلمان، وإذا فاز وكان حزبياً فعلياً أن يقطع صلته بالحزب وان يوقف عضويته بالبرلمان ومع التغيير الذي طرأ على الدستور في (٥/٥) والذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من طرف الشعب ويشترط حصوله على نسبة فوق (٥)، أكما تم حصر المدة في خمس سنوات فاشلة للتجديد مرة واحدة^١

* « رئاسة الوزراء^١ يعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية ومن بين الفائزين في الانتخابات التشريعية^١

+ « المحكمة الدستورية^١ وهي اعلي محكمة في الحياة السياسية، فهي التي تحل الأحزاب وتقصيهم من الحكومات بعد تقديم الشكوى عليهم، وتعتبر أحكامها نهائية^١

¹ محمد زاهد جلول، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا نحو التقدم، لبنان مركز نماء للبحوث والدراسات، (٥)، ص (٥/٥)

« مجلس الأمن القومي يتألف المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرماء، إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية والخارجية ، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية وقراراته لها أولوية عند مجلس الوزراء لأنها قرارات أمنية وعسكرية»¹

يعد حزب العدالة والتنمية امتداد النشاط السياسي منذ سنوات بحكم انخراط مؤسسه في حزب الرفاه قبل أن يتم حل هذا الحزب وفرض حضر القيام بأي نشاط سياسي على زعيمه نجم الدين اريكان وعدد من قياداته البارزة لمدة خمس سنوات، حيث قامت مجموعة مكونة من عضو بتأسيس حزب الفضيلة، وخلال الفترة السابقة لعهد الرفاه كانت الشخصيات القيادية بالحزب تتشغل بقدر كبير من الوعي بما يحدث تحت السطح في داخل المجتمع التركي، ومراقبة حقائق الواقع العلماني للبلاد، وبعد إزاحة الحزب عن السلطة أصبح يقين في عدم إمكانية جدوى الاستمرار في تحدي المؤسسة الحاكمة والمؤسسة العسكرية بشكل خاص/ وبذلك أرادوا قيادات حزب الفضيلة تجنب تجربة الرفاه تحت أي ظرف وبدؤوا بتكوين داخل الحزب رأي وجوب التغيير بهدف البقاء على الخريطة السياسية والعودة إلى مقاعد الحكم من جديد، ولكي يتمكن الحزب من الاستمرار عليه تقديم نفسه بشكل جديد يتضمن طروحات جديدة، واعتبروا أن مجرد الوصول للسلطة كان نجاحا كبيرا، ولكن التجربة فيها أوضحت الكثير من الأخطاء، حيث لم يستند قسم من السياسات إلى رؤية واقعية للأمور بقدر انطلاقه من اعتبارات إيديولوجية/

وبعد هذه التجديدات أظهرت النخبة الحاكمة من احتمالات فوز الفضيلة في انتخابات (٥٥٥)، ووجد ذلك طريقا إلى المحكمة الدستورية بدعوى لإغلاق الحزب لتعارضه مع دستور البلاد العلماني على غرار ما حدث مع الرفاه، وعلى الرغم من اللجوء لهذا البديل لإضعاف الإسلاميين في الوصول للسلطة، فقد قبلت المحكمة الدعوى قبل عقد الانتخابات، الأمر الذي انعكس على قرارات الناخبين، وتخوف

¹ احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا/ عمان دار هيران للنشر والتوزيع، (٢٠٠٥)، ص ١١٧/١١٨

كثيرون من تأييد حزب قد ينتهي الأمر به لإغلاقه مثلما حدث مع الرفاه، ورأوا أن أصواتهم ستذهب سدى، حيث لن يستمر مرشحوهم بعضوية البرلمان، وهكذا انتهى الأمر إلى أن يحصل الفضيلة في انتخابات (٥٥٥) على (٥) من الأصوات مقارنة بنسبة (٥٥٪) (أ التي كان الرفاه قد حصل عليها في انتخابات ٥٥٥٪

وبعد الانتخابات عقدت هيئات الحزب اجتماعات لتقييم نتائجها والتعرف على أسباب التي أدت إلى انخفاض تأييد الحزب، والأمر الذي رجع في الأخير إلى غياب نجم الدين اريكان عن موقع القيادة إضافة إلى التخوف العام من خطر الحزب، وسرعان ما تحولت بروز تيار داخل الحزب سمي نفسه الإصلاحية وقادته مجموعة أبرزهم أرجب اردوغان، عبد الله غول، بولينت أرنيش وبعد تزايد الصراع داخل الحزب قدم هؤلاء الأعضاء استقالتهم ليصبحوا من المستقلين بالبرلمان، وبعد مرور عامين أصبح الاصلاحيون يتكلمون عن عزمهم في تأسيس حزب جديد

وتم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين عن الفضيلة الذي تم حله بقرار صدر من المحكمة الدستورية في (يونيو) وقد انتخب أرجب طيب اردوغان الذي كان يشغل منصب عمدة إسطنبول السابق واحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، كأول زعيم للحزب وهو حزب (٥٥٪) ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية

يشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد انه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياسته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية، ومبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤكد على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد

¹ احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص (٥٥٪)

انه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه¹

ومن مبادئ الحزب رفضه لأي عملية عسكرية ضد العراق، واهم مميزاته يرفض التعصب لرعيم واحد حتى النهاية، ويعد ديمقراطية واسعة داخل الحزب²

يطلق على حزب العدالة والتنمية بالتركي **ألاق بارتيه** أي الحزب الأبيض فقد وصل إلى السلطة نتيجة انتخابات تشريعية أجريت في ((نوفمبر **حزب** (بحيث تحصل على) * مقعد من مقاعد البرلمان البالغ * ، ، مقعد وهو بذلك قد فاز فوزا ساحقا بأغلبية كبيرة رغم انه لم يمضي على تأسيسه عام ونصف³

حيث تأسس في +) أوت **حزب** (وقد كان شعاره **انفتاح على التنوير، انغلاق على العتمة** وهو الحزب الوحيد في تركيا الذي يزعم مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية⁴ حيث يعتبر الحزب أن العلمانية هي ضمانة الديمقراطية⁵ وأنها المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، وبالتالي فهي مفهوم يقيد أو يضع حدودا للدولة لا للأفراد، وهي حياد الدولة اتجاهات المعتقدات الدينية، ويرى الحزب أن الحريات الفردية هي أساس التحرر الاجتماعي، كما يرى أن الدين ليس عامل تقسيم للمجتمع بل عامل توحيد، فقد نجح في الانتخابات العامة في **حزب** (، وكان الاختبار الثاني للحزب في الانتخابات المحلية في مارس **حزب** (حيث وصلت نسبة الفوز إلى **حزب**)

فحزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق وذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا ويحرص على

¹ ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل⁶ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، **حزب** (، ص * **حزب**)

ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطابه يصنفه البعض انه يمثل التيار الإسلامي المعتدل، وهو حزب الحاكم حاليا في البلاد يرأسه **أرجب طيب أردوغان**،

ويطلق البعض على الحزب سياساته لقب العثمانيين الجدد وهو ما اقره الحزب من خلال احد قادته وزير الخارجية **أحمد داوود اوغلو** حين قال في **نوفمبر 2002** (في لقاء مع نواب الحزب **إن لدينا ميراث آل إلينا من الدولة العثمانية، أنهم يقولون أننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون!!! الخ** وقد أتى **أوغلو** تخصيص هذه الكلمات نتيجة لرفض فرنسا انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي¹)

ويتمتع حزب العدالة والتنمية بقاعدة قوية وسط الأناضول ويطمح أعضائه إلى الصعود الاجتماعي، وان كان سلوكهم يميل أي أن يكون تقليديا، أن القطاع الأساسي لناخبيه يعيش في الأرياف وبصورة رئيسية في المدن الصغرى والمتوسطة، وانطلاقا من محاولته معالجة مظاهر قصور اليسار، ويصور حزب العدالة نفسه على انه حزب الفقراء والمحرومين، والحزب الذي سيأتي للعدل باعتباره شريفا وليس فاسدا، ويمكن الاعتماد عليه، انه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى، ويستقطب الجمهور الكردي شرق البلاد، لكونه حزب المبادرة الحرة، ويجتذب الحزب بفضل انفتاحه السياسي الفئات الليبرالية التي تنطلع إلى فك ارتباط كامل بين الدولة والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن في حالة غياب أي توجه إيديولوجي²

يمكن لحزب العدالة والتنمية أن يحتل مركز الوسط السياسي في المجتمع التركي مستعبدا قطاعا كبيرا لناخبي أحزاب الوسط التقليدي³

قد ركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه بشكل رئيسي على حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي والتأكيد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا، وفيما يخص برنامج الحزب في السياسة الخارجية فانه أكد على تطوري علاقته مع الأقطار العربية وفي إطار منظمة المؤتمر

¹ بخيتة الكاظمي، تجارب اسلامية ناجحة حزب العدالة والتنمية التركي/ متحصل عليه

www.mesopot.com/dD/atam12/13.htm

الإسلامي، وحول الصراع العربي الصهيوني أشار الحزب إلى أن استمرار العنف في الشرق الأوسط قد أدى إلى شعور الرأي العام والحزب بالأسى العميق بسبب العلاقات التاريخية التي تربط تركيا بالمنطقة، وأن حزبهم يعتقد أن تحقيق السلام الدائم هو المخرج الوحيد لهذا العنف¹

ويسعى الحزب إلى تعزيز الدور التركي الإقليمي باعتبارها تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، ويسعى أيضا إلى تنشيط التحول الديمقراطي وتحسين الاقتصاد والتفاعل مع قضية دول الجوار والوصول إلى النظرية الصفوية أي لا وجود لمشاكل مع الدول الجوار²

فبرنامج الحزب لا يتعارض مع النظام السياسي المتوارث منذ تأسيس الدولة التركية بعد الحرب العالمية الأولى القائم على مبدأ العلمانية وهذا ما يفسر قدرة الحزب على تجاوز أي شكوك توجه إليه من أنصار العلمانية لاسيما انه لا يتبنى أية توجهات تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتأتي السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الحزب في إشاعة جو الثقة والتفاؤل داخل المجتمع التركي والقطاعات الاقتصادية إذ يسعى إلى تخفيض معدلات التضخم، وزيادة التنمية، ورفع قيمة الليرة التركية³

ومن مبادئ الحزب الانفتاح أمام المعرفة والخبرة والتطورات التكنولوجية، وفتح قنوات الاتصال مع جميع الفئات الاجتماعية والمتقنين في البلاد، وتبني مفهوم القيادة بالمشاركة والتفكير الجماعي، ويعتبر حرية الفرد حقا ثابتا لجميع البشر من خلال الدعوة إلى النزاهة والاستقلال الكامل للسلطة القضائية، حيث يقبل مبدأ العمل على أسس العدالة والكفاءة والجدارة والثقة فيما يتعلق بالتعيينات في المجال العام⁴

¹ بخيطة الكاظمي، مرجع سابق

² خالد الحروب، التيار والعلمنة الإسلامية | التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية | فلسطين | معهد ابراهيم ابو الغد للدراسات الدولية، ، ص ١٠٠

المطلب الثاني: رجب طيب اردوغان

ولد اردوغان عام ١٩٦٢، في عائلة بسيطة تعيش في حي بيوغلو^١ باسطنبول وبعد تلقيه تعليماً في مدارس إمام، خطيب، الدينية التحق بجامعة مرمرة وحصل على شهادة جامعية في الإدارة والمحاسبة، وقد عمل بها في القطاع الخاص^١

دخل منذ الصبا في العمل السياسي، وانضم لحزب الخلاص الوطني، وتنافس في سنة ١٩٩٠ على موقع رئيس وحدة الشباب بفرع الحزب داخل الحي^١

لقد تأثر اردوغان بشخصية نجم الدين اربكان أبو الأحزاب المحافظة في تركيا وأول رئيس وزراء إسلامي في تاريخ تركيا، والذي قابله اردوغان خلال الفترة الجامعية، فأحدث في حياته تغييراً نوعياً في مفهومه عن العمل السياسي حيث بدأ يعرف طريقة للعمل التنظيمي، عندما تدرّب على السياسة^١

فقد برز اردوغان أول مرة من خلال التيار الذي قاده اربكان خلال المؤتمر العام للحزب عام ١٩٩٠ عندما طرح اسمه ضمن قائمة اقترحها احد قيادات المقربة من اربكان لعضوية اللجنة المركزية للحزب^١

وعلى مستوى الفكر اعتبره رفاقه من المنحازين للمبادئ على عكس آخرين بالحزب اعتمدوا البراغماتية أسلوباً في العمل السياسي، في المناقشات داخل الحزب وأمام الأنصار والمؤيدين، وكان يعلى صوته بقوة لتبرير آرائه قائلاً^١ أن الإسلام مرجعه^١ ولم يقدر احد على التفوه بمفرداته دون خشية العقاب من الدولة، وبعد حل حزب النظام الوطني بقرار من سلطة الانقلاب العسكري في ١٩٩٠، انتقل اردوغان لعضوية حزب الرفاه الذي تأسس في ١٩٩٠ وبدأ مسيرته، مع الصعود ليصبح من أهم قياداته، وقد كانت له ادوار بارزة في إدارة معارك الحزب الانتخابية في أعوام (١٩٩٠)، (١٩٩٠)، ثم انتخابات (١٩٩٠) بحزب الفضيلة^١

^١ ياسر احمد حسن، المرجع السابق، ص ١٠٠

ثمة مقومات خاصة يمتلكها الرجل، ساعدته على الظهور، والتقدم لمواقع قيادية بالحزب وفي العمل السياسي بشكل عام، ينتمي إلى ابسط طبقات المجتمع التركي، ويبدو قريبا للملايين، لكن نشأته وتعليمه كان في اسطنبول المركز الأهم في البلاد، والمدينة الأكثر تعبيرا عن نخبة الدولة العلمانية، ورمز الاستقلال الجمهورية وكبريائها، التي يقطن بها أكثر من خمس سكان تركيا تقريبا¹

كان أداءه السياسي يضيف دائما إلى رصيد الجاذبية الشخصية التي تمتع بها لدى الجماهير، يتحرك وسط الناس وبينهم بنمط سلوك عادي للغاية، يشعرون بعدم إختلافه عنهم، ويعيش معظم الأتراك وتبدو مشكلاته ذات التي يواجهونها، لذا تختلف نظرة معظمهم عن تلك التي تعودوا أن ينظروا بها للسياسيين الآخرين من الجيل القديم الذي حكم تركيا، فقد ظل شكل العلاقة بينه و بين مؤيديه في إطار توجهات القيادة للتابعين²

فقد مارس اردوغان دورا انطلق من وجوده وسط الجماهير، وليس التحدث معهم من مثابر عليا، ويرى البعض أن الفرق بين اردوغان وأركان يكمن في أن الأول توجه للجماهير طالبا تأييدها، في الإنتخابات في حين توجه الثاني إليهم طالبا منهم اتخاذ القرارات الصحيحة والصائبة في الحياة السياسية، وهو واثق في أنها ستقودهم إلى تأييدهم³

حصل أردوغان على موافقة زعيم الرفاه لترشيحه في الإنتخابات المحلية عام ٢٠٠٠ في منصب عمدة إسطنبول وفاز فيها، وكانت سيرته في المنصب قصة نجاح شهيرة، حيث استطاع بأسلوب إدارة فعالة في تحويل عجز مالي في ميزانية البلدية وهو يتسلمها إلى فائض، وقد أمكنه توجيه جزء منه إلى مساعدة بلديات أخرى تتبع لحزب الرفاه⁴

اهتم خلال المنصب بالحفاظ على الحدائق العامة في المدينة، وبل زيادتها لتكون متنفسا للسكان بعد النمو الضخم للمباني في كل مكان بشكل لم يعد يترك لهم أي متنزه طبيعي، حيث توجد قصة شهيرة

¹ شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم صنم اتاترك/ حلب دار الكتاب العربي، ()، ص13.

التي خاضها في إسطنبول للإبقاء على غابة أرادت إحدى شركات البناء إنشاء مبني لسكن جامعي عليها، حيث توجه للقضاء طالبا إيقاف البناء، ومع أنه خسر القضية في المحاكم فقد ربح من وراءها الرأي العام¹

حيث حرص دوما على أن يشعر المواطن بالتغيير، وأطلق موقعا إلكترونيا للبلدية على شبكة الإنترنت لتلقي شكاوى ورغبات المواطنين، وكان إعلانه يظهر في الميادين العامة بلوحة كبيرة² لشخص حليق الذقن يرتدي الزي الغربي ويشير إلى اسم الموقع، فكان عاملا مساعدا على تغيير صورة التي حاول المعارضون رسمها لكوادر الرفاه³ الذي اعتبره حزب إسلامي متشددا⁴

فقد كانت إسطنبول تمثل معملا لاختبار قدراته الإدارية والسياسية واستطاع أن يجني من التجربة خبرة الانفتاح على مختلف التيارات والاتجاهات الاقتصادية في مدينة هي عصب ومركز الاقتصاد والحياة الثقافية والمدنية في البلاد، وساهمت التجربة في تطوير أفكاره، وأصبح يري أن بحوزته رصيда فعليا يمكن الارتكاز عليه لحكم تركيا بعد تولى حزب الرفاه للسلطة عام ٢٠٠٠⁵

كانت رؤيته تقوم على أساس إمكانية بل وجوب إحداث التغيير الجذري المنشود في المجتمع⁶ كان يري أن على الحزب وهو في السلطة الانشغال ببناء مسار موازي ومنفصل للسياسة والحكم في البلاد غير ذلك الذي سارت عليه الجمهورية منذ تأسيسها، لا أن يجهد نفسه في تحطيم ميراث الدولة العثمانية لأن ذلك سيستنفذ طاقته وحيويته⁷

نظافة يد اردوغان وأتباعه وتبنيه لأحدث نظريات الفكر الإداري و بقره من الناس ولاسيما العمال ورفع أجورهم ورعايتهم صحيا واجتماعيا، استطاع اردوغان أن يحول إسطنبول إلى معلم سياحي كبير وأن ينتشل بلديتها من ديون بلغت ملياري دولار إلى أرباح واستثمارات بنمو بلغ ٤٠٪، الأمر الذي أكسبه

¹ محمد قواص، اردوغان من تركيا العميقة إلى تركيا الخفية⁸ متحصل عليه www.alarabonline.org/?id=12512

شعبية كبيرة في عموم تركيا ليتمكن فيما بعد من رئاسة مجلس الوزراء و ينقل تركيا من دول العالم الثالث إلى الدول المتقدمة¹

على الرغم من النجاحات واجه اردوغان عقبات، حيث حوكم بتهمة التحريض الديني استنادا إلى خطبة ألقاها في عام ٢٠٠٠ بمدينة سيرت^١ سيرت^٢ ردد فيها أبياتا شعرية تقول^٣ أن مآذن المساجد حرابنا وقباب المساجد دروعنا^٤ وجموع المسلمين جيوشنا^٥ فقد أدانته المحكمة بتهمة استخدام الدين لأغراض سياسية، وكل هذا بسبب انزعاج بعض القوى العلمانية في تركيا مما ناله اردوغان من إعجاب سكان إسطنبول بسبب نجاحه الباهر في تقديم الخدمات البلدية وتنظيم حياة المدينة ومحاربة الفساد في الأسواق وتقديم المساعدات للطلبة والمحتاجين، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية حيث قدم إعانات ومواد غذائية ونقودا وملابس للفقراء والمحتاجين من أهالي المدينة في شهر رمضان وفي المناسبات الإسلامية، كما ذهب بنفسه مع فريق العمل لمتابعة توزيع تلك الإعانات على البيوت والمنازل^٦

كما انه يتواجد بصفة دائمة في المشروعات الميدانية ويرتدي ملابس العمال من اجل المتابعة وتشجيع العاملين على انجاز أعمالهم بجدية وحماس، وذلك زاد شعبيته وسارعوا إلى عرقلة مساره السياسي، وأدى ذلك إلى محاكمته وسجنه بموجب مادة في القانون الجزائي تجرم كل من يقوم بتأجيج مشاعر التفرقة العرقية والدينية في تركيا^٧

فككل قائد سياسي جريء، فان طريق السجن لا بد منه ليعدل القائد موافقه ويعتدل ليتسلم مقاليد الحكم بشكل مشرف ونبيل، وذلك بناء على حكم من محكمة أمن الدولة في ديار بكر عام /٢٠٠٠، حيث قضى بسجنه لمدة عشرة أشهر ومنعه ممارسة أي نشاط سياسي، فبعد قرار القاضي بحكمة قال اردوغان^٨ هذه ليست النهاية بل البداية^٩

¹ شريف تغيان، المرجع السابق، ص25.

واعتبرت المحكمة تلك الأبيات تؤدي إلى إثارة المشاعر الدينية لدى المواطنين، والتي طالما ما عملت الحكومة التركية المتعاقبة على كبتها ولكنها لم تنفجر بشكل همجي¹ وقد قضى اردوغان مدة أربعة أشهر في السجن، مما جعل منه بطلا وطنيا، في عيون الشعب التركي المتحمس في ذلك الوقت للمشروع الإصلاحى الإسلامى الذى قاده الشيخ اركان²

وفى يوم تنفيذ الحكم توافدت الحشود على بيته من اجل توديعه وأداء صلاة الجمعة معه فى المسجد وبعد الصلاة توجه إلى السجن رفقة عجمي³، سيارة من أنصاره وبعد خروجه من السجن بعد قضاءه مدة زمنية فى السجن، قامت المحكمة الدستورية بحل حزب الفضيلة الذى كان بديله لحزب الرفاه فانقسم النواب إلى جناح المحافظين، وجناح التجديديون مثل اردوغان وعبد الله غول⁴

قد يرى كثيرون أن فضيلة التعايش مع الآخر لم تتحدر بشكل كبير لدى اردوغان لكونه استقر بالمستويات القيادية بحزبه أو بالتيار السياسى الذى يمثله منذ صغره⁵

بدأ هو وعبد الله غول بتشكيل مجموعتهما فى داخل الحزب باستغلال ذلك الرصيد الهائل من الشعبية المتراكمة لاردوغان على وجه الخصوص التى كونها من تجربة إسطنبول، وازدادت بوقوفه متهما فى قاعة المحكمة ودخوله السجن، حيث ترك مهمة التعامل مع الأطراف السياسية خارج الحزب مع الأحزاب والشخصيات الأخرى ومؤسسات الدولة والأطراف الدولية لعبد الله غول⁶

وقد أعلن فى ٢٠٠٤ (أوت) عجمي⁷ عن تأسيس حزب العدالة والتنمية فى حفل بسيط بأحد فنادق أنقرة دعى إليه الصحافيون ومناصريه والمجموعة الإصلاحية للفضيلة، وجرى إشهار المؤسس، لم يكن من بينهم أى من أعضاء البرلمان لحزب الفضيلة، وقد قصد ذلك لكي لا يظن أن هذا الحزب الجديد هو امتداد لحزب الفضيلة والرفاه⁸

¹ ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص ١٠٥

ومنذ بداية تأسيس الحزب أراد اردوغان أن يدفع عن نفسه أية شبهة باستمرار الصلة الإيديولوجية مع اركان وتياره الإسلامي، الذي اغضب المؤسسات العلمانية مرات عدة، فأعلن أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولذا يدخل في محاكاة مع القوات المسلحة، حيث حاول إمساك العصا من الوسط مقدما شكلا جديدا من الوسطية التي ستكون سببا في فوز حزبه بالأغلبية في الانتخابات القادمة¹ وبعد انعقاد انتخابات نوفمبر (نوفمبر) فاز حزب العدالة والتنمية بـ ٣٠٠ من الأصوات وقد حصد (٣٠٠) مقعدا من أصل ٥٥٠،، رغم محاولة التيارات الأخرى في التشكيك بالنتائج، وقد فاز اردوغان بمقعدته البرلماني في الانتخابات التكميلية ووصل عدد المقاعد إلى ٣٠٠ مقعدا، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة زعيم الحزب اردوغان¹

وبعد فوزه بالانتخابات شرع في زيارة نحو الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حتى يعطي صورة مخالفة لحزبه، عكس اركان الذي بدأ بزيارة الدول الإسلامية¹ وبعد توليه رئاسة الحكومة عمل على الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تركيا، وتصالح من الأرمن، بعد عداد تاريخي، وكذلك فعل مع اليونان، وفتح جسورا بينه وبين أذربيجان وبقية الجمهوريات السوفياتية السابقة، وأرسى تعاونا مع العراق وسورية، وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية، ورفع تأشيرة الدخول، وفتح أبوابا اقتصادية وسياسية مع عدة بلدان من العالم، وأصبحت مدينة إسطنبول العاصمة الثقافية الأوروبية عام ٢٠١٠، وأعاد لمدن وقرى الأكراد أسماءها الكردية، بعدما كان محظورا، وسمح رسميا بالخطبة باللغة الكردية، وافتتح تلفزيون رسمي ناطق بالكردية وافتتح قناة تركية رسمية ناطقة باللغة العربية¹

¹ ياسر احمد حسن، المرجع السابق، ص ١٠٠

فبروح عثمانية خالصة تربت وترعرعت في مدرسة دينية وسياسية محافظة اوحت خطب اردوغان بأنه رجل مبادئ من الدرجة الأولى وساهمت سيرته بداية من إدارة إسطنبول وتحويل عجزها لفائض وتدشين المركبات إلى إدارة تركيا الدولة الكبرى التي أصبحت قوة إقليمية لا يستهان بها¹

المطلب الثالث: آليات تحقيق الحزب للاستقرار السياسي

لقد شرع قيادي الحزب في تقديم إستراتيجية جديدة مخالفة للتجارب السابقة، تتوافق مع العصر الحالي ومع المجتمع التركي حيث بني على مبادئ قام بإنتاجها واستخدامها ومشى على مسارها حتى بعد وصوله للسلطة، وفيما يتعلق بفلسفة الحزب ورد بشق الحقوق الأساسية والحريات في وثيقة إعلان المبادئ انه يعتبر مبادئ مصطفى كمال أتاتورك² عنصر السلامة الاجتماعي، وأداة تحمل تركيا إلى المستوى الأمم المتحضرة وان ينظر للدين كأهم المؤسسات الإسلامية على الإطلاق، وإلى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد، حيث جاء في الوثيقة أن العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنين واجباتهم الدينية، ومناخا يمكنهم من المجاهرة باعتقاداتهم وهي تسمح كذلك بغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم، ووفقا للمصادر المتاحة بين أيدينا وهذا حسب الوثائق الصادرة عن حزب العدالة والتنمية، بان هناك أحاديث متفاوته على أهداف الحزب ومبادئه وأفكاره علما أن شعار الحزب هو مصباح قاعدته وإطاره أسودان ويخرج منه ضوء اصفر، وهو ما يراه مؤسسوا الحزب تعبيرا عن الإثارة والاستتارة وقد اتبع الحزب مجموعة من الخطوات من اجل استقرار سياسي للبلاد خاصة وأنها تشهد عدة مشاكل داخلية من فساد سياسي، والانقلابات المتكررة وأزمة الديون، وانخفاض الاقتصاد، وعلى المستوى الخارجي مشاكل إقليمية وآليات الحزب وفق اللوائح الداخلية

» تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي

تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا

¹ شريف تغيان، مرجع سابق، ص-11

- » الحفاظ على وحدة الدولة التركية وسلامة أراضيها، حيث لا يجوز التنازل عن أي شبر من الوطن، وقد اعتبر الحزب ذلك بمبدأ رئيسي للدولة¹
- » الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي، والابتعاد عن حل المشاكل الانحلال والعنف والفساد بأنواعه²
- » تحقيق الحضارة المدينة المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك³
- » تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي ومحاربة كل أشكال الجريمة⁴
- » تحقيق مفهوم العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي⁵
- » تحقيق الحريات المدنية والسياسية ولاسيما حرية الفكر والتعبير والاعتقاد والتعليم وتكوين الجمعيات والمؤسسات⁶
- » بناء دولة قوية على أساس الكفاءة والفعالية وتقديم خدمات نوعية جيدة مع اعتماد اللامركزية⁷
- » التعليم هو من أهم العناصر التنموية في كل الميادين وبالتالي لابد من تشجيع الاستثمار في مجال التعليم والاستثمار البشري كقوة مستقبلية⁸
- » الضمان الاجتماعي حق دستوري ويتعين على الدولة جعل هذا الحق في متناول كل فرد⁹
- » إتباع سياسة خارجية واقعية بحسب التاريخ والموقع الجغرافي بعيدا عن الأحكام السابعة ويجب أن تكون السياسة الخارجية على أساس المصالح المتبادلة¹⁰
- » إعادة تحديد أولويات السياسة الخارجية في مواجهة التغيير الإقليمي والعالمي¹¹
- » اتخاذ مبادرات لإيجاد حلول منصفة لمشاكل تركيا مع جيرانها¹²

¹ أمل خيري، حزب العدالة التركي تجربة إصلاحية متحصل عليه www.scribd.com/doc/37543356

- » لا يدعو لدستور إسلامي، ويعتمد الشريعة الإسلامية ولا يعني تطبيق الحدود بل بشكل ديمقراطي علماني لا تعادي الدين/
- (آليات تحقيق الاستقرار وفق البرامج) قد وضع مجموعة من البرامج التي قد تكون سببا في تغيير تركيا نحو الأفضل والتي تتمثل¹
- » الديمقراطية، التنمية والنهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة، ويعرض البرنامج لتحقيق تلك الأهداف/
- » نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا/
- » استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة مما يجعله بلدا منتجا باستمرار وينمو بالإنتاج/
- » تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه/
- » إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية لعملية صنع القرار وتشجيع المشاركة السياسية لكل الشرائح/
- » تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب العمل/
- » إتباع سياسات معاصرة رشيدة عملية لإفادة الأمة في مجال الاقتصاد، السياسة الخارجية، والثقافية، الفنون، التعليم، الصحة والزراعة والثروة الحيوانية/
- » إعادة ترتيب العلاقة بين الجانب الديني والسياسي بعيدا عن كل أشكال التنازع والتوظيف والإقرار بأهمية القيم الدينية في تحقيق الرقي الاجتماعي/
- » الإعلان التام لقواعد التعددية السياسية/

¹ أمل خيري، مرجع سابق/

» حماية حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الحياة الخاصة لمواطنيهم أو التعسف بتغيير

نمط حياتهم عن طريق سلطة الدولة¹

ويرى حزب العدالة والتنمية أن العائلة هي أساس المجتمع التركي وهو جسر يربط الحاضر بالماضي وضرورة الحفاظ على العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم والوطنية التي تنتمي إلى الماضي، وعدم الابتعاد عنها، كما يرى ضرورة تطوير مستقبل الشباب بحيث يعملون في أطر من الثقة والاستقرار والأمان، ويبدو أن الحزب مصمم منذ انطلاقه على صنع مفهوم جديد للسياسة في تركيا، ومن الواضح أن واحد من أهم أهدافه هو تعزيز ديمقراطية المشاركة بزيادة فعالية الشعب أثناء الانتخابات، وأيضا من الأمور المسلم بها والجلية الوضوح من خلال مفاهيم وأدبيات وأهداف الحزب إيمانه بأن الديمقراطية والشفافية فيما يتصل بالبناء الداخلي للأحزاب نواة كفاءة النظام السياسي، وعليه أخذ الحزب على عاتقه في تحقيق أهدافه وفق إستراتيجية واضحة المعالم سهلة التنفيذ²

ويتجلى ذلك من خلال³

» جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد

المرشحين لمقاعد النواب⁴

» من أجل سياسة قائمة على مبادئ، فإن هذه خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقا للوائح

الداخلية⁵

» التزام الحزب بإعلام كافة مصاريفه للجمهور وفقا لميزانية الحزب وهذا يدل على الالتزام

بالشفافية والمساءلة من أجل الوصول إلى حكم راشد⁶

» يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب⁷

وكل هذا يرجع في الأخير إلى المصلحة العامة للدولة⁸

¹ أمل خيري، المرجع السابق⁹

» يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آراءهم في إطار لوائح وبرنامج الحزب¹

» القدرة والاستحقاق هما أساس الإختيار للمناصب، خاصة المناصب الحساسة، خاصة الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة²

ومن خلال التطرق للنظام الداخلي للحزب ومدى تقديمه الحلول التي أحدثت تغييرا جذريا على الجمهورية التركية، ويؤكد على أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده حكم القانون والديمقراطية، ويؤكد وجوده من خلال القانون، ولا بد أن يسود مفهوم دولة القانون بدلا من قانون الدولة، لأن ذلك يضيفي أكثر شرعية، ويزرع داخل الشعب التركي نوعا من الثقة التي تكون سكة يمشي عليها الحزب نحو تحقيق أهدافه وتطبيق برامجهم وتحقيق الاستقرار السياسي³

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ()

² أحمد نوري النعيمي، مرجع نفسه، ص *

المبحث الثاني: السياسات الداخلية:

المطلب الأول: العلمانية الأوروبية بهوية إسلامية.

منذ أن ألغى كمال أتاتورك الخلافة العثمانية، وأقام الجمهورية التركية عام* (١٩٠٨) وتولى هو رئاستها لنحو خمسة عشرة سنة، فقد فرض على الشعب التركي علمانية الدولة، ودون السماح لرجال الدين التدخل في الحكم، حيث انه ادخل تركيا في صراع الدولة مع رجال الدين، وادخلها في إشكالية المندبين، وليس التفاهم معهم، وهو ما ترجم لاحقا بشكل مكثف وشامل في ترك الدين ومظاهره السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وكان هذا الإجراء بعد إلغاء السلطة والخلافة وإلغاء الأوقاف والزوايا والطرق الصوفية^(١)

وقد أسس إدارة الشؤون الدينية بدلا من وزارة الشريعة وجعلها تابعة لمجلس الوزراء، واستبدل المحاكم الشرعية بمحاكم علمانية واضعا قوانين مأخوذة من الدساتير الغربية، ومنع حجاب المرأة وألغى استخدام الحرف العربي، ومستبدلا إياه بالحرف اللاتيني، وتبني التقويم الميلادي، وقام بإصدار قوانين تساوي بين الرجل والمرأة فيما يخص إجراءات الطلاق وحقوق الميراث، أي أن أتاتورك لم يعلمن الدولة كمؤسسة سياسية ودستورية فقط وإنما فرض العلمانية على المجتمع كله، وعلى كافة مكوناته الاجتماعية والوقفية، بل فرض العلمنة على سلوك الأفراد، وحجز على حرياتهم الشخصية بمنعهم نوعا من اللباس الشعبي أو التقليدي وفرض نوعا غربيا من اللباس^(٢)

لقد قام أتاتورك خلال خمسة عشر عاما بعمل قطيعة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مع الماضي الإسلامي العثماني، وأفحم الشعب في حياة جديدة غريبة دون أن يكون الشعب هو صاحب القرار الفكري والثقافي، فضلا على أن يكون صاحب القرار السياسي، ولم يستطع أن يعمم الكمالية على

¹ ستيفن كينزر، العودة إلى الصفر إيران، تركيا ومستقبل أمريكا. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2012، ص 83.

² محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة^(١) لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، /٢٠٠٥، ص ٢٠.

كل الفئات الاجتماعية، فاقترص ذلك على النخبة الكمالية تتشكل من كبار الضباط و الموظفين و أرباب المهن الحرة ، فيما بقيت الأكثرية الساحقة مرتبطة بالإسلام¹

هذه الإجراءات كانت موجهة لكل مظاهر الحياة الدينية سواء كانت في الحياة السياسية أو اجتماعية أو قضائية أو تربوية، مما جعل علماء الدين يقفون في وجه هذه الإجراءات التعسفية في الحرية الشخصية و السياسية، ودخلت تركيا في صراع الهوية وصراع الدين مع العلمانية الغربية، وهذا الصراع تجسد في ظاهرتين الأولى هي الانتفاضات التي اتخذت طابعا إسلاميا في العشرينيات والثلاثينيات رافضة إصلاحات أتاتورك والثانية في إدراك السلطة العلمانية نفسها بعد رحيل أتاتورك عام 1938² وبدء من خليفته في الرئاسة عصمت إينونو واستمرار معاداة الدين أدى إلى التناقض مع المشاعر العامة³

إن التشدد الذي فرضه حزب أتاتورك أي حزب الشعب الجمهوري الذي حكم تركيا بمفرده حتى عام 1946⁴ وهو تاريخ السماح بالتعددية الحزبية، هذا التشدد أدى إلى تراجع مكانة حزب الشعب الجمهوري منذ 1946⁵، كما ظهر في أول انتخابات تشارك فيها الأحزاب التركية الأخرى أو التشدد بالعلمانية الغربية على المجتمعات الإسلامية يؤدي إلى خسران العلمانيين لمكانتهم و ليس العكس⁶

وبعد إقرار التعددية مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولة والدين في المجتمع التركي في اتجاه تصالحي وقد استفادت القوى الدينية من التعددية الحزبية في تلك الفترة، إذ كان الدستور التركي يمنع تأسيس أحزاب سياسية دينية فكل الأحزاب الإسلامية تم حلها ومنعها من العمل السياسي ومنها⁷

« حزب حماية الإسلام⁸ تأسس في عام 1946⁹، تأسس على يد نجمي كوناش و مصطفى

أوزباك إلا انه أغلق بعد ثلاثة وعشرون يوما بحجة عدم اتخاذ الدين لأغراض سياسية¹⁰

« حزب المحافظين¹¹ أسسه الجنرال جواد رفعت والغي اعتماده بسبب البرامج الإسلامية¹²

¹ محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت، العدد 1/ (1997)، ص 10، « 1/»

² محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 1/»

« حزب الأمة أسسه المرشال فوزي جقمق /+ () والغي عام * () بسبب توجهاته الفكرية وأفكاره ضد مبادئ الجمهورية»

لذلك لم يستطع الإسلاميون إلا ضمن الأحزاب العلمانية واليمينية التي لا تعلن عداها للدين ولا لمظاهر التدين بين أعضائها، وتبين الرغبة للاستفادة من أصوات الإسلاميين¹

فقد تمكن الإسلاميين من تشكيل حزبهم عام * () النظام الوطني الذي أسسه نجم الدين أريكان بعد التعديل الدستوري، لكن حل فيما بعد بسبب توجهاته الإسلامية ومن أكثر اللحظات الحاسمة في التاريخ التركي التي حددت الوجه القادم هو فوز حزب الرفاه الذي أسسه أريكان بعد حل أحزابه السابقة حزب الوطني و حزب السلامة في الانتخابات النيابية في ()، وأصبح أريكان رئيساً للحكومة بعد تحالفات مع أحزاب أخرى، وقد حل حزب الرفاه فيما بعد²

وبقيت إشكالية العلمانية والإسلاميين في صراع الحكومات مع الشعب التركي، وليس صراع الأحزاب التركية فيما بعضها ولن تستقر الأوضاع إلا عندما يرضي الشعب المسلم عن هذا الحل، وهو ما أخذ يظهر على يد رجب أردوغان بعد تأسيسه لحزب العدالة والتنمية في () وهو موعد ظهور حزب تبني خطاباً مفتوحاً على الغرب، ومدافعاً عن حقوق الإنسان، والرعية في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وتبني اقتصاد السوق الحرة الإصلاحات الاقتصادية التي تخرج تركيا من حالة الركود³ ولعل أهم ما تميز به حزب العدالة والتنمية هو ابتعاده عن الأضواء تحت أي معادلة إسلامية فضلاً عن قبوله للعلمانية شرطاً أساسياً للديمقراطية والحرية إضافة إلى تعريف الحزب للعلمانية الدينية والقناعات الفلسفية، ومن ثم هو يرفض تعريف الأيديولوجية الكمالية للعلمانية بأنها سلطة الدولة على الدين، كما أن حزب العدالة والتنمية قد عرف عن نفسه من البداية بأنه حزب ديمقراطي محافظ خالفاً عنه المصطلحات الإسلامية، فهو يعتبر الحزب الأكثر اعتدالاً في تاريخ الأحزاب الإسلامية التركية خلال العقود الأربعة

¹- أمير طاهري /مئة عام من أزمة الهوية في تركيا/ متحصل عليه www.aawsat.com/details.asp.

الأخيرة وأنه الأكثر نجاحا على الإطلاق بين الأحزاب السياسية عامة بما حققه من نجاحات في إدارة السياسة الخارجية وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي ويعزز تميز حزب العدالة عن أسلافه من الأحزاب الإسلامية إلى تلقيه درس التاريخي والسياسي بعقلانية والتكيف الواعي مع معطيات العصر الحديث¹

فبالرغم من العقبات التي تواجه حزب العدالة والتنمية من طرف المؤسسة العسكرية وحزب المعارضة حزب الشعب الجمهوري وهما التياران العلماني المتشدد، إلا أن الشعبية المتنامية للعدالة والتنمية وأردوغان تختلف عن الأشكال الأخرى للإسلام السياسي التي عرفت تركيا للعالم الإسلامي والتي كان من السهل محاربتها وإسقاطها تحت شعار الدفاع عن الديمقراطية والعلمانية فأردوغان الذي كان إلى جانب اركان لا يقدم نفسه اليوم كإسلامي بل كمسلم ديمقراطي، ليبرالي على المستوى الاقتصادي والسياسي ومحافظ على المستوى المجتمعي²

ومما يحسب لمصلحة الحزب أيضا نجاحه في الحفاظ على شعبيته دون المساس بمبدأ فصل المؤسسة الدينية عن المؤسسات السياسية، ومن دون أن يتوقف عن السعي إلى مزيد من الحريات الدينية التي يضع من بينها حق المرأة في ارتداء الحجاب، وعلى الرغم من الأحاديث التي تتداول في الأسر العلمانية المعارضة من أن أردوغان يسعى من أجل إقامة دولة دينية على غرار الدولة الإيرانية هو الأمر الذي يتناقض مع الطبيعة العلمانية للدولة والتي تعد أبرز المعالم الأساسية للجمهورية³

إلا أن أردوغان نفى قائلاً **لمن** نتنازل عن أي مبدأ من المبادئ الأساسية للجمهورية وسنواصل بتصميم الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية أكد على احترامه للقيم العلمانية⁴

ومن نتائج الصراع بين العلمانيين الإسلاميين انه في عشية انتخابات رئاسة الجمهورية المقررة إجراؤها عام **٢٠١٤**، وأمام احتمال ترشح رئيس الوزراء أردوغان أعلن ناطق رسمي باسم المؤسسة

¹- احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص **٢٠١٤**

العسكرية أن النظام العلماني في خطر، كما أعلن رئيس الجمهورية أحمد سيزر ان العلمانية في تركيا تواجه اكبر خطر منذ* (٥)، وقد نظموا العلمانيون مظاهرة مليونية، وشارك فيها *، (ألف شخص، وقد نادى هؤلاء شعارات ضد الإسلاميين وضد عدم ترشح أردوغان للرئاسة وان تركيا هي علمانية لكن الدستور التركي يقر لأي مواطن أن يرشح نفسه وهو ما أشار إليه رئيس هيئة الأركان/

وبعد جملة من الإجراءات وصلوا إلى الجولة الثالثة من انتخابات الرئاسة، حيث فاز فيها عبد الله على * صوت من أصل *، ، مقعد متخطيا بفارق كبير * (صوت في حين حصل مرشح حزب الحركة القومي صباح الدين تشكمك أوغلو على * صوت، وحصل مرشح اليسار الديمقراطي علي طيفون ابتشلي على *) صوت وبهذا أصبح الرئيس الحادية عشر للجمهورية التركية وأدى اليمين الدستوري كأول رئيس لتركيا ذي خلفية إسلامية، وتعهد بحماية مبدأ فصل الدين عن الدولة، والحفاظ على النظام العلماني/

فحزب العدالة والتنمية ليس حزبا معتدلا فحسب فهو حزب يمزج القيم الدينية بالحياة السياسية، فقد قام بوضع تعاليم القرآن والسنة النبوية في صورة مبادئ قادرة على إدارة الدولة والمجتمع وهو ما يقوم به حاليا حيث يعمل جاهدا من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام التقاليد الدينية والاعتراف بالقيم الدينية، ولكن بطريقة ذكية وسلسة،¹ لم يعلن انه حزب إسلامي وتفادى كل الصعوبات التي واجهته من اجل البقاء في المقدمة، وأمام هذا التحول يجد العلمانيون أنفسهم في وضع لا يستطيعون معه إلا الحديث عن مشروع خفي وأجندة سرية للعدالة والتنمية، بل أن بعضهم وصفوا سياسة حزب العدالة والتنمية اتجاه العلمانية بتفادي التصادم قدر الإمكان التي قد تكون حجر عثر أمام الحزب/

¹ ياسر احمد حسن، مرجع سابق، ص ٨٠ (١)

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية

تقوم الرؤية الاقتصادية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية في نهضته الاقتصادية داخل الدولة على تفعيل كل الإمكانيات على أكمل قدرة وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق واكبر ربح مالي ونجاح معنوي، وقد توجهت الرؤية الاقتصادية بالأساس إلى تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج، ومعيارها وفره العائد المالي وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها، وعدالة معدلات الاستثمار والضريبة والتسهيلات، والقدرة الشرائية، وتخفيض نسب البطالة والتضخم ومعالجة قضية الفقر، والحد منها لأقل مستوى ممكن، وتوفير بيئة محفزة للعمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال على حد سواء⁽¹⁾

و قد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء على قواعد واضحة ومريحة وربحية معاً، فقد نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ فوزها عام (٢٠٠٢) بالسير على هذا النهج، وباستقراء عناصر هذه الرؤية يمكن أن نحدد أهم سياسات الحزب من خلال

(إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة لاحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وزيادة معدل الادخار، والاستفادة منه في الاقتصاد والاهتمام بتنوع القطاع من حيث المؤسسات و الوسائل المالية مع الاهتمام بزيادة عمق السوق⁽²⁾

(دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع والإشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلي مؤثر⁽³⁾

* اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع⁽⁴⁾

+ تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية في تركيا، لتوفي الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد، بالإضافة إلى القيام بتطوير ونشر ثقافة التأمين

¹- ابراهيم اوزتورك، كيف نجحت ثورة تركيا الاقتصادية. متحصل عليه:

www.tb.com/wtb/vb4/showthread.php?2061

في مجال نتاج السلع والخدمات والأنشطة المهنية من أجل رفع مستوى الجودة والخدمات وتطوير حقوق المسؤولية في تركيز

، تعديل نظام تأمين ودائع الادخار بما يتلاءم مع معايير الإتحاد الأوروبي /
 - التزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية، وتوسيع دائرة عرضها على الرأي العام /

• تأمين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكالات التصنيف الإنمائي /
 حيث أن السوق الحرة تلعب دورا فعالا في توسيع قاعدة وتمويل استثمارات بتكلفة مناسبة، كما ان لها مكانة بارزة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستمر، والقابل للاستدامة في زيادة القوة التنافسية الدولية، فان حزب العدالة والتنمية عمل على تحقيق الأهداف التالية

(تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال وهذه السياسة تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي ودخول الشركاء /
) تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها و الابتعاد عن الطرق التقليدية والسوق السوداء التي تدمر الاقتصاد التركي /

* الارتقاء ببورصة إسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية خاصة أن تركيا تريد الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وهو شرط أساسي لها في دخول البورصات العالمية /
 + تشجيع و تطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الاستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الاستثماري، والدخول في استثمارات مع دول أجنبية وفي الخارج /

، تطبيق العقوبات اللازمة التي من شأنها منع كل أنواع المعاملات القائمة على معلومات مسيرة من الداخل في سوق الأوراق المالية /

٢- حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الأوراق المالية^١

٢- دعم أسواق البيع الآجل، ومن أجل زيادة القدرة على التنبؤ والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الاقتصاد^٢

فعند وصول الحزب إلى السلطة ووجود الأوضاع الاقتصادية قد وصلت إلى الحضيض من كل النواحي حيث إن نسبة النمو بالكاد تتجاوز ثلاثة بالمائة مع ثبات هذه النسبة منذ بداية التسعينات عند هذا المعدل فقد كان متوسط دخل الفرد لا يزيد عن ~~١٠٠~~ دولار في العام، وكان الناتج المحلي لا يزيد عن ~~١٠٠~~ مليار دولار، وكان أمام حزب العدالة والتنمية تحديات أخرى هو انحطاط سعر الليرة التركية وفقدانها ~~١٠~~ من قيمتها، وبوصول الحزب إلى السلطة بدأ رجب أردوغان و عبد الله غول وقيادة الحزب ذو الخلفية الإسلامية بمعالجة الأوضاع الاقتصادية^٣

ومن أهم السياسات الناجحة التي قام بها حزب العدالة والتنمية في تحرير الاقتصاد التركي هو تأسيس جمعيات لرجال الأعمال تعمل على تنمية الاقتصاد والصناعة في تركيا بعيدا عن سيطرة المنظومة الاقتصادية اليهودية وتكونت لديها توجهات لإعادة تركيا إلى ثقافتها الأصلية والعمل على الخروج من شرنقة العلمانية المتطرفة في طغيانها على الدولة والمجتمع^٤

فقد عملت المنظومة الاقتصادية الجديدة على الدفع بالقوى السياسية ذات التوجهات الإسلامية باتجاه السيطرة على مفاصل الحكم لكن دون المواجهة الحادة مع القوى العلمانية، المسيطرة على عالم السياسة في كل تجلياتها فقد وظفت القوة الإسلامية الجديدة متمثلة في حزب العدالة والتنمية نجاحاتها الاقتصادية للوصول إلى حكم البلاد^٥

حيث شرع الحزب في إصلاحات اقتصادية مستغلا القاعدة الشعبية التي يحظى بها في الداخل والخارج، خاصة قبوله من طرف الإتحاد الأوروبي وأمريكا، واستطاع الخروج من أزمات عديدة، فحسب

^١- محمد زاهد جلول، مرجع سابق، ص (١٠)

^٢ محمد زاهد جلول، مرجع نفسه، ص (١٠)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا لاعتبار التقدم الذي شهده الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية مذهلاً فقد شكل أعلى معدل نمو اقتصادي بين الدول الثلاثين التي تنتمي للمنظمة، كما انخفض معدل التضخم لأول مرة منذ نحو ثلاثة عقود إلى خانة واحدة بدلاً من اثنين أو ثلاثة، ووقف عجز الموازنة التركية وقتها عند حدود (أمن الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير من السقف الذي حدده الإتحاد الأوروبي والبالغ *) أبينما تراجعت المديونية العامة إلى نحو - أكل هذا في السنوات الأولى فقط وبسبب تطبيق المؤشرات السابقة بحذافيرها/

حيث صرح أردوغان بأنه ركز في الإصلاحات الاقتصادية على ثلاث أمور أولها إدارة الإنسان، وثانياً إدارة المعلومات، وثالثاً إدارة الأموال، وصرح عند النجاح في هذه الأمور الثلاثة فإنه سيحقق نتائج هائلة وأنه في الطريق الصحيح، وصرح أن الوصفة الناجحة التي أعادت الاقتصاد التركي إلى الحياة ودفعته بقوة إلى النجاح والقدرة على سد الفجوة الاجتماعية من خلال تحسين دخول الأفراد، وتقليل معدلات البطالة حيث استطاع أن يضع بلاده على الخارطة في كل شيء ولم تحتوى وصفته على قدرته على إدارة الإنسان، والمعلومات والأموال، يمثل وصفة النجاح لكل حاكم يريد أن يعمل من أجل بناء بلده ورفاه شعبه/

ومن المظاهر الاقتصادية التي جاءت متوازنة مع التغيرات والإصلاحات التي طرأت على الاقتصاد التركي هو دخول قطاعات اقتصادية جديدة وتطورها حتى وصلت في مدة قصيرة إلى قطاعات مستقرة، فبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضاً عن نظام الصرف المرن وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب (مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية ومن الناحية التقنية

¹ بثينة الكاظمي، تجارب إسلامية ناجحة حزب العدالة والتنمية التركي/ متحصل عليها

استطاع الحزب أن يحقق معدلات نمو مستمرة، وهذا يعني أنها قد أسست لبرنامج نمو مستمر، واستطاعت تركيا الخروج من تلك الأزمة بسرعة عن طريق الإصلاحات التي اتبعتها التي تمثلت بالدعم الخارجي والتعامل مع الأسواق الخارجية ولهذا قد حققت نموا ملحوظ، وقد اعتمدت زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام (٢٠٠٢) على استثمارات القطاع الخاص وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع^١

وقد قامت الحكومة التركية بإصدار قوانين مختلفة من أجل تنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية سنة /٢٠٠٢ (و حقق ذلك دعما ماليا يقدر بـ ١٠) مليار دولار، انعكس بشكل ايجابي على أسعار الفائدة^٢ وعملت الحكومة بشكل فاعل على تطوير أدواتها الاقتصادية الغير الربوية، والإسلامية التي تعمل خارج نظام الفائدة من أجل الاستفادة من مصادر أموال المؤسسات التي تعمل وفق هذا النظام^٣

كما أن الاهتمام بالقطاع السياحي في تركيا وتحسين الخدمات وبناء الفنادق الجديدة أدى إلى زيادة عدد السياح من / ملايين سائح في (٢٠٠٢) إلى ١٠ (مليون سائح في ٢٠٠٣) في ظرف وجيز^٤

كذلك من الإصلاحات المالية فتح المجال أمام البنوك الأجنبية التي تتعامل بالطرق الإسلامية مثل، بنك فيصل فينا نس السعودي و البنك التركي الكويتي ، وهو ما عزز من النفوذ المالي والتمويلي للحركات الإسلامية، فأقاموا العديد من المشروعات الصناعية والتجارية واستطاعوا النفوذ إلى العالم العربي والإسلامي من باب الاقتصاد^٥

المطلب الثالث: علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية

كان للمؤسسة العسكرية دور بارز على الدوام في جميع دول العالم التي شكلها الأتراك في تاريخ الدولة، فقد كانت مبادئ في تسيير الجيش مبنية على مبدأين سلام في الداخل و سلام في العالم، لا تدخل الجيش في السياسة ولا تدخل للسياسة في شؤون الجيش، كانت هناك نصوص بالدستور التركي الذي

¹ محمد زاهد جلول، مرجع سابق، ص ١٠٠.

وضعه أتاتورك بنفسه تدعم موضع الجيش باعتباره هو المؤتمن على سلامة البلاد الداخلية والخارجية، فقد كان الجيش يتبع أتاتورك بصفته مؤسس لجيش المقاومة، وزعيمه إبان حرب التحرير ثم رئاسته لتركياء وإعادة تأسيس الجيش على يديه، وتعتبر وفاة أتاتورك هي اللحظات التي استقل فيها الجيش عن القيادة السياسية، وهكذا بوفاة أتاتورك تمتع الجيش بالاستقلالية الكاملة للدولة، الأمر الذي أدى إلى تتابع الانقلابات العسكرية في تركيا منذ عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩٥٠، لأسباب متعددة تمحورت كلها حول حرص المؤسسة العسكرية على عدم قيام الحياد عن مبادئ أتاتورك وعلمانية الدولة من قبل مختلف الأطراف على اختلاف توجهاتها سواء إسلامية أو يسارية أو الشيوعية¹

ويعتبر أهم هذه الانقلابات هو انقلاب عام ١٩٦٠ حيث قام الجنرال كنعان إيفرين بانقلاب أدى إلى إسقاط الحكومة وإعلان الأحكام العرفية بالبلاد كلها وحل البرلمان وحل الدستوروا إسقاطه ليتم الآن حكم عسكري امتد إلى ١٩٨٠، حين تم البدء في تفعيل الدستور الجديد الذي أسسه الانقلابيين مرسخا سطوة الجيش على الدولة كلها وعلمانية الدولة، وتضييق عنيف ضد كل النشاطات الإسلامية، وإعطاء سلطة الانقلاب في حالة مخالفة الحكومة لمبادئ أتاتورك²

وقد مارس الجيش هذا الحق عام ١٩٨٠ حين قدم الجيش ما يعرف باسم اختبار الثقة لحكومته نتيجة لقلقة من زيارة رئيس الحكومة إلى ليبيا، فقدم الجيش مجموعة طلبات تشمل منع الانتشار الديني السياسي، والابتعاد عن عملية التعليم في البلاد، إلا أن الحكومة رفضت مما شكل مبررا لانقلاب أبيض غريب، إذ قام الجيش بنشر دباباته في شوارع العاصمة عام ١٩٨٠ مما دفع أركان إلى الاستقالة وترتب على ذلك تولي مسعود يلماز رئاسة الوزراء، وتمت محاكمة أركان في ١٩٨٠ ومنع القضاة من مزاوله السياسة لخمس سنوات، وأصدر القضاء سلسلة من الأحكام القاسية على المدنيين³

¹ صالح لافي المعاينة تركيا الماضي والحاضر والدور القادم، مركز الرأي للدراسات/ متحصل عليه

www.Alraicenter.com/innex-php?option=com

² H.bursen ors and Aysgul komsuglu.'military government: the limits of the role the Turkish army play in turkish p5.

كمنع الحجاب نهائيا بمؤسسات الدولة كلها واعتباره جريمة إلا في حالة النساء الرسميات كعضوات في البرلمان، وحصار الإسلاميين سياسيا بسلسلة من العقوبات والسجن ومنع مزاوله العمل السياسي¹ فالمؤسسة العسكرية في تركيا تتمتع بوضع خاص، ففي جميع دول العالم تكون رئاسة أركان الجيش مرتبطة بوزارة الدفاع، إلا أن المؤسسة العسكرية في تركيا هي مؤسسة مستقلة وقائمة بذاتها، لا ترتبط بوزارة الدفاع بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط²

وضع الدستور التركي الحالي من قبل رجال الجيش، الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٥٠، وقد أعطى الدستور الجيش حق التدخل في الحياة السياسية من خلال وجود قادة الجيش في لجنة الأمن القومي ورغم معارضة جميع الأحزاب لهذا التدخل³

عندما جاء حب العدالة والتنمية إلى الحكم تصرف بعقلانية ومرونة كبيرة، فلم يدخل في معارك جانبية، ولم يصطدم مع المؤسسة العلمانية الداعمة للجيش مثل المحكمة الدستورية، ووسائل الإعلام القومية، مجلس التعليم العالي والقصر الجمهوري، ولم يركز على قضية الحجاب كثيرا، لأنه يخطط لأهداف إستراتيجية عليا، كدخول إلى الاتحاد الأوروبي والارتقاء بالاقتصاد الوطني، واعتقد انه حقق نجاحات ملموسة حيث تحسن الاقتصاد، وأجرى إصلاحات في قضية الحجاب، ومعالجة قضية الأكراد بعقلانية، والإبقاء على علاقات متوازنة مع إسرائيل والدول العربية، حيث أنعش الحزب الاقتصاد التركي رغم الحرب الدائرة في العراق، حيث قام بتقليص أعضاء الجيش في مجلس الأمن القومي والسكريتاريا، وأخضع الميزانية العسكرية للرقابة من مجلس النواب ولم يقدم على التصادم مع الجيش خاصة في مواضيع كقضية قبرص والمشاركة في حرب العراق⁴

لم يواجه حزب العدالة والتنمية المؤسسة العسكرية إلا بعد أن نجح على الصعيد الإقليمي والدولي والعربي، وحصل على مزيد من التأييد الشعبي في الشارع التركي، وقام حزب العدالة والتنمية بإزالة هيمنة العسكرية على السياسة الخارجية والداخلية، من خلال أحداث تغيير جذري في لجنة الأمن القومي من

¹ - التجربة التركية. متحصل عليه: www.saharasafaris.org/book/export/html/408.

حيث عدد العسكريين في هذه اللجنة، ومن حيث الصلاحيات التي يتمتع بها هؤلاء، هذه التغييرات التي

قام بها الحزب اتجاه المؤسسة العسكرية أثارت إعجاب العالم خاصة الاتحاد الأوروبي وأمريكا

ومن الأسباب التي أدت إلى تعزيز دور حزب العدالة والتنمية وتفوقه على المؤسسة العسكرية هو

فشل الأحزاب القومية وحزب الشعب في تشكيل منافس قوي العادلة والتنمية مما انعكس ضعفا على

موقف الجيش الذي وجد الأحزاب التي ترفع مبادئ الكمالية تتراجع شعبيته

رغم هذا الضعف لم يستسلم الجيش تماما للحكومة، حيث كانت هناك محاولة الانقلاب عام 2007

على حكومة أردوغان، ولأول مرة تمت محاكمة سبعة من كبار ضباط الجيش التركي بتهمة محاولة

الانقلاب، كما رضخ الجيش بعدم ترقية كل من جاء اسمه في هذه القضية، وهو ما يعتبر سبقا في

التاريخ التركي¹ بالإضافة نجاح الحكومة في سعيها لتعديل الدستور ليتواءم مع الديمقراطيات الأوروبية

لمساعدة بلاده في الانضمام للاتحاد الأوروبي وإنهاء الوصاية العسكرية على الحياة السياسية، ولم يعد

الانقلاب مجديا بسبب التزام الحب بكافة مبادئ المؤسس أتاتورك كذلك لم يقترب الحز من ملفين خطيرين

الأكراد، وأسلمة تركي، حتى مع توجه الحب لتغيير سياسات أتاتورك تجاههم، ولم يقدم على أي خطوة

يرفضها الجيش أو حتى يعترض عليها، وفي عام 2007 (حرص على موقفه الكاملة قبل مجرد طرح

ملف الأكراد، في حين لم يفكر في أي مشروع مستند للدين إلا في حالة طرح قانون السماح للمحجبات

بدخول الجامعات، واستطاع الحزب توجيه ضربة موجهة للجيش عبر تغييره لتركيبية مجلس الأمن القومي،

إلا أن المعركة لم تنتوقف بين الجيش والحكومة، فقد بدأت حملة أردوغان في جر العديد من الضباط

نحو المحاكم، وحملة اعتقالات في 2008 (شملت /) عسكريا بينهم جنرال متقاعد ليرتفع العدد منذ

2007 إلى 2008، (شخصية رهن الاعتقال في إطار التحقيق في المؤامرة المعروفة باسم المطرقة الثقيلة

التي نسجت خيوطها عام 2007) للإطاحة بالحكومة، حيث توعدهم أردوغان بان لا أحد سيفلت من

¹ طارق محمد نورا الانقلابات العسكرية التجربة التركية متحصل عليها

العقاب وسيطبق القانون، حيث أن الجانب العسكري العلماني يحمل نظرة سليمة راسخة اتجاه حزب العدالة والتنمية ولم تمر رغم مرور السنوات والدليل على إعداد الخطط داخل أركان الجيش التركي منذ عام ٢٠٠٢^(١)

وقد اراد القادة العسكريين والمؤسسة العسكرية الضغط على الحكومة حيث هددوا بالاستقالة الجماعية وعلى رأسهم قائد الأركان ايشيك كوشنر حيث تعامل اردوغان نع الموقف بكل هدوء بدلا من أن يسعى لإقناعهم عن العدول عن الاستقالة، وبناء على ذلك اضطر كبار قادة إلى تنفيذ تهديدهم، لكن بقي قائد الدرك الفريق نجدت أوزال في موقعة ولم يتبع نهج القادة الآخرين، وكافأته الحكومة في الفوز وقامت بتزقيته إلى منصب قيادة القوات البرية، ورئاسة أركان العامة بالنيابة، تمهيدا لتعيينه فيما بعد رئيسا للأركان العامة، فقد نجح اردوغان في كسر العمود الفقري للجيش التركي الذي بدأ يستسلم لحزب العدالة والتنمية ولم يعد للقوات المسلحة تأثير الكبير في الدولة التركية بدءا من عام ٢٠٠٢^(٢)

وبدأ حزب العدالة والتنمية يجني ثمار السياسة المتأنية المتدرجة ويقص نفوذ الجنرالات بشكل واضح عندما خسر العلمانيون والعسكر معركة رئاسة الجمهورية لصالح مرشح الحزب عبد الله غول، وما أعقبها من الكشف عن قضية منظمة أركانكون الإرهابية المتهمه بتخطيط للانقلاب على الحكومة واغتيال رئيس الوزراء اردوغان والتي اتهم فيها عشرات الجنرالات^(٣)

وقد ساهم فوزه في الانتخابات التشريعية ثلاث مرات متتالية وتثبيت أقدامه وربما هذا أعطاه مزيدا من الثقة في صراعه مع الجيش وتحدى العسكر العلماني^(٤)

وبذلك وصل حزب العدالة والتنمية إلى بسط سيطرته على كل الأجهزة الفعالة من خلال رئاسة الجمهورية والسلطة التشريعية، وأخيرا ترويضه للجيش وسيطرته عليه^(٥) فخطه اردوغان تسير بتدرج وهدوء

¹ علي حسين باكير (وآخرون)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: دار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص126.

² جمال عرفة، جنرالات تركيا يخسرون معركة العلمانية أمام اردوغان. متحصل عليه:

www.almoslim.net/node/150696

وحنكة وشجاعة نحو بناء دولة تركية حديثة متقدمة لا تخجل من ارثها الإسلامي وتعاليم دينها/ متسلحا
بمبرر منطقي لا يقبل الطعن عليه وهو تلبية متطلبات الإصلاح والانضمام إلى الإتحاد الأوروبي/

المبحث الثالث: السياسات الخارجية.

المطلب الأول: إستراتيجية السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة التركية سلك مسارا جديدا يعبر عن التحولات العميقة التي تشهدها تركيا، واتخذ مواقف لافتة في قضايا قوس الأزمات في الشرق الأوسط، والقضايا الدولية، فقد انتهج حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال أطلسي، من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تحافظ على قدر من الاستقلالية والمسافة مع الغرب، وفي الوقت نفسه تعمق الفجوة مع إسرائيل في سياق مسار تصادمي صعدت إليه الدولتان التركية والإسرائيلية، إعادة تموضع تركيا في مشهد جغرافي واسع، أي العودة إلى العالم العربي والإسلامي، وهذا المنظور الجديد للسياسة الخارجية بصورة أساسية على ما يسمى بمبدأ العمق الاستراتيجي وهو المبدأ الذي صاغه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو الذي يعد أبرز قيادات حزب العدالة والتنمية وهو بروفيسور في العلاقات الدولية فهو الذي صاغ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية والعقل المدبر وراء التغيير الجذري الذي طرأ على سياسة الحزب في علاقة تركيا بدول الجوار⁽¹⁾

فقد كان نتأثر بنظرية صراع الحضارات التي وضعها المفكر هنتيكتون وقد قام بوضع أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية والتي تتمثل في

(« الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها/

) إعادة صياغة الهوية الوطنية التركية حيث لا يمكن لتركيا البلد العلماني أن يشكل جسرا بين العالم الغربي والشرق الأوسط جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، إلا إذا تمكن من حل معضلة الهوية الوطنية، بدلالة الهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى قبول بمدينة

¹- توفيق المدني، السياسة الخارجية التركية كما يراها أوغلو للموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية، متحصل عليه www.almustakbal.com/v4/article.aspx?type.

السلطة والتعددية الدينية والفكرية السياسية، وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي العام¹

* حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا بمعنى تصفير المشكلات ونخص بالذكر سوريا والعراق، فبالنسبة لسوريا قد عرفت العلاقات التركية السورية حالة توتر في فترة التسعينات وصلت إلى حد إعلان حرب عام /٢٠٠٠)، بسبب اتهام تركيا لسوريا بدعم العمال الكردستاني، وقد تم بعدها الاتفاق بين البلدين على اطر سياسية وأمنية معينة بما يعرف باتفاق أظنه الأمني عام /٢٠٠٠ ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة انتهج سياسة منفتحة مع الغرب ودول الجوار، واستطاعت حكومته أن تنتقل بعلاقة البلدين من علاقة صدام إلى علاقة الحوار في سوريا، بحيث عمل الجانبان على تطوير العلاقات الثنائية بينهما في عدة مجالات والتي أثمرت عن التوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الاقتصادية التجارية المالية وحتى العسكرية، وقد وصلت إلى مرحلة إستراتيجية تمثلت في تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي السوري «التركي الذي مهد إلى اتفاق استراتيجي تضمن + بروتوكولا غطى كل مجالات التعاون بين البلدين، لكن الأزمة التي اندلعت منذ مارس () عرفت توترا جديدا في العلاقات التركية السورية²

+ سياسة خارجية متعددة الإبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم كآسيا، أوروبا، الإسلام والغرب، شمال والجنوب³

« تطور أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية التركية باعتبارها لا تمثل جسر يتم العبور عليه بين الشرق والغرب بل هي مركز المنطقة وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا حسب المتغيرات التي تطرأ عليها⁴

¹ توفيق المدني، مرجع سابق

² سعدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية/ مجلة المفكر، الجزائر، جامعة بسكرة، العدد ١٠، * ()

→ الانتقال إلى الدبلوماسية منتظمة و المتواصلة، وذلك مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة، فبعد انتخابات /عجب/ (بأسبوعين جمع رئيس الوزراء الطيب أردوغان السفراء العرب في أنقرة وكشف لهم عن نيته في إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي، كما عملت حكومته على تحسين علاقة تركيا مع أعدائها التقليديين اليونان وروسيا وأرمينيا، فيما يميز سياسة حكومة العدالة والتنمية هي سياسة تعدد البعد التي تقضي بعدم الانخراط في محاور ضد محاور أخرى وأن تكون تركيا على مسافة واحدة من كل جيرانها والقوى الأخرى، وهو ما مكن لتركيا من المحافظة أن تبقى على علاقاتها الجيدة مع الغرب/ وان تتسج علاقات قوية مع خصوم سابقين مثل روسيا التي أصبحت الشريك التجاري الأول في العالم لتركيا بـ ١٠٠ مليار دولار/

فعندما وضع اوغلو مبدأ التوازن بين الحرية والأمن حيث أشار إلى انه إن لم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها/ كما ان مشروعية النظم السياسية يمكنها ان تحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعبها، مع عدم تقليص حرياتنا في مقابل ذلك، وما نعنيه هو أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية، تتحول مع الوقت إلى أنظمة سلطوية، كذلك الأنظمة التي تحظى بالأمن بدعوى أنها ستمنح الكثير من الحريات، ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف/)

كما أشار وُ غلو إلى دور تركيا في التأثير على البلقان والشرق الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى، حيث اهتمت الخارجية التركية في التسعينات بالبلقان ولاسيما أزمة البوسنة والهرسك وكوسوفو، وقد تأطرت صورة سلبية لدى العرب اتجاه الأتراك، وذلك باعتبارها احتلتها لأربع قرون، وكان الحاجز النفسي هو العقبة أمام انفتاح كلا الطرفين على الآخر، إلى أن حزب العدالة والتنمية حطم في /عجب/ تلك الحواجز من خلال الدعم الدبلوماسي المتبادل، وهذا من خلال السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد فقد

¹ GULBAH ARY.ELKEN.AKTAS,TURKISH FOREIGN POLICY: NEW CONCEPTS AND RELLECTIONS. A THESIS OF MASTER IN SCIENCES INTERNATIONAL RELATIONS. 2010.P.P 60-64.

اعتبره أوغلو أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة من بعضها البعض، إنما متممة لها، فهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بالحلف الأطلسي، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وكذلك لطرح جهود تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، وكذلك سياستها مع روسيا وأوراسيا على وتيرة ذاتها من التزامن باعتبارها علاقات تجري في إطار التكامل وليست علاقات متضادة وذلك من خلال الدبلوماسية المتناغمة في أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المناطق الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمة الدولية¹

ونجد تطورات مهمة في حال ما قورنت بأدائها الدبلوماسي قبل 2002، حيث استضافت قمة الناتو وقمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن استضافتها معظم المنتديات الدولية، وأصبحت عضو مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي عام 2002، وهذا ما يمكن ان نفسره نتيجة طبيعة سياسة تركيا في الانفتاح على إفريقيا عام 2002، فضلا عن مشاركة رئيس الوزراء اردوغان في قمة الاتحاد الإفريقي الأوروبي في مدريد، وهي المشاركة التي هيأت لتركيا ان تصبح لاعبا مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الإفريقي وأوروبا، وبدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء، كما وقعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق، وذلك خلال الفترة التي تصاعدت فيها الأزمة بين العراق وحزب العمال الكردستاني، حيث قضت الاتفاقية بتأسيس علاقات مؤسسية وتشكيل المنتدى التركي العربي²

وكل هذه الخيارات الإستراتيجية المتاحة للحكومة التركية كانت نتيجة لمتغيرات التي حدثت على مستوى الدولي والإقليمي، وضمن الدولة التركية، وقد ساعدت على استحضر هذه الاستراتيجيات لتكون في متناول الحكومة للأخذ بها والعمل على تطبيقها، فقد شكلت المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية التركية

¹ احمد داوود اوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الاقتصادي، أنقرة مركز البحوث الإستراتيجية، (2002)، ص 4

² احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحات الدولية، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، (2002)، ص 11

خروجاً عن الإطار القديم المألوف زمن الحرب الباردة الذي تسود فيه سياسة خارجية منغلقة، فتركيا تتصرف للمرة الأولى من خلال سيكولوجيا مفهوم تعكس حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فتركيا انطلقت بسرعة كبيرة جدا بعد (١٩٩٠)، لاعتمادها على تنوع سياستها الخارجية المتحركة في اتجاهات متعددة بحسب ما تملبه عليها جغرافيتها وتاريخها، وأساس التوجهات الإستراتيجية الجديدة لحكومة حزب العدالة والتنمية التي قامت بإعداد قوانين تراعي حقوق الإنسان وحقوق المرأة بإبعاد العسكر عن السياسة واضطرارهم إلى تغيير حقل اهتمامهم في السياسة الخارجية التي باتت من اختصاص النخب المدنية¹

فهذا الأسلوب الدبلوماسي الجديد قد غير النظرة إلى تركيا، فعبر فترة طويلة من التاريخ كانت في نظر العالم دولة جسيمة، ليس لها رسالة سوى أن تكون مبعثراً بين الأطراف الكبرى والمقصود من ذلك هو أن تركيا دولة تنقل طرفاً لآخر دون أن تكون فاعلاً بين الطرفين، ولذا بدت تركيا لدى الشرق دولة غريبة، وبدت لدى الغرب دولة شرقية، ومن ثم كان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وان تكون دولة قادرة على الإنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية، دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتديات من خلال نظرتها الأوروبية للمثقفين أيضاً، إذ ان الوصول إلى نتائج ايجابية في هذه الرؤية يعد أمراً مستحيلاً دون إعادة تهيئة المثقف وتطويره في نموذج جديد²

ويعصر النظر عن قوة الإقناع التي يملكها أحمد أوغلو فان السياسة الخارجية التركية التي تعكس الإسلام السياسي المعتدل والتحديثي لحزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا، وتسعى إلى استعمال قوة التجارة الناعمة، إلى جوانب الروابط التاريخية لنشر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتشكيل منعطفاً تاريخياً مهماً، ولاسيما أن التجديد الدبلوماسي التركي يسعى إلى التصالح مع عمقه الإستراتيجي،

¹ - عصام فاعور ملكاوي تركيا الخيارات الإستراتيجية المتاحة للمنتقى العالمي الرؤى المستقبلية العربية والشراكة الدولية، الخرطوم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، * « () » ص ٤٠

وتوسيع نفوذه الإقليمي نحو إيران والدول المجاورة، وعليه وضع أحمد أغلو أهداف سياسية جديدة التي

تتمثل في السعي إلى تخفيض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر كاليونان وأرمينيا وقبرص¹

« الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا، أي تنشيط الدور التركي كأزمة

لبنان، الصراع الفلسطيني « الإسرائيلي وأزمة القوقاز²

« تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا للاتحاد الأوروبي، والولايات

المتحدة الأمريكية وتحالفات والمنظمات الدولية³

« تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة والقوة الدبلوماسية

والاقتصادية⁴

المطلب الثاني: التغيير السياسي على الصعيد الإقليمي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات، بدأت تركيا، الدولة الإسلامية الوحيدة العضو

في حلف شمال الأطلسي⁵، أخذت تحدد دورها، وترسم سياستها الخارجية، انطلاقا من قناعاتها بان لها

دور مهما في الاستقرار في منطقة القوقاز، ووسط آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وفي الاستقرار العالمي

عموما، وقد سعت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى أحداث تغييرات سياسية على الصعيد

الإقليمي، حيث كان لهذه التغييرات ايجابيات كثيرة أدت إلى الانفتاح التام على تركيا من قبل الأطراف

السياسية على مستوى الإقليم، وأعاد حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان وبحنكة وذكاء مهندس

السياسة الخارجية أحمد داوود أغلو بصياغة العلاقات الخارجية لتركيا على تجاوز فكر الجسر لتكون

تركيا مركزا إقليميا بمعنى أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية، لتشمل إضافة إلى الغرب عددا أكبر من

الدوائر، لاسيما تلك التي تربطها بها روابط ثقافية وتاريخية، وقد عملت الحكومة على تحقيق أهدافها على

¹ KEMEL KINSCI , TURKYS, FOREIGN POLICY IN TURBULENF TIMES, CH AILLOT PAPER. PARIS: INSTITU FOR SECUTRITY STUDIES P.P 18-21 IN WWW.ISS.EUROPA.EU

² عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 184

³ أحمد داوود اغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص 184.

الصعيد الإقليمي من خلال دول الجوار الجغرافي، وقضايا الإقليم الجغرافي باعتبار أن تركيا لعبت دورا بارزا في هذه المنطقة¹

(دور تركيا في العراق) على الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته تركيا في حرب الخليج الثانية والتوتر الذي أصاب العلاقات بين الطرفين، نرى أن تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، اتخذت موقفا إيجابيا في الحرب الأمريكية البريطانية، على العراق في ~~2003~~، عندما رفضت السماح للقوات المسلحة الأمريكية النزول في أراضيها وفتح جبهة شمالية، وذلك لإدراك تركيا، أن أي تدخل عسكري أمريكي عن طريقها سيؤدي إلى ضرر بالعلاقات الإسلامية العربية، ويسيء إلى صورتها إقليميا ودوليا² ومع احتلال العراق في ~~2003~~ (سعت تركيا إلى استقبال رؤساء حكومة العراق المتعاقبين والسعي إلى ضبط الحدود معهم لمنع دخول الإرهابيين إلى أراضيهم، كما سعت إلى حضور اجتماعات دول جوار العراق والعمل على استقراره، وعمدت إلى فتح معابرها الحدودية للتجارة مع العراق، فضلا على أن العراق يسوق نقطة عبر أنابيب تركيا إلى الأسواق العالمية³

ومع إقرار الدستور العراقي عام ~~2005~~ (وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الأخطار التي ترسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة إذ خرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة وتمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراقوا إقرار صيغة النظام الفدرالي وتراجع موقع التركمان⁴

وقد تمحورت السياسة الخارجية اتجاه القضية الكردية في

« تصفية حزب العمال الكردستاني وحرمانه من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، خاصة في ظل

اتهام تركيا لحكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني⁵

« الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي، يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية

مستقلة أو كنفدرالية عاصمتها كركوك الغنية بالنفط⁶

¹ ميشال نوفال، "تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 92، 2010، ص 35.

وقد توترت العلاقات العراقية التركية ^١، إذ طلب تركيا من العراق ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني من أراضيه بعد الهجمات التي قام بها في داخل تركيا، واتهمت الأحزاب الكردية العراقية بدعم الحزب، وعلى الرغم من تلك المحادثات الدبلوماسية، أقدمت تركيا على ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وذلك للحد من نشاطاته^٢

وقد استخدمت تركيا العديد من الوسائل والتي تراوحت بين خيار الضغط الدبلوماسي والخيار العسكري، والتهديد بفرض العقوبات الاقتصادية وذلك من خلال

« فتح باب الحوار مع أكراد العراق من خلال دعوة جلال طليباني لزيارة تركيا في ^٣ (ولقاء المبعوث التركي الخاص و أحمد أغلو^٤)

« التهديد باستخدام القوة العسكرية مرة أخرى ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة

كركوك^٥

« احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق^٦

« التهديد بفرض عقوبات اقتصادية^٧

ومن جهة فان تركيا سعت لتوظيف الورقة التركمانية لتبرير تدخلها في شمال العراق ومنع الأكراد

من السيطرة على مدينة كركوك^٨

وقد سعت تركيا لأن تكون معبرا للطاقة من العراق نحو أوروبا،^٩ وذلك من خلال إنشاء مجلس

التعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق يهدف إلى

¹ عقيل محفوض، تركيا والاكرااد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 61.

² محمد مصطفى شحاتة، "الحركة الكردية في العراق وتركيا". مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام، العدد 107، جانفي 1997، ص 228.

« التتقيب على النفط في جنوب العراق، حيث حصلت شركة النفط تركيا الحكومية على التتقيب عن النفط جنوب العراق، وكذلك تسويقه، ولقد دعمت واشنطن هذه الاتفاقية كوسيلة لمنع تركيا إبرام اتفاقية إيران/»

« زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجبهان طبقا للاتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي **مجم** / ألف برميل في اليوم إلى مليون برميل/»

« إنشاء شبكات لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية/»

وبهذا فتحت تركيا قنوات اتصال مع القيادات السنية والشيعية بما في ذلك قوى المقاومة/»

(« سياسة تركيا اتجاه سوريا »)

لقد شهدت العلاقات السورية التركية مرحلة متطورة في تاريخها من خلال الزيارات المتبادلة لكلا الطرفين، اذا قام رئي الوزراء السوري مصطفى مبروف في **مجم** (بزيارة تركيا ووقع معها أربع اتفاقيات تتعلق بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري، وأكدت سوريا للقيادة التركية، ان حزب العمال الكردستاني قد تم إغلاقه، وتم شن حملة واسعة ضده، وقام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تركيا في **مجم** (من أجل تطوير التعاون الاقتصادي وتوسيع آفاقه/»

فتطبيع العلاقات مع سوريا وتحويلها في اتجاه التعاون والتنسيق في قضايا لم تقتصر على المجال الاقتصادي بل أخذت منحى في عملية إحياء السلام مع إسرائيل، والذي يعتبر من النجاحات السياسات الكبيرة لحكومة أردوغان، كذلك تقاسمت تركيا مع سوريا الهموم الأمنية المشتركة، مثل احتمال قيام دولة كردية مستقلة، في حين ان الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن أبدت تحفظا شديدا بشأن التقارب التركي السوري، واعتبرت انه لا يساعد إستراتيجيتها لعزل سوريا، فان التزام أنقرة لمتزايد إزاء

¹- فتحة لبيتم، "تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط"، مجلة المفكر، الجزائر، جامعة بسكرة، العدد 5، ص 219.

سوريا عبر زيارات متبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى أو بناء علاقات شخصية حميمة بين عائلتي بشار

الأسد ورجب أردوغان وتكثيف التبادلات التجارية¹

كما نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين

الجانبيين من أجل التوصل لاتفاق سلام سوري إسرائيلي²

وقد ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع لبنان وفلسطين، ولقد عقدت

في اسطنبول في ماي /حجـ (وتلتها أربع جولات، وقد حظيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي وأوروبي

خاصة بعد لقاء أدوغان مع الرئيس الفرنسي ساركوزي في دمشق في سبتمبر /حجـ) حيث اكتسبت هذه

الوساطة طابعا وبعدا جديدين من خلال التنسيق والتعاون الفرنسي التركي لتحقيق السلام في سوريا ولبنان

وفلسطين³

كما أن الحكومة التركية لم تتردد في إدانة الموقف الإسرائيلي وبعته المتطرف حيث اكتشفت أن

إسرائيل تراوغ وليست جادة في التوصل إلى تسوية⁴

* سياسة تركية اتجاه إيران⁵ إن الإطار العام للسياسة التركية اتجاه جمهورية إيران الإسلامية

يتمثل في العمل الحثيث بتطوير نهج مستقل في مقاربة الجار الإسلامي الكبير، والحفاظ على روابط

ثنائية مستقرة و متوازنة مع إيران، ما يعني التصرف بحزم إزاء التجاوزات الإيرانية عندما تكون الأوضاع

الداخلية في تركيا تحت وطأة التوتر واضطراب المعادلة الإسلامية الكمالية⁶ وتتبنى تركيا في عهد

أردوغان مفهوم التسوية عبر دبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف النووي الإيراني، وتقر بحق إيران

بتطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية وترفض التهديدات والضغوطات العسكرية للتعامل مع هذه

الأزمة، كما ترفض أي نوع من التنسيق أو التعاون مع الولايات المتحدة تمهيدا لتوجيه ضربة لإيران،

ومعلوم أن الموقف العام للدولة التركية إزاء السلاح النووي هو انتشار هذا السلاح في المنطقة يعد خطرا

¹ - فتحة ليتيم، مرجع سابق ، 226.

ويجب تجنبه، وان الهدف يجب أن يكون شرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل¹ وفي إطار التعامل المباشر مع المخاطر الحالية للأزمة النووية دعت حكومة أردوغان المقاربة الأوروبية مع إيران، كما تولت محاولة إقناع إيران بقبول سلة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى تمهيدا لوقف تخصيب اليورانيوم ولازالت تقوم بدور الوسيط الفاعل للتقريب بين إيران والغرب الأوروبي و الأمريكي²

+ دور تركيا في القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية هي أهم قضية واكبر قضية في منطقة الإقليم الجغرافي التركي، حيث تعد القضية احد القضايا المهمة السياسية الخارجية التركية إذ تؤثر هذه العلاقة بين تركيا وإسرائيل على الرغم من أن بينهما تحالف استراتيجي، فقد أوكلت تركيا اهتماما كبيرا بالقضية، وقد أتاح التصور الجغرافي الجديد لتركيا لعب دور قوي في الشرق الأوسط، حيث عبر صانعو السياسة التركية عن ذلك في العديد من تصريحاتهم، كما أدان أردوغان اغتيال الشيخ احمد ياسين في ^(٢٠٠٢)

وقد أنشأت تركيا المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، كما نشأت فرع في

الصفة الغربية للوكالة التركية للتعاون والتنمية³

كما نظرت تركيا لفوز حماس في الانتخابات المحلية التشريعية في ^(٢٠٠٦) بطريقة مختلفة وفضلت التعامل مع بالدبلوماسية، استباقا للمشاكل المحتملة، حيث أعلنت وزارة الشؤون الخارجية ان جميع الأطراف المعنية ان تحترم نتيجة الانتخابات الديمقراطية، وان اي محاولة من جهات خارجية فاعلة لإضعاف النظام المنتخب حديثا بفرض تدابير اقتصادية ضد الإدارة الفلسطينية⁴ ستكون ضد مبادئ الديمقراطية، كما دعت وزارة الشؤون الخارجية خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ، حيث حملت زيادة انتقادات كثيرة على حزب العدالة والتنمية، على الرغم من تم رئيس الوزراء أردوغان لم يستقبلوا⁵ نما تم استقبله في مقر الحزب، وقد حصلت هذه الزيارات في ذروة محاولة إسرائيل والولايات

¹ - بولنت ار اس: سياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية. متحصل عليه:

www.aljazeera.net/nr/exeres/5271d6177-3049-4°4c-b32f.

المتحدة تشديد العزلة على حماس/ وعلى اثر الغزو الإسرائيلي في نهاية (عجم) كان رد الفعل الرسمي جريئاً و قويا ومنسجماً الى حد كبير مع رأي الشارع العربي و التركي، وقد وصف أردوغان التصرف الإسرائيلي بأنه بمثابة ازدراء و عدم احترام تركيا، ولأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء ايهود اولمرت إلى أنقرة لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، وقد جاء الرد التركي بتعليق الوساطة، وتكثيف أردوغان لجولاته الدبلوماسية في الشرق الأوسط للبحث عن حل للوضع في غزة/

، العلاقات التركية الإسرائيلية

تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية على مدى عقود بوجود مصالح مشتركة على كافة المستويات وذلك تحت رعاية سلسلة من الحكومات التركية العلمانية التي سيطرت على الحكم معظم هذه الفترة فتركيا أول دولة إسلامية أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام (١٩٤٨) وشهد عام (١٩٥٠) زيارة الرئيس سليمان ديميريل إلى إسرائيل، والتي تعد أول زيارة يقوم بها رئيس تركي الى إسرائيل وتم خلالها التوقيع على اتفاقيات اقتصادية مهمة مثل اتفاق التجارة الحرة، واعتماد اتفاق استراتيجي امني وقعه مسئولون عسكريون أتراك، غير ان الوضع بدأ يتغير مع قدوم حزب العدالة والتنمية للسلطة، وبدأت تصريحات أردوغان ضد السياسة التي تنتهجها إسرائيل ضد فلسطين ووصفها بالأعمال الدموية والإرهابية، خاصة بعد العدوان الإسرائيلي في /عجم(، ومما سعد من حدة التوتر بين البلدين انسحاب رئيس الوزراء أردوغان من جلسة منتدى دافوس الاقتصادي العالمي على اثر مواجهة علنية مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس حينما وصف أردوغان العملية العسكرية في غزة بأنها جرائم حرب، ولم يتوقف عند هذا الحد بل ذهب حزب العدالة والتنمية من العمل الى فك الحصار على قطاع غزة وذلك

¹ Soner cagatay, The turkish prie minister visite israel : white turkish-Israel relations. The Washington institute for near east policy. April 27, 2007. www.ciaonet.org/pbei-2/winep/policy2005/2005987/

بتسيير أسطول الحرية، وقد هاجمت قوات الكيان الصهيوني الأسطول وقتلت العديد، مما أدى الى تأزم العلاقات التركية مع دول الكيان¹

إن تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية له تأثير كبير في مسالة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من نفوذ على دول الإتحاد وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وألمانيا²

المطلب الثالث: التغيير السياسي على الصعيد الدولي

قد قام حزب العدالة والتنمية منذ فوزه في الانتخابات التشريعية للمرة الأولى الأثر الكبير في السياسة الدولية، الأمر الذي جعل الحزب يتسلح من حركة سياسية يلعب دورا على الصعيد الخارجي يوازي ذلك الذي يلعبه على الصعيد الداخلي ويمكن ان نتعرض لأهم تغير سياسي في الساحة الدولية على عكس مركزين مهمين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد قائدة للنظام الدولي الجديد ولها صيت طويل في كل بقعة في هذا العالم، والدول الأوروبية هي الأقرب للتجارة والجارة لتركية إذ تركز جهودها للدخول إلى منظومتها السياسية وتصبح عضو فاعل في الإتحاد الأوروبي³

(الولايات المتحدة الأمريكية) منذ أن رفض البرلمان التركي في مارس 2003 (على مذكرة نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية وفتح الجبهة الشمالية من اجل ضرب العراق، فمنذ ذلك الحين و التوتر هو سمة واضحة فيما يخص العلاقات الثنائية ورغم التصريحات التي صدرت من المسؤولين الأتراك لترطيب الأجواء، إلا أن التصريحات المتعاقبة من واشنطن ولدت حقيقة واضحة الغاية وهي انه من الصعب جدا عودة علاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه في السابق⁴

¹ - شيماء أحمد منير، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة، الأهرام الرقمي، 01-11-2009. متحصل عليه:

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=97158.caid=2026.

ويعتبر النظر على أسس العلاقة والشراكة الإستراتيجية المتميزة التي كانت بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا فان ما فعله الأتراك عام ٢٠٠٣ (جعل هذه العلاقة تخرج بعيدا في أزمة العراق، وعارض السياسيون الأتراك بقيادة حزب العدالة والتنمية الحرب على العراق، إذ توجسوا من تهديد لأمنهم القومي، فقد فرض العسكريون الأتراك مع نظائهم في كل شيء وطلبوا ضمانات واضحة ذات طابع سياسي في المقام الأول لعدم إقامة كيان كردي في شمال العراق واشتروا بدخول القوات التركية بنفس الأعداد التي ستدخلها أمريكا لشمال العراق، وأصرروا أن تكون قواتهم في القتال تحت إمرة قيادة تركية، وليس أمريكا، هذا الأسلوب كان مستغربا من الأمريكيين، وطلبت أمريكا في قرار المشاركة في الحرب وعقدت جلسة البرلمان في ٢٠٠٣ (بفشل مشروع قرار المشاركة في الحرب وكان ذلك مفاجئة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أثرها تعرضت العلاقات بين الطرفين إلى توتر شديد، وبلغت ذروته بقيام القوات الأمريكية بالعراق بعملية خاطفة واقتحام مقر البعثة التركية العسكرية بمدينة السليمانية واعتقال أعضائها بحجة ضلوعهم بقتل محافظ كركوك الكردي¹)

ومن الواضح أن الجناح العسكري البنّتاغون لم ينسى خيبة الأمل التي أصيب بها في مارس ٢٠٠٣ (عندما رفض البرلمان التركي التوقيع على مذكرة نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية، ورغم اتفاق الخارجية الأمريكية مع رئاسة الأركان التركية على مسالة بقاء القوات التركية في شمال العراق، فان البنّتاغون اخل بقصد منه هذه الاتفاقية، ولعل استهجان وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولين باول لحصول الحادثة اكبر دليل على ذلك، فالوجود التركي في شمال العراق وعلاقات تركية تاريخية مع التركمان هناك و خبرتها الواسعة في جغرافيا المنطقة تقلق الأمريكيين بشكل لا يوصف²)

فقد دامت أزمة الاعتقال ٤٨ ساعة بين أنقرة وواشنطن و انتهت لكنها تركت بصمة لا تمحى على علاقة البلدين، خصوصا أن ثقة الشعب التركي التي كانت مهزوزة أصلا بالولايات المتحدة باتت معدومة تماما³

¹ شريف تغيان، مرجع سابق، ص 155.

وعلى الرغم من تردي العلاقات التركية الأمريكية بسبب أزمة العراق إلا ان وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول أكد أن علاقات بلاده بأمريكا تمضي بقوة لأنها تبني على قيم مشتركة هي الديمقراطية و الحرية و الاقتصاد الحر، وقد قدمت تركيا اقتراحا لإرسال قواتها إلى العراق أثناء زيارة مستشار الخارجية التركي إلى واشنطن بعد الحرب مباشرة، ردا على طلب الأمريكي بمساهمة بعض الدول في مهمة حفظ السلام في العراق بينما تعتبر تركيا إرسال قوات لها الى العراق تحركا مهما لها لتسوية العلاقات مع أمريكا التي تردت عقب حادث السليمانية، كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى تقديم نموذج إلى الأمريكيين يكون فيه الحزب نموذج للإسلام والديمقراطية، والإسلام والعلمانية^{1/}

فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستغني عن تركيا حيث تعتبر تركيا الدولة الأولى التي فاتحت أمريكا في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد وصف وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول حول الشرق الأوسط الجديد بأنه كل الشرق الأوسط مع شرق المتوسط وجنوب اوراسيا، وبالتالي ان تركيا تسيير ضمن السياسات الإقليمية التي يتتبعها أمريكا، وأن حزب العدالة والتنمية نجحت في تثبيت طريقها وتدعيم علاقتها مع أمريكا، وذلك لكي يأخذوا دورهم في الشرق الأوسط الكبير^{2/}

(« الاتحاد الأوروبي »)

إن الموقف كان واضحا إثناء الفترة المضطربة التي عاشتها الساحة السياسية التركية خلال أزمة رئاسة الجمهورية، حيث أعلنت الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي بدعوتها إلى الالتزام بقواعد الديمقراطية إزاء الانتخابات الرئاسية، وقال مفوض شؤون توسيع الاتحاد الأوروبي إن من المهم أن يترك الجيش مسألة الديمقراطية للحكومة المنتخبة ديمقراطيا، وهذا اختبار سيظهر أن كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديمقراطية^{3/}*

¹ - ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص ص 306-308.

² - نور الدين محمد، تركيا الصيغة والدور، الرياض: الريس للنشر، 2008، ص 110.

³ هاينكس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. تر فاضل جتكتر، السعودية: مكتبة العبيكان، 2001، ص 309.

وقد اتخذ المجلس الرئاسي الأوروبي قرار ببدء المفاوضات حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في **٢٠٠٤**، بعد ان استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية من إقناع الاتحاد الأوروبي بذلك، مع أعضاء القمة الأوروبية التي عقدت في ديسمبر **٢٠٠٣** (سلطة تحديد تاريخ بدء هذه المفاوضات التي قد تصل إلى عشرين عاما تكون فيها تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وقد دخلت مرحلة جديدة وحاولت من خلالها جملة من الضغوط التي مارستها على زعماء الدول الأوروبية إلى تحديد موعد قريب في الدخول مفاوضات المباشرة حول الانضمام وهو ما أدى الى بروز الملامح التي يمكن إجمالها بنقطتين هامتين يتعلق بالخطوة التي اتخذتها المفوضية الأوروبية حول الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا

(« تتعلق بتاريخ الإصلاحات التي تمت في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وقد تسلم الحزب حكم تركيا في ظل صعوبات اقتصادية كبيرة واستطاع أن يحدث تغييرا كبيرا في الدولة ولم تشهده منذ رحيل أتاتورك ، فقد تم إبعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي وتم إدخال قوانين جديدة وتقديمية في النظام القضائي، وتم منح الأكراد البالغ عددهم (مليون حق البث الإعلامي، وأعيد صياغة قانون العقوبات فألغيت عقوبة الإعدام وحرمت التعذيب

(« تركت المؤسسة العسكرية حزب العدالة والتنمية ليمرر الإجراءات السياسية والقانونية التي أدت إلى تهميشها

وترتبط الصورة التي ترتبط بالتقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية، اذ تضمن العديد من النقاط وقد أشار إلى تفيد بعض الامتيازات في حالة الدخول في الاتحاد الأوروبي مثل حرية التنقل التي ستعطي للأتراك على دفعات وذلك للخوف من هجرة عمالية نحو أوروبا

* « أشار التقرير أن الاتحاد الأوروبي سيتحمل تكاليف تقدر بـ **١٠** (بليون أورو يفترض أن

يقدمها الاتحاد الأوروبي اعتبارا من ، **٢٠٠٤**)

« إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من المرجح عام ، (ب) وذلك في الوقت الذي تكون فيه تركيا قد مضت قدما على إصلاحاتها الاقتصادية وتجمعت الاستثمارات الأجنبية وتطورت القدرة التنافسية للصناعة التركية الذي يسهل لها الاندماج في الاتحاد الأوروبي»

وقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير من أجل انضمام تركيا وتتلخص في

« وجود مؤسسات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان»

« تبني معايير اقتصاد السوق، والقدرة على تحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الأسواق الأوروبية»

« القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية»

« احترام المكاسب الشعبية والجماعات الأوروبية التي تفصل القواعد الموضوعية أوروبا فيها»

وكل هذه المعايير قد تم الموافقة عليها من قبل حكومة العدالة والتنمية

¹ - حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة". مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، مجلد 26، العدد 1، 2010، ص 340.

الفصل الثالث

مظاهر وتحديات حكومة حزب العدالة والتنمية

خلال الفترة التي حكم فيها حزب العدالة والتنمية حقق نتائج إيجابية على المستوى الداخلي والخارجي ومع ذلك فإنه واجه تحديات من طرف القوى العلمانية والمؤسسة العسكرية والتي دائماً تضع أمام الحكومة عقبات جديدة، وحكومة العدالة والتنمية مشرفة على انتخابات رئاسية قد تحدد مستقبل العدالة والتنمية التي تسعى للإطاحة به/ بالإضافة إلى تحديات دول الجوار والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي/ وسيتم تفصيل ذلك في المباحث التالية:

- المبحث الأول) مظاهر الاستقرار
- المبحث الثاني) تحديات حكومة حزب العدالة والتنمية
- المبحث الثالث) مستقبل حكومة حزب العدالة والتنمية

المبحث الأول: مظاهر الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: المظهر الاقتصادي

يشكل حزب العدالة والتنمية في مجال النهوض بالاقتصاد التركي، خلال فترة حكمه منذ (٢٠١١) وخلال عشر سنوات، من الحكم قفزة نوعية لم تشهدها تركيا من قبل، فعند وصول الحزب إلى السلطة، كان الوضع الاقتصادي المتدهور وتجارة منهارة، وبذلك يشكل التحدي الأول، والأصعب أمامه، وقد استطاع الحزب خلال فترة حكمه، والإصلاحات الاقتصادية التي تم انتهاجها، النهوض بالاقتصاد التركي ما يشبه المعجزة، بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والبيوس المالي والاقتصادي الذي عاش فيه الأتراك في ظل الحكومة العلمانية والقومية المتتالية على الحكم، تتلخص أهم انجازات حكومة العدالة والتنمية^(١) في الجانب الاقتصادي في ما يلي

(تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي فقد كان احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة في (٢٠١١) حوالي // (مليار دولار، وقامت حكومة العدالة والتنمية مع نهاية عام (٢٠١١) برفع الاحتياطي إلى ١/٢ مليار دولار حيث تضاعف حوالي أربع مرات/

(عجلات الاقتصاد لم تتوقف مقارنة مع فترة*٥٥) (٢٠١١) كان معدل النمو الاقتصادي

هو* أما في فترة*٢٠١١ (٢٠١١) فقد حققت حكومة العدالة والتنمية نموا بمعدل ١/٤ + ١/٤

* الاستقرار الاقتصادي الذي عرفته تركيا خلال هذه الفترة مع حملات التنمية التي زادت من

رفاه جماهير الشعب/

+ في عهد حكومة العدالة والتنمية علت الابتسامة وجوه المتقاعدين فقد كان أدنى مرتب تقاعدي

لصنف الضمان الاجتماعي عام (٢٠١١) يبلغ - * ليرة فأصبح (١/٤ ليرة في (٢٠١١)، ورفعت الحكومة

(١) « صلاح الدين أبو حسن، التجربة التركية عوامل النهوض/ المركز العربي للدراسات و الأبحاث/ متحصل عليه www.assala-dz.net/old/index.php?option=com.

راتب المتقاعد من صنف أرباب العمل إلى + ، ، ليرة، بينما كان لا يتعدى /+ (ليرة سابقاً، وارتفع مرتب المتقاعد من صنف الموظف الحكومي من ، (ليرة إلى) ليرة/

، تخفيض الفوائد المصرفية حيث كان معدل ++ أ للفوائد المصرفية لليوم الواحد المحدد من قبل البنك المركزي في () فخفضتها الحكومة حتى عام () إلى () كما كان معدل الفائدة المصرفية للقروض الرسمية % () أ في ()، فخفضت الحكومة هذا المعدل إلى % أ عام ()، بينما كانت الدولة تدفع / ليرة من كل () ليرة عام () سداداً لفوائد القروض التي استدانتها الدولة، فأصبحت بحلول عام () تدفع () ليرة فقط لتسديد الديون، وأصبح المواطن هو الرابع/

- قامت الحكومة بأضخم حملة خصخصة وحصلت الدولة على / مليار دولار من خصخصة المنشآت العامة غير المجدية اقتصادياً والتي قامت بها ما بين -/ () إلى ()، فيما حققت حكومة العدالة والتنمية من () إلى () عمليات خصخصة أضافت للخزينة * مليار دولار/

• تقليص كبير في الديون العامة فقد كان حجم الديون العامة يمثل في () نسبة % - أ من الدخل القومي غير الصافي، فتراجعت إلى %/ () أ مع نهاية عام () %/ / تحولت المصارف الحكومية من الخسارة إلى الربح فقد تمكنت حكومة العدالة والتنمية، بفضل إجراءات حازمة انتشار المصارف الحكومية، من مستتق الخسائر المتواصلة إلى الربح وبذلك تخففت الحكومة العبء %/

• نجحت حكومة العدالة والتنمية في مواجهة الأزمات المالية، ففي أزمة بلغت خسائر المصرف الزراعي وحده إلى % () مليار ليرة، أما خلال السنوات السبع القادمة، ساهمت الزراعة في خزينة الدولة بـ %/ () مليار ليرة، وأعلنت الحكومة تحقيقها ربحاً بلغ * مليار و* / مليون ليرة تركية/

¹ « محمد زاهد جلول، مرجع سابق، ص + () »

(٢) قامت الحكومة بخطوات لإراحة رجال الأعمال من خلال إتاحة المجال وفسح فرص الشغل لأوسع تشغيل عدد ممكن من العمال، ولتشجيع رجال الأعمال على ذلك، فقامت بإجراء تخفيضات بـ () أعلى مستحقات الضمان، وكان رجال الأعمال لا يستطيعون الحصول على مستحقاتهم من الدولة جراء ديون الضمان الاجتماعي/

((تشغيل المعاقين بعمر الشباب حيث تقوم الحكومة بدفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن المعوقين بسن /)) «٥» سنة العاملين في الشركات لمدة خمس سنوات وذلك لتشجيع على تشغيل المعوقين/

ومن أهم مؤشرات تقدم الاقتصاد التركي في عهد العدالة والتنمية

(قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي (٢٠١١) و (٢٠١٠) من ١٠٠ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار بمعدل نمو ١٠٪

(قفز معدل الدخل الفردي للمواطن من ١٠٠٠ دولار إلى حوالي ١٠٠٠ ألف دولار سنوياً ويتوقع أن يصل معدل الدخل إلى ، (ألف دولار عام ٢٠١٠))

* تحسنت أجواء الاستثمار حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي وأصبحت شركات المقاولات التركية تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الشركات الصينية/ وقد ارتفع حجم الصادرات من ١٠٠ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار/

+ « ساهمت في رفاهية الشعب بإقامة الطرق السريعة والمستشفيات الكبرى، وتوسيع مظلة التأمين الصحي، والتقليل من نسبة البطالة، ورفع الحد الأدنى للأجور، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي الذي أقرت به مؤسسات دولية معتبرة كصندوق النقد الدولي/

¹ - ابراهيم أوزتورك، كيف نجحت الثورة التركية/ متحصل عليها www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php?2061.

- ، كانت الميزانية المخصصة للأبحاث والتطوير في (عج) تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار فرفعت حكومة العدالة والتنمية الميزانية حتى وصلت عام ٢٠١٤ بـ ٤٠٠ مليون دولار/
- ٠ بدأت تركيا بإنتاج بندقية المشاة بعد تصميمها، كما صممت دبابة الوطنية وقامت بتصنيع مدفعي العاصمة و الفهد والتي يبلغ مداها ٤٠٠ كلم/
- ١ أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج طائرات بدون طيار فقد بدأت التجارب على الطائرة التركية بدون طيار والتي سميت العنقاء والتي لها القابلية على الطيران بارتفاع ٤٠٠ ألف متر، وتبقي في الجو ٤٠ ساعة/
- ٢ أصبحت الخطوط الجوية التركية من أحسن شركات الطيران في العالم في تقديم الخدمات/
- ٣ قامت بتصنيع أول قمر صناعي دفاعي تركي الكتروديسي إستخباراتي في عهد العدالة والتنمية/
- ٤ وأطلقت المروحية الوطنية أطاق بعد مرحلة التصميم والمخططات/
- ٥ صناعة السفن الحربية في عهد العدالة والتنمية والتي لم تكن قبله وكل أسلحة القوات البحرية، حيث تحتل المرتبة الخامسة في العالم في إنشاء السفن، حيث وصل مقدار صادراتها من صناعة السفن مع نهاية ٢٠١٤ بـ ٤٠٠ مليار دولار و٤٠٠ مليون دولار/
- ٦ كما اهتم حزب العدالة والتنمية بالنهضة السياحية في تركيا وقد قام بـ ١
- ٧ تحسين البنية التحتية المؤسسية والقانونية لقطاع السياحة/
- ٨ تحقيق التعاون مع المنظمات المهنية في وضع خطة سياحية عامة تستهدف زيادة تنوع المنتجات السياحية، وتحديد أولويات القطاع/
- ٩ صياغة سياسات لتطوير السياحة الشتوية والجبلية و النهرية/

¹ - فاتن ناصر، العدالة والتنمية التركية: أربع أسباب وراء الفوز، (عج) متحصل عليها

+ ارتفاع عدد السياح من (*) مليون سائح عام (عج) إلى ٥ (مليون سائح وارتفع الدخل السياحي من ع) مليار دولار إلى (مليار دولار عام ع) ع)
 ، زيادة كبيرة في عدد زوار المتاحف والأماكن التاريخية
 - أصبحت تركيا بعام (ع) تضم - آلاف وكالة سياحية
 إن ما حققته حكومة العدالة والتنمية خلال ع) سنوات لم تحققه الحكومات السابقة منذ عام ع) (*)
 وهو ما يوصف بالمعجزة الاقتصادية

المطلب الثاني: المظهر السياسي والأمني:

قد حقق حزب العدالة والتنمية سلسلة إصلاحات سياسية ساهمت في تعزيز ثقة الشعب التركي بالحكومة ولعل أهم هذه التعديلات التي ساهمت في الاستقرار وأعطت دفعة قوية للحياة السياسية في البلاد، كما حققت حالة من التعايش بين الإسلام السياسي والعلمانية المتمثلة بالجيش بعد عقود من الصراع، حيث تتمثل الانجازات في مجال الحياة الدستورية والقضائية والقانونية فيما يلي¹

(« تبني مبدأ الدعم الخاص للمرأة والمسنين والمعاقين وقرينات الشهداء

(« تقليص نطاق حالات حظر السفر إلى الخارج

* « تعزيز الحقوق النقابية، وتبني نظام المراقبة العامة

+ « إنهاء سقوط الصفة البرلمانية عن النواب في حالة إغلاق أحزابهم

، « فتح باب التميز أمام المفصولين من الجيش بقرار مجلس الشورى العسكري

- « تغيير المحكمة الدستورية ومجلس القضاة والمدعين العامين إلى بنية أكثر ديمقراطية

! وفي الجانب القضائي

(« إلغاء صلاحية وزير العدل بإصدار تعليمات إلى المدعين العامين

(« تخفيض فترات الترفيع لرجال القانون

¹ محمد زاهد جلول، مرجع سابق، ص71.

✳ « تحقيق آمال جميع المواطنين المسجلين في الضمان الاجتماعي من الاستفادة من الخدمات

الصحية قبل إحالتهم على التقاعد»

✳ « بفضل إقرار المراجعة الفردية للمحكمة الدستورية، ضمنت حكومة العدالة والتنمية للمواطنين

الأترك البحث عن حقوقهم داخل البلاد وليس خارجها»

، « تعديلات على مستوى قانون الأحزاب التي أعطت أكثر ضمان للأحزاب السياسية لإمكانية

حلها مقارنة بالسنوات السابقة»

✳ « تعديل على قانون الصحافة التركي تحقق بموجبه أحكامه عدم إجبار الصحفيين على إعلان

مصادر أخبارهم»

فحزب العدالة والتنمية لم يكن وصوله إلى السلطة مجرد تناوب روتيني عليها بين أحزاب متنافسة،

بل جاء الحزب لممارسة الحكم بمشروع في الداخل والخارج، فقد نجح الحزب في تعزيز الحريات

والديمقراطية من خلال إلغاء حالة الطوارئ وإلغاء محاكم امن الدولة ووضع حد للتعذيب في السجون،

وتصعيب شرط حظر الأحزاب واعتقال الزعماء السياسيين، وهو ما أفسح أمام الاتحاد الأوروبي على بدء

المفاوضات»

وتتمثل ابرز انجازات الحزب في تفكيك بنية الدولة العميقة من خلال خطوات أهمها تعزيز النزعة

المدنية، عبر وضع حد للوصاية العسكرية على العملية السياسية المستمرة منذ عام ٢٠٠٥، وكانت نقطة

التحول هي استفتاء (١) سبتمبر ٢٠١١، التي أخضعت العسكر في خدمة السلطة المدنية»

فقد استطاع أردوغان أن يجرّد الجيش من الدور الذي يضطلع به منذ فترة طويلة بصفته الجهة

التي تصدر الأحكام على أداء السلطة من وراء الكواليس في النظام السياسي التركي، واستطاع ضرب

¹ محمد زاهد جلول، مرجع سابق، ص 72.

² « محمد نور الدين، (٢) سنوات على حزب العدالة والتنمية» متحصل عليها

صورة المؤسسة العسكرية وتعجزها عن القيام بدور سياسي مؤثر وصولاً إلى الانقلاب العسكري، وهو

الإصلاحات التي لاقت ترحيباً كبيراً لدى غالبية الشعب التركي/

أما في الشق العلماني من التنمية السياسية فقد قام حزب العدالة والتنمية بالنجاح في التضييق على

النزعة العلمانية عبر التوسع في التعليم الديني في المدارس والسماح لمن يرغب من الطلاب في سن

العاشرة، بمتابعة دراسته في معاهد الإمام الخطيب/ الدينية/

وفي سياق الإصلاحات السياسية ووفقاً لمعايير كوينهاغن/ بإصدار قوانين عديدة تمنح الأقليات

حقوقاً كانوا محرومين منها، لكن هذه القوانين تواجه مصاعب في التنفيذ، وقد نجحت في التخلص من

الادلجة في تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا ومنحته حصانة من الانقلاب مما مهد الطريق أمام النمو

الاقتصادي، وعلى مدار السنوات العشرة الماضية، أعادت تركيا إحياء عملتها المنهارة، واستطاع من الحد

من الفساد بدرجة كبيرة، بعد أن كان متفشياً في السياسة التركية/

أما على المستوى الخارجي فقد حققت قفزة نوعية، فقد حققت العلاقات التركية العربية وعلاقتها مع

دول الجوار مرحلة جديدة وتتمثل في/

«ازدياد الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء/

« أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية/

« انتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي/

« أصبحت مدينة اسطنبول مركزاً للمؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات

ومؤتمرات دولية/

« توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات الغير مباشرة لمدة ستة أشهر/

« تطورت العلاقة مع دول إفريقيا، حيث أعلنت الحكومة التركية في ٢٠١١ (واستضافت في فترة

(/ و) (أوت / ٢٠١١) قمة التعاون التركي « الإفريقي بحضور ١٠ دولة إفريقية/

« تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وسوريا وألغيت التأشيرة بين تركيا والعراق وسوريا وليبيا، الأردن، ولبنان، وأصبحت منظمة لتجارة الحر¹»
 وبذلك يمثل الاستقرار الذي نعمت به تركيا في ظل حكم العدالة والتنمية، السبب الثاني لزيادة شعبية الحزب وفوزه في الانتخابات التشريعية والرئاسية، حيث يحترم الكثير من الأتراك ²أردوغان لإعادته الاستقرار إلى البلاد التي عانت من عقود الائتلاف الفوضوية والانقلابات، مما جعلها دولة حاضرة على الساحة الدولية، وتمكنها من إطلاق مشروع سياسي ديمقراطي يقترن من مقاييس الديمقراطية الغربية، وان ترسخ هذه الحكومة صورة ناجحة إلى حد كبير من الممارسات الديمقراطية وفقا لمعايير الاتحاد الأوروبي³»

ومن النتائج التي حققتها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية والعامية (حزب) « (») ()

« الانتخابات العامة (حزب) (تقدر بـ ١٠٠٪) أ

« الانتخابات المحلية (حزب) (تقدر بـ ١٠٠٪) أ

« الانتخابات العامة (حزب) (تقدر بـ ١٠٠٪) أ

« الانتخابات المحلية (حزب) (تقدر بـ ١٠٠٪) أ

« الانتخابات العامة (حزب) (تقدر بـ ١٠٠٪) أ

المطلب الثالث: المظهر الاجتماعي والثقافي

عند وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، شجع الكثير من الأتراك على إعادة تعريف هوياتهم كأقليات، فعلى سبيل المثال، اكتشف أقلية اللزيجينيون، ووعده بالسماح لإفرادهم بتعليم أولادهم لغتهم الأصلية، وقد يمثل اللزيجينيون وغيرهم من أصحاب الأصول القوقازية نحو () أمن السكان، كما قدم للأكراد المزيد من الصلاحيات والحقوق التي لم يتمتعوا بها سابقا والذين يمثلون () أمن السكان، فيدين

¹ سعيدي السعيد، مرجع سابق، ص 476.

² - ثلاث سيناريوهات تحكم مستقبل تركيا/ متحصل عليه www.noonpost.net/content/2518.

حزب العدالة والتنمية بانتصاراته المتتالية للأكراد، فمن دون الأكراد لم يكن قد يحصل على تلك النتائج، لكن برنامجه قدم للأكراد أفضل من الحكومات السابقة رغم أن ذلك لم يكن كافياً بالنسبة للأكراد، حيث أصبح يسمح للمعتقلين الأكراد بالتحدث مع أهلهم باللغة الكردية، والتعويض عن الأكراد وغير الأكراد الذين أجبروا عن النزوح عن قراهم، وإعادة الأسماء الكردية للقرى^(١) وإنشاء محطات تلفزيونية باللغة الكردية تبث على مدار الساعة، والتخفيف على الدعاية الانتخابية باللغة الكردية وإدراج اللغة الكردية في المدارس، وافتتاح أقسام اللغة الكردية في الجامعات^(٢)

أما من الجانب الثقافي العام فقد أنجزت حكومة العدالة والتنمية في هذا القطاع المشاريع التالية

« الدخل السياحي ازداد ووصل إلى () مليار دولار في عام ٢٠١٢ (مقارنة به في ٢٠١١) حيث كان ٢) ملايين دولار^(٣)

« تشييد - ، مركز ثقافي جديد فقد كان في ٢٠١٢ (حوالي ٢٠) مركز على مستوى تركيا، وفي فترة ٥ أعوام من عهد العدالة والتنمية أضيف - ، مركز جديد إلى المراكز القديمة، وتتواصل بناء ٥) مركز آخر ستفتح مع نهاية عام ٢٠١٢)^(٤)

« زيادة كبيرة في عدد زوار المتاحف والأماكن التاريخية وذلك مع بدأ العمل بنظام الكروت لزيادة كافة المتاحف بسعر سنوي رمزي يتحدد بـ ٢) ليرة، فقد سجل عدد زوار المتاحف زيادة كبيرة من قبل المواطنين، ولم يكن عدد زوار المتاحف والأماكن التاريخية / ملايين زائر في ٢٠١٢ (وارتفع بـ (ملايين مع حلول عام ٢٠١٢)، ووصل الدخل السنوي من زوار المتاحف والأماكن التاريخية إلى - (مليون ليرة في ٢٠١٢) ، وارتفع المدخول إلى () مليون ليرة في ٢٠١٢)^(٥)

^١ - محمد نور الدين، عشر سنوات من النجاحات والإخفاقات في تركيا متحصل عليها
www.swissing.ch/ara/detail/content.html?cid=33924380

^٢ محمد نور الدين، المرجع نفسه

« تضاعف عدد المسارح الرسمية فبعد أن كان * (مسرح وصل في) إلى / مسرح، ومع تزايد عدد المسارح زاد عدد مقاعد المسارح من ٠ آلاف في () إلى () ألف مقعد، كما شجعت الحكومة انجاز كل عمل يساعد على تطوير قطاع السياحي ويدعم القطاع الخاص /

« تضاعف الدعم المالي للمسارح الخاصة قد وصلت ٠ مليون ليرة بعدما كانت ٠ ، ٠ ألف ليرة في العام /

« دعمت قياسي للسينما التركية حيث تم تقديم دعم بقيمة ٠ / ، مليون دولار للسينما التركية من ٠٠٠) إلى ٠٠٠٠ (، ووصل الدعم الحكومي إلى السينما المحلية إلى ٠ مليون دولار بين () و () وكان عدد الأفلام المنتجة في () لا يتعدى ٠ أفلام، أما اليوم فلا يقل هذا المعدل عن ٠٠ فيلما في السنة /

كما استضافت تركيا لمئات الندوات الثقافية والاجتماعية وأقامت الكثير من المؤتمرات والبطولات الرياضية التي تدعم قطاع السياحي والثقافي في كامل البلاد /

« تنسيق اجتماعات ومؤتمرات دولية فخلال ٠ سنوات من إدارة حكومة العدالة والتنمية، تم استضافت سلسلة مؤتمرات واجتماعات ضخمة في تركيا /

- (العاب الصيف الدولية *) للجامعات في أوت ٠٠٠ /
- (سباق فورمولا) للسيارات في 2005، 2006، 2007 إلى غاية ٠٠٠ /
- * « مباريات بطولة العالم لكرة السلة بين / (أوت و) سبتمبر ٠٠٠ /
- + بطولة العالم في حمل الأثقال سبتمبر ٠٠٠ /
- ، بطولة الدرجات الأوروبية /
- بطولة العالم للتجديف في ٠٠٠ /

¹ محمد زاهد جلول، مرجع سابق، 157.

١٠ « بطولة العالم في البلياردو » (١)

/ بطولة كاس العالم في الرماية (٢)

١١ سباق السيارات الدولي داخل تركيا (٣)

(٤) ألعاب الشتاء الدولية للجامعات في (٥)

أما على الصعيد الاجتماعي فقد اتخذت حكومة العدالة والتنمية سياسة تنص على أن المواطن هو الأصل في بناء المجتمع، وأن ما يربط المجتمع بالدولة، هو أن تقوم العلاقة بينهما على العدل، وتحقيق العدل الاجتماعي، وبذلك وفرت لكافة الطبقات العاملة الضمان الاجتماعي وقامت بخفض نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي بـ (٦) أكما أعطت للمرأة حقوق لم تكن موجودة في الحكومات السابقة، حيث تم حظر الخفارة الليلية للموظفة الحامل، وتم تمديد إجازة الرضاعة لهن، كما منحت الحكومة للمرأة العاملة في نطاق الضمان الاجتماعي حق دفع رسوم الضمان من الخارج لسنتين، لم تستطع العمل خلالهما (٧) وقامت الحكومة باستثمار ١٠ مليار ليرة لتمكين المواطنين من الحصول على دور سكن رخيص، وقامت مؤسسة السكن الجماعي بإنشاء ١٠٠ ألف سكن و (٨) ورشة عمل لإسكان العائلات التي تعيش في دور من الصفيح في (٩) منطقة وأنشأت سكنات للفقراء الذين لا دخل لهم، حيث قامت المديرية العامة للتعاون الاجتماعي في رئاسة الوزراء بالتعاون مع المديرية العامة للضمان الاجتماعي على إنشاء سكن للفقراء دون دفع أي مقدمات على أن يتم تسديدها خلال (١٠) سنة بأقساط بـ (١١) ليرة شهرياً

١ - محمد زاهد جلول، مرجع سابق، ص ١٠٠، (١٢)

المبحث الثاني: تحديات حكومة حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: التحديات الداخلية

يرجع سبب المشاكل الحالية التي واجهتها الحكومة في تركيا إلى توقف محاولة تطوير هوية قومية جديدة تشمل الإسلام مع التفوق عليه، حيث يعتمد أردوغان إلى دائرة ناخبيه الإسلاميين الضيقة، فقد ظهرت مؤشرات على أن الحزب يواجه اضطرابات، ففي الانتخابات المحلية التي أجريت في مارس ٢٠١٤، فاز الحزب بـ ٣٠٪ من أصوات الناخبين فقط، في حين تجاوزت أصوات حزب الحركة القومية الذي حصل على ١٠٪، وحزب الشعب الجمهوري* ٤٠٪ وينبع جزء من الاستياء من ثقة رئيس الوزراء التركي أردوغان الزائدة، حيث أخذ يستخدم الأصوات التي حصل عليها حزبه في نبذ من ينتقده، بما في ذلك المجموعة الإعلامية، وقد تسبب هذا الاستعلاء، بمخاوف جدية، كما أدى إلى حالة من النفور من الحزب، بالإضافة إلى ذلك فقد تبطأ الحزب أيضا في جهوده للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب الخلفية الإسلامية، مما أدى إلى خيبة أمل في أوساط كثيرة من المجتمع التركي^(١)

ويعتبر قيادات حزب العدالة والتنمية أن الجيش يشكل أكبر عقبة في طريقه رغم فوز أردوغان في المعركة ضد المؤسسة العسكرية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال ذات فعالية كبيرة في عملية صنع القرار، كون أن الجيش لا يزال رافضا واقع التحول أو التغيير الذي جرى في تركيا، ودخل في صراع مع الحكومة، وقد اشتد الصراع وأخذ بعدا آخر بعدما تمكنت حكومة العدالة والتنمية من وضع قادة الجيش في قفص الاتهام بسبب التخطيط للانقلاب، وأدخلت بعض الضباط إلى السجن، من خلال تحقيقها اختراقا للمؤسسة العسكرية، ونجاحها فيما سمي بحزب الوثائق التي كشفت عنها وتدين بعض الضباط بالتآمر عليها، وبذلك استغل الجيش أوراقا قوية في مختلف مفاصل الدولة، والذي أثر على قرارات الحكومة وقيدها ولم تستطع التصعيد معه، وبسبب الاستخفاف بقدرته قد يؤدي إلى نتائج عكسية على

(١) «زيا ميرال، جونتانان س/باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية/ بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص ١٤٠، ص ١٤١»

الحكومة، كما أن فقدان الثقة به يصعب وضعها، ويقال من قدرتها على التحرك الداخلي بسهولة، خاصة أن الجيش سيسعى إلى تعطيل قرارات وخطط الحكومة بقرارات دستورية، وذريعتة جاهزة في هذا المجال¹ ويدرك قادة حزب العدالة والتنمية قوة المؤسسة العسكرية طبيعة علاقتها القوية بالأحزاب القومية والعلمانية، فقد قدمت الحكومة التركية تنازلات أمام ضغط القوى المعارضة لها، وخصوصا الجانب المتعلق بالقضية الكردية، حيث غيرت من برنامجها الذي كان يفضل التعامل السياسي مع أكراد تركيا من خلال التعامل معهم من منظور تنمية مناطقهم المهملة، دماجهم في المجتمع التركي، حتى إن اقتضى ذلك الاعتراف ببعض من الحقوق الثقافية والسياسية، لكنها اضطرت تحت ضغط الأحزاب القومية إلى التضييق على الأحزاب التي تنظر إلى المسألة الكردية من منظور حقوق الإنسان، واضطرت تحت ضغط جنرالات المؤسسة العسكرية إلى التعامل بالقوة والمواجهة الدامية مع مقاتلي وأنصار حزب العمال الكردستاني، وشن الجيش معارك عديدة ضدهم في جنوب تركيا²

ومن أهم الأخطاء التي وقع فيها حزب العدالة والتنمية وقلب قضية الأكراد التي كانت في البداية طريقا له لتحقيق الأغلبية في الانتخابات التشريعية والمحلية، هو عند تراجعها بالاعتراف بالقضية الكردية في تركيا وأعلن في ()³ أنه لا توجد قضية كردية، بل قضية إرهاب وما هو موجود يتعلق بمشكلة مواطنين أترك من أصل كردي، وبذلك أعاد أردوغان⁴ توصيف المشكلة إلى ما كان عليه الأمر في الحكومات السابقة، فرغم كل التسهيلات التي قدمها للأكراد، والتي لم يعرفوها في العهود السابقة إلا أنه في النهاية أن أردوغان كان في عملية يسعى إلى المطاولة من أجل ربح الوقت، وضم شريحة الأكراد إلى مؤيديه، فأردوغان لا يستطيع أن يمس مبدئين أساسيين في السياسة التركية وهما العلمانية، وقضية الأكراد، وذلك لتجنب إعطاء الفرصة للجيش للانقلاب عليه، وهو ما تم تداركه فيما بعد من طرف الأكراد⁵

¹Gareth stansfield, the changing paramenters of kurdish sta Between brussels and Bagdad. International studies association. [http:// www.isanet.or/pdf.p4.5](http://www.isanet.or/pdf.p4.5)

وهو ما أدى إلى طرح الأكراد فكرة الحكم الذاتي كنوعا من الواقعية السياسية لدى الأكراد، ولكن **أردوغان** يراها فخا ولعبة خطيرة، وقد بدأ الأكراد بحملة **تكريد** واسعة كتغيير الأماكن وكتابة ملصقات المنتجات التجارية والصناعية وأسماء المواد الغذائية والخضر والفواكه وغيرها باللغة الكردية، كردة فعل على الحكومة ودعى **عبد الله أوجلان** الزعيم الكردي للاستعداد لإعلان حكم ذاتي في الإقليم الكردي (ديار بكر، في نهاية **الربيع**)، ليكون مرحلة تاريخية، وقد هددوا حزب العدالة والتنمية من تقديم ضمانات في دستور جديد ديمقراطي متعدد القوميات، أو تكون هناك مقاومة شعبية⁽¹⁾

رغم أهمية علمانية الدولة التركية وعدم اسلمتها، تعتبر القضية الكردية في تركيا من أهم معيقات لدخول الاتحاد الأوروبي، والتي يطالب فيها الكرد بمزيد من الحريات، حيث تعتبر من القضايا الداخلية التي يواجهها الحزب، حيث خلقت توترا، في المؤسسة الحاكمة المتأزمة بين الجيش العلماني والإسلاميين الإصلاحيين الذي كان يعول عليهم الكرد⁽²⁾

إن سلسلة الاستقالات التي عرفها الحزب جراء كشف قضية الفساد التي انفجرت في تركيا وحجم الخلافات السياسية بين حزب العدالة والتنمية وبين **جماعة الخدمة** التي تعتبر من أقوى الحركات الإسلامية الصوفية نفوذا التابعة **للمفتاح غولين** المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجهت اتهامات رسميا بالفساد إلى أشخاص مقربين من **أردوغان** حيث تم توقيفهم على ذمة التحقيق، وسرعان ما تطورت الأمور، وتم اعتقال ثمانية أشخاص ذات علاقة وطيدة بقيادات الحزب، وما زاد في وتيرة الأجواء السياسية في البلاد أن حملة الاعتقالات على خلفية الفساد المالي، شملت ثلاثة من أبناء الوزراء، وعمدة من الحزب الحاكم، ورجال أعمال لهم علاقة بمسؤولي الحزب، فوجهت إليهم تهمة تتمثل في التورط في الفساد، وتزوير وتبييض أموال في إطار ثلاث قضايا مرتبطة بصفقات عقارية عمومية، وتحويل أموال

(1) « عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص ص ١٠٠-١٠١ »

وذهب بين تركيبا إيران الخاضعة للحظ الدولي، والتزوير في قضايا مرتبطة بقضايا الفساد المالي، حيث وجهت لأبناء المسؤولين تهم تتعلق باستغلال النفوذ¹

وهذا ما أدى إلى سخط الشارع على الحكومة، وتراجع في شعبيته بسبب تصرفات بعض قيادات الحزب، وهذا ما لم يشهده حزب العدالة سابقا، باعتباره معروفا عن قاداته ابتعادهم عن أي شبهات تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وهذا ما أدى إلى مطالبة أردوغان للوزراء الداخلية «الاقتصاد والبيئة إلى تقديم استقالتهم، بعد اعتقال آبائهم، على ذمة قضايا فساد، حتى يتسنى للقضاء التركي التحقيق في التهم من دون التأثير بمناصب آبائهم أو مكانتهم السياسية في الحكومة²

ومن أهم التحديات التي تواجه حكومة العدالة والتنمية هو التحالف بين مختلف الأطياف والأحزاب السياسية التركية ضد حكومة أردوغان سيكون تهديدا حقيقيا لها في المستقبل، حيث اتفقت الأحزاب على رأسها حزب الشعب، على إسقاط الحكومة بأي وسيلة واستغلال الفرص، والإمكانات لتحقيق هدفها، وتشويه صورتها لتخسر الانتخابات³

وعلى صعيد آخر كانت المسألة العلوية التي لم تجد لها الحكومة حلا بعد عشر سنوات من قدمها، وقد شكل لها تحدي كبير، ومع أن الحكومة أعدت خطة سميت بالانفتاح العلوي⁴ غير أن الجهود لم تعرف تقدما جديا، حيث لم تعترف الحكومة بعد عشرية كاملة بأي مطالب علوي، بل ازدادت سلوكيات التحريض على العلويين، وتهديدهم في العديد من المناطق التركية عبر التأشير على منازلهم بعلامات فارقة وتوجيه رسائل تهديد⁵

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

لقد واجهت الحكومة الكثير من الضغوطات الخارجية، إلى أثرت على سياستها في المستوى الإقليمي خاصة بعد أن أثار المجلس الأوروبي قضايا كثيرة تؤثر على الموقف السياسي خاصة في

¹ محمد مصطفى شحاتة، مرجع سابق، ص 230.

فرصة تركيا إلى الانضمام إلى المجلس الأوروبي، فقد انتقد النواب الأوروبيون ببطء وتيرة الإصلاح في تركيا، فقد أشار النواب حول مخاوف بشأن أوضاع الأقليات الدينية والفساد والعنف ضد المرأة، ومحاولة تقويم جهود الحكومة الإصلاحية في المفوضية الأوروبية¹

وقد وجه الاتحاد الأوروبي تحذيرات للحكومة حول التجاوزات والتراجع في الحريات، مثل محاكمة الصحفي الأرمني التركي، الذي حكم عليه بالسجن ستة أشهر، مع وقف التنفيذ بسبب تصريحات حول قيام الدولة العثمانية التركية بإبادة جماعية للأرمن² أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد حذر مفوض شؤون توسعة الاتحاد الأوروبي، الحكومة من أنها بحاجة إلى الإسراع في تنفيذ وعودها وجهودها الإصلاحية، وفق معايير الاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعل الحكومة تقع في إشكالية خاصة أن سياسة الحزب التي كانت مبنية على الحريات الديمقراطية،³ وقد انتهكت هذا المبدأ، وهو ما لا يتماشى مع المعايير الأوروبية وقد تكون حجر عثر أمام انضمامها للاتحاد الأوروبي، وقد تطول المدة التي كانت الحكومة رسمتها في برنامجها كتاريخ للانضمام للاتحاد⁴

أما مع الولايات المتحدة الأمريكية فان الحساسية لازالت قائمة بسبب رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية الدخول للأراضي التركية في حملتها على العراق⁵، فرغم أن سياسة القوة الناعمة التي انتهجها الرئيس الأمريكي بـباراك أوباما⁶ واختياره تركيا لتكون أول المحطات التي يزورها في العالم الإسلامي، إلا انه سعى من خلال أعضاء الكونغرس الأمريكي لإصدار اعتراف أمريكي رسمي بمجازر الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق الأرمن، وبذلك أدى إلى تقييد الانفتاح الأمريكي على تركيا، وضغطت الخارجية الأمريكية على تركيا حول الملف العراقي وحول حب العمال الكردستاني، وقد تسببت الخلافات التركية الإسرائيلية بعد حادثة سفينة الحرية التي كانت موجهة لفك الحصار عن غزة في صعوبات محلية عميقة بالنسبة للإدارة الأمريكية، كذلك التقارب التركي الإيراني، والاتفاق الذي وقعته إيران مع تركيا

¹ زينب أبو سنة، تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2006، ص 134.

² هاينكس كرامر، مرجع سابق، 312.

والبرازيل حول مفاعل تخصيب اليورانيوم، وما تبعه من رفض تركيا لقرار مجلس الأمن الدولي في فرض عقوبات أخرى على إيران في ٢٠١٢، وهو ما جعل تركيا في موقع معاد للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، وهو ما جعل الخارجية الأمريكية تتعامل مع تركيا بخطوات أكثر حذر، خاصة بعد التحول الأيديولوجي الذي شهدته تركيا وأمريكا إبان الحرب الباردة، وتغيير وجهتها في إقامة تحالفات جديدة مع الصين وإيران، جلب لها مشاكل على مستوى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وأمريكا، فضلا على بعض الدول العربية كمصر والأردن والمملكة العربية السعودية^١

أما على الصعيد الإقليمي فالأجواء متوترة بين سوريا وتركيا، اثر القصف المدفعي من قوات النظام السوري باتجاه الأراضي التركية، الذي اوجب اتخاذ قرار رسمي بالرد، وبخطورة التوسع في الصراع، فرغم الجهود الدولية التي تسعى إلى إيقاف حدة التوتر بين البلدين، وكل هذا الصراع راجع إلى إسقاط القوات السورية للطائرة تركية التي اتهمتها بالجوسسة، كذلك على خلفية دعم أنقرة للاحتجاجات ضد النظام السوري، فقد حرصت سوريا على تصعيد حدة التوتر مع تركيا بسبب هدفين إخراج تركيا على الساحتين الداخلية والخارجية، وتضييق مساحة المناورة وهامش الحركة المتاحة أمامها بسبب دعمها الواضح للمعارضة السورية. يظهر تركيا في صورة العاجزة عن اتخاذ إجراءات فورية لحماية مصالحها وأمنها، خاصة بعد قصف مخيمات السوريين على الحدود في تركيا ما أسفر عن مقتل الكثيرين، فتركيا لا تستطيع الرد على سوريا بعمل عسكري منوذة وهذا ما يزيد استفزاز سوريا للأتراك، فضلا على أن أي عمل عسكري تركي ضد سوريا يؤدي إلى تصعيد التوتر في العلاقات مع إيران الحليف الرئيسي لسوريا، لاسيما أن إيران وجهت انتقادات إلى تركيا في السياسة التي تنتهجها ضد سوريا، واتهمتها بخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وتحذيرها من أن تسوء العلاقة بين البلدين^٢ وهذا ما جعل

^١ - محمد عباس ناجي، تركيا في مواجهة خيارات صعبة متحصل عليه

www.aljazeera.net/opinions/pages/978d5936-b6db-4281-80e8-oc53c1117f91

تركيا تقع في امتحان صعب فقد تدهورت العلاقة بينها وبين سوريا كما أن توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال قائما والتهديد الإيراني¹

أما على مستوى العلاقات الإسرائيلية مع تركيا، فقد زاد الضغط الإسرائيلي عليها مقارنة بالفترات السابقة خاصة بعد تزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية في **مجلس** (وتوجد حادثة أخرى هي عندما ثار رئيس الوزراء التركي على الرئيس الإسرائيلي في المنتدى الاقتصادي في **مجلس**)، حول الحرب على غزة، وقد تسبب ذلك برفض إسرائيل بقيام أردوغان بزيارة رسمية لقطاع غزة في **مجلس**)، وهو ما أدى إلى إلغاء تركيا لمشاركة سلاح جو الإسرائيلي للتدريبات السنوية التي كان مرتقبا إجرائها في أكتوبر **مجلس**) والتي تقيمها تركيا مع إيطاليا وأمريكا وقوات حلف الناتو، وهو ما أدى أمريكا إلى إلغاء التدريبات كلها نتيجة للموقف التركي²

وفي جانفي **مجلس** (عرفت السياسة الإسرائيلية لهجة حادة في التعامل مع الدبلوماسية التركية حيث استدعي نائب وزير الخارجية الإسرائيلي **مجلس** أداني أيلون **مجلس** السفير التركي، وحمله رسالة احتجاج على الفحوى المعادية لليهود في احد المسلسلات التركية وتحول إلى أزمة دبلوماسية، حين أهان السفير التركي عندما وضعه في كرسي اقل انخفاضا من الكرسي الذي يجلس عليه، وطلب من الإعلام اخذ صورة له وهو جالس على ذلك الكرسي، بالإضافة إلى أن العلم الإسرائيلي هو الوحيد الذي كان موضوعا على الطاولة³)

وقد خلف هذا التوتر الظاهري في العلاقات التركية الإسرائيلية، تراجعاً في العلاقات الخارجية والدفاعية، فقد أغلقت تركيا قواعدها الجوية في موجة الطائرات العسكرية الإسرائيلية، كما شهدت السياحة الإسرائيلية نحو تركيا تراجعاً كبيراً، فقد تأثرت تركيا من خلال السياسة الإسرائيلية في تأثيرها على علاقاتها مع الولايات المتحدة، ذلك من خلال اللوبي اليهودي القوي في أمريكا، كما أثرت عليها من

¹ - شيماء أحمد منير، رؤية مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة متحصل عليها

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=97158&eid=2026

استغلال النفوذ اليهودي داخل الاتحاد الأوروبي، مما وضع عراقيل جديدة أمام تركيا للانضمام إلى دول الاتحاد، ومما زاد حدة التوتر على تركيا والضغط عليها من طرف إسرائيل هو التصريح الذي أدلى به قائد القوات البرية الإسرائيلية على ⁴أردوغان بأسلوب عنيف متهما الأتراك بقيام مذابح ضد الأرمن، فضلا عن احتلال شمال قبرص¹

وبهذا بدأت تنهار السياسة التي رسمها ⁴أحمد داوود وغلوه التي تتمثل في النظرية الصفرية أي لا وجود مشاكل مع دول الجوار، فبعد مدة من تحقيق هذه النظرية بدأت تتغير الأحداث على المستوى الإقليمي والدولي أمام تركيا، لتجعل تلك التحديات تعود من جديد بصيغة جديدة وقد تبدوا أكثر تعقيدا من التي سبقها²

ومن جهة فقد وجهت الكثير من المنظمات الدولية والدول الغربية وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي انتقادات شديدة للقيود التي تفرضها حكومة العدالة والتنمية، على مواقع الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وذلك مع تزامن كل أزمة سياسية تواجهها تركيا، خاصة مع التظاهرات التي جاءت احتجاجا على قضايا الفساد التي تم الكشف عنها، وأصدرت إدارة حرية الإعلام بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، بيانا ذكرت فيه أن على تركيا إصلاح قانون الانترنت المعمول به بعد حجب أكثر من * ألف موقع الكتروني، عقب الكشف عن قضايا الفساد، وهو ما يقدم دليلا على أن الحكومة تسعى لإسكات أصوات المنتقدين وأنها بصدد فرض مزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير³

كما وجهت لجنة حماية الصحفيين والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية انتقادات حادة للسلطات التركية، لما تفرضه من قيود شديدة على كافة وسائل الإعلام معتبرة أن تركيا سجن رقم واحد على المستوى العالم فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، سواء على شبكة الانترنت أو فيما يرتبط بحبس الصحفيين، رغم محاولة الحكومة التركية لتبرير الأسباب القمعية التي تنتهجها ضد المواطنين وأرجع

¹ HENRY.BARKEY, THE EVOLUTION OF TURKISH FOREIGN POLICY IN THE MIDDLE EAST, FOREIGN POLICY PROGRAMME. P6. WWW.TESEV.ORG.TR.

المسؤولون الأتراك، أن السبب وراء التظاهرات هي مواقع التواصل الاجتماعي التي تمثل الأداة الرئيسية التي تستخدمها المعارضة من أجل الدعوة إلى التظاهرات، كل ذلك في هيمنة حزب العدالة والتنمية على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وتشديد الرقابة على القنوات الخاصة، والصحف التركية، وتعمل الحكومة على تشديد الرقابة على هذه المواقع وهو ما أنتج تداعيات عديدة مثل فرض قيود صارمة على الانترنت من خلال إصدار قانون تنظيم الانترنت في **مجى**، وقد أصدرت تعليمة بمنع الصحفيين من الدخول إلى المباني الحكومية ومؤسسات الشرطة¹

¹ - سحر ضياء الدين، إدانات دولية لتقييد حكومة أردوغان لحرياته/متحصل عليها www.alwafd.org

المبحث الثالث: مستقبل حكومة حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: تنامي دور الحزب داخل الحكومة

لقد قدم حزب العدالة والتنمية نجاحات لم تشهدها تركيا في الحكومات السابقة من خلال قياداته التي تتميز بالكفاءة، لكنه الآن أمام معضلة حقيقية، حيث انه لا يحق لأي نائب أو وزير البقاء في منصبه لأكثر من ثلاث عهديات، بموجب القانون الداخلي للحزب، ويعد هذا تحدياً أمام حزب العدالة وأردوغان، حيث لن يكون بوسعه حين بلوغ الانتخابات العامة في ٢٠١٤، الاستمرار في رئاسة الحكومة لعهدية رابعة، إضافة إلى * نائب آخر، وهذا قد يكون له عواقبه على قوة الحزب ومستقبله، ودور ومستقبل رئيس الحزب والحكومة، ومحركها الأساسي أردوغان، وبذلك تقدم مجموعة من أعضاء الحزب، إلى إعادة تعديل المادة (*) من قانون الداخلي للحزب والتي تسمح بالترشح مرة أخرى/

فخروج هذا العدد الكبير من كبار قادة الحزب من سباق الانتخابات البرلمانية، دفع أردوغان إلى دعوة الزعماء السياسيين، الذين لا تختلف آرائهم ومواقفهم كثيراً عن الخط السياسي لحزب العدالة والتنمية، مثل حزب صوت الشعب، والرئيس السابق للحزب الديمقراطي، للانضمام للحزب، واستجاب كلاهما لدعوة أردوغان^١ حيث انضم رئيس حزب صوت الشعب وعدد من قادته، وتم إلغاء الخُبة/

فقد كان الهدف من وضع مادة في النظام الداخلي تمنع أعضاء حزب العدالة والتنمية من الترشح للفترة الرابعة هو الحيلولة، دون احتكار المناصب من قبل كبار السن، وفتح المجال أمام السياسيين الشباب للتقدم في سلم القيادة، بعد أن تأكد مؤسسوا الحزب أن الشعب التركي سئم من رؤية القادة السياسيين أنفسهم لعقود من الزمن، وأنه يرغب من تغيير، وبسبب هذا جعل مؤسسوا الحزب مادة قانونية تضبط الترشح/

^١ - إعلان الطيب نحاس، ثلاث سيناريوهات تنتظر مستقبل أردوغان/ متحصل عليه

www.studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144177293518959.htm

ان الأوضاع الداخلية للحزب والخارجية على مستوى السلطة تحتم على أردوغان مواصلة العمل السياسي، من أجل المصلحة العامة خاصة وأنها توجد نقطة سيمر بها الحزب وهي تحديد خليفة أردوغان. باعتبار الرجل الوحيد الذي يجمع كافة أعضاء الحزب تحت زعامته بلا نزاع، وطغى دوره بسبب شخصيته القوية، وتحول الحزب خلال سنوات إلى حزب أردوغان، ومن أجل بقاء الحزب وزيادة دوره داخل الحكومة فيوجد خياران فالحل الأول وهو الأقل تعقيدا من ناحية الاحتمالات وأكثر وضوحا من ناحية المخرجات وهو فوري وآمن ومضمون النتائج، ويقضي استمرار رئيس الجمهورية في منصبه واستمرار رئيس الحكومة في منصبه.

فرئيس الجمهورية عبد الله غول يستطيع إعادة الترشح لمنصب الرئاسة بعد انتهاء دورته الحالية، وذلك اعتمادا التعديلات الدستورية التي جرت في 2007، التي حددت العهدة الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وأما رئيس الحكومة فهو سيكون بحاجة لتعديل المادة (10) من القانون الداخلي للحزب وهو التعديل الذي يمكن إجراءه بسهولة من قبل الأمانة العامة للحزب.

وفي ظل هذا السيناريو سيتم المحافظة على دور الحزب كفاعل رئيسي ومسيطر في النظام السياسي التركي، ودور كل من أردوغان و غول في هذا النظام، ويسمح بتماسك الحزب قبل الدخول إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

أما الحل الثاني فهو ضعيف لكنه يبقى محتملا، بسبب موقف عبد الله غول ومن الممكن أن يصبح الأكثر ترجيحا بسبب اختلاف غول و أردوغان في الاتفاق على التوجه القادم، فوفق لهذا السيناريو فان أردوغان يترشح للرئاسة ولكنه يضع رجل من دائرته الضيقة في رئاسة الوزراء بدلا من غول مما سيؤدي إلى وضعه خارج المعادلة السياسية حتى الانتخابات البرلمانية، باعتبار أن رئيس الوزراء يجب أن يكون عضوا في البرلمان.

وبذلك سارع الكثير من قيادات حزب العدالة والتنمية إلى وضع حلول، واستقر بهم الحال إلى ترشيح **أردوغان**، حيث أعلن مسؤولون كبار في العدالة والتنمية أن غالبية نواب الحزب، صوتوا في اقتراع سري لصالح ترشح رئيس الوزراء **أردوغان** في أول انتخابات رئاسية مباشرة في تركيا، وهذا الاقتراع يأتي كاختيار غير رسمي لمستوى تأييد داخل الحزب لترشح أردوغان للرئاسة، وهو الإجراء الذي يعني تخليه عن رئاسة الحزب، لكنه وحده هو من سيتخذ القرار بشأن ترشيح¹

وقد بقي موقف **عبد الله غول** متحفظاً حول مستقبله السياسي وحول ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية، وقد جاءت هذه الخطوة في الوقت الذي بدأ فيه جهود **أردوغان** لتدمير معنويات منافسيه المحتملين في تلك الانتخابات²

فان الكثيرين يرون أن بقاء **أردوغان** في واجهة المشهد السياسي التركي، ضماناً للاستمرار، ونجاح مشروع تركيا الجديدة بقيادة العدالة والتنمية، من خلال المدة الزمنية التي قضاها في الحكم والتي جعلته يتمتع بخبرة كبيرة على المستويات الداخلية والخارجية، فهو كغيره من زعماء الأحزاب التاريخيين في العالم يمتلك الرؤية والوضوح والشرعية والكاريزما أكثر من غيره، فقد كانت استطلاعات الرأي التي أجريت في نهاية **أردوغان** (أن نسبة التصويت في الانتخابات ستفقد) إذا غاب **أردوغان** عن قيادة الحزب، فيرى أن حزب العدالة والتنمية لم يصل بعد لنهاية مشواره وتحقيق رؤيته، وما زال أمامه الكثير لينجزه، ومن أجل زيادة الأداء داخل الحكومة، والحفاظ على الحزب³

وليس في ترشح **أردوغان** للرئاسة وقيادة الحكومة أي مانع قانوني تركي، سوى النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية الذي حدد مدة المناصب الإدارية رئاسة البلدية، والنيابة والوزارة بثلاث عهديات متتالية ويمنعون من الرابع⁴

¹ - سونر كاجابناتي، جيمس جيفري، تحولات تركيا + ، ، ، سيناريوهات سلطة أردوغان، معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى/ متحصل عليه www.annaharkw.com/annahar/articles.aspx?id=431315&date=27012013

² - سعيد الحاج، أردوغان والعدالة والتنمية، كاريزما القيادة أم تسلط فرج/ متحصل عليه www.akhbarturkya.com/?p=11960

فقد اعتبر قادة الحزب مدافعون عن أردوغان أنه يجب تعديل المادة (٣٠) باعتبارها ليست نصا مقدسا، حتى يتحكم بمستقبل حزب العدالة والتنمية، وأن هذه التعديلات محتمة من أجل المصلحة

المطلب الثاني: تراجع أداء الحزب داخل الحكومة

أن حزب العدالة والتنمية التركي تأسس من طرفه رجب طيب أردوغان و عبد الله غول ورفقائهم المنشقين من تياره اركانهم ودخولهم الساحة السياسية والحصول على لقب الحزب الحاكم منذ فوزه بالأغلبية الساحقة في الانتخابات النيابية في نوفمبر (٢٠١١)، وبعد أن وضع الحزب بصماته من خلال النجاحات التي حققها في مختلف الميادين، وخروجه من جميع المعارك الانتخابية التي خاضها بالفوز، ولم تتآكل شعبيته، رغم السنين التي قضاها في الحكم، لكنه وصل إلى منعطف خطير هو الذي سيحدد مستقبل الحزب في السلطة

فبعد إعلان أردوغان نيته في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية وقعت حساسيات له مع عبد الله غول وبعض قيادات الحزب، وهو ما أدى إلى وقوع أزمة داخلية للحزب، فقرار غول حول مستقبله السياسي ستكون انعكاسات على حزب العدالة والتنمية سواء كان ذلك القرار بمواجهة أردوغان وهو القرار الذي لا يحبذهُ أو مواصلة العمل السياسي في حزب جديد

فرئيس الجمهورية التركي عبد الله غول يمتلك شعبية كبيرة لا يستهان بها وتضاهي شعبية أردوغان فهما رفيقا درب ونضال ديمقراطي طويل والعلاقة بينهما مبنية على مر السنوات السابقة، وعبد الله غول يفضل أن يبقى الحزب متماسك ولا يريد أي انشقاقات وهذا حسب الخبراء السياسيين، لأنه في حالة انشقاكه عن الحزب فان ذلك سيضعف الحزب أما التيارات العلمانية والقومية التي فشلت في إسقاط الحزب في كل محاولاتها

ولعل المشهد الذي لن ينسأه التاريخ في علاقة **أردوغان** و**أردوغان** حين صرح **أردوغان** في اجتماع الكتلة البرلمانية للحزب وقام بترشيح **عبد الله غول** لمنصب رئيس الجمهورية وبذلك من المتوقع أن يرد **عبد الله غول** الدين ويتنازل عن حقه في الترشح⁽¹⁾ في حالة عدم وصول **أردوغان** و**أردوغان** اتفاقاً إستراتيجية مشتركة حول الانتخابات الرئاسية، ورغبة **غول** في مواصلة مسيرته السياسية⁽²⁾ ورفضه التنازل لـ **أردوغان** الترشح أمام الرئاسة سيصعب الأمور ويزيد حدة التوتر بينهما، ويؤدي إلى فقدان الحزب التوازن، خاصة وان الظروف السياسية في تركيا ليست مثل التي كانت في **عبد الله غول**

فنتائج الانتخابات المحلية أظهرت أن الشعب التركي يريد من الحكومة الاستمرار، وقد وضعت الثقة في **أردوغان**، والصدام بين الرجلين قد يؤدي إلى تراجع دور الحزب كفاعل رئيسي في الدولة، ويفتح المجال أمام جماعة **فتح الله غولين** التي تحاول فرض وصايتها على الإرادة الشعبية خاصة أنها تتمتع بنفوذ كبير داخل تركيا، وقد يذهب **أردوغان** في حالة رغبته مواصلة مسيرته السياسية في حزب آخر غير حزب العدالة والتنمية وقد يكون هذا حزبا جديدا ينضمون له أطراف من حزب العدالة والتنمية، إلا أن هذا الخيار غير مضمون العواقب ويعني انه سيخوض مغامرة قد ينجح أو يفشل، ولكن هذا القرار قد يكون مستبعدا، مقارنة مع شخصية **عبد الله غول** وبهذا من المتوقع حول مستقبل **أردوغان** و**أردوغان** السياسي حسب طبيعة الأوضاع السياسية الداخلية للحزب، خاصة وأن حزب العدالة والتنمية تفوق على خصومه بفارق كبير في الانتخابات المحلية⁽³⁾، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن المعركة الرئاسية ستكون بنفس الشاكلة، فمن المنتظر أن تكون أكثر صعوبة نظرا لإخلاف المعطيات والتي تتطلب أن يحصل أي مرشح على أكثر من **50%**، أمن الأصوات، وهو أمر ليس سهل خاصة في ظل الاستقطاب

¹ - اسماعيل باشا، غول ومستقبل السياسي، جريدة ايلاف، العدد **100**، (الأحد **10**) أبريل **2014** . متحصل عليه: www.elaph.com/web/newspapers/2014/4/894626.html

² - أسامة الشريف، أردوغان وغول خلاف حول مستقبل تركيا، مجلة الأيام، العدد **100**، (جانفي **2014**)، (البحرين) متحصل عليه: www.alayam.com/writers/8730

السياسي والاجتماعي الحاصل في المجتمع التركي، وكذلك الخلافات التي تجري داخل الحزب، خاصة بعد التعديل الدستوري الذي أجري في ٢٠٠٢ (على القوانين المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية، فبعد كان يتم انتخابه من قبل البرلمان ولمدة سبع سنوات، أصبح يتم انتخابه بموجب التعديل من قبل الشعب مباشرة ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ونتائج الانتخابات الرئاسية القادمة لن تكون مضمونة كالانتخابات السابقة المحلية والتشريعية، فمقاعد حزب العدالة والتنمية التي ستصوت لصالح أردوغان أو عبد الله غول في حالة إعادة ترشيح نفسه للرئاسة لن تكون كافية لضمان فوزه من الدورة الأولى، وان حدث انشقاق داخل الحزب بين أردوغان و غول فإن النتائج ستكون سلبية لكلا الطرفين ويؤدي إلى تراجع الحزب بعد سلسلة النجاحات التي حققها

أن ما يحاول أردوغان تأسيسه في السياسة التركية خلال الانتخابات الرئاسية القادمة سيواجه مخاطر كثيرة تؤدي بالحزب إلى الانحراف والانشقاق داخل صفوفهم، كما أن الوضع الجديد الذي يسعى فريق أردوغان إلى فرضه على الساحة السياسية، ففي حالة تولي رئاسة الحزب بعد أردوغان زعيم لا يتمتع بشخصية قوية لن يكون من السهل أن يتقبل هذا الزعيم الجديد إلغاء شخصيته والرجوع إلى رأي أردوغان كما أن أعضاء الحزب سيصعب قبولهم لزعيم لا يتمتع بشخصية قوية

وهذا ما يجعل المجال مفتوحاً أمام المعارضة التي لن تجد فرصة أفضل من هذه في استغلال الوضع القائم داخل الحزب، خاصة جماعة فتح الله غولين التي لها نفوذ كبير داخل مؤسسات الدولة والمتمثلة في القضاء وسلك الشرطة والإعلام إضافة إلى الشركات الاستثمارية العلمانية التي تدعم فتح الله غولين، كذلك حزب الشعب الجمهوري التيار السياسي العلماني الذي يعتبر الأقرب إلى الجمهورية الكمالية، وحزب الحركة القومية اليميني المتطرف، وجماعة الأكراد داخل البرلمان وخارجه، فهذه الإستقطابات تمثل تحدياً لمستقبل حزب العدالة والتنمية، إذ أن الخطر الكبير الذي يهددهم هو فتح الله غولين الذي يمتلك نفوذاً داخل تركيا وخارجها، وأردوغان و غول يعرفان هذا النفوذ ونطاقه، ف

أغولين^٤ ساعدهم في كل الاستحقاقات الانتخابية التي خاضتها العدالة والتنمية منذ (٢٠٠٩)، حيث يقدر عدد الأصوات التي تخضع لتوجهاته بأكثر من مليون شخص، وفي تقديرات أخرى مليوني شخص، حيث يمتلك نفوذ ضخم بين الشباب وطلبة الجامعات بسبب مئات المدارس والجامعات التي يمتلكها، إضافة إلى الهيمنة الإعلامية، والدليل الكبير على نفوذ أغولين^٤ ظهر مع التسجيلات الصوتية لأردوغان مع وزراءه، كذلك قضية الفساد التي فجرها وتم بسببها إقالة أربع وزراء بسبب تورط أبناءهم في قضايا فساد^٥ وبهذا فان مستقبل العدالة والتنمية في حالة انشقاق داخلي قد يؤدي إلى تراجع أداءها ونفوذها داخل السلطة، خاصة مع المؤامرات التي تحاك ضد قادتها^٦

وقد استبعد عبد الله غول^٤ أن يحصل أي تبادل بينه وبين رئيس الوزراء أحمد رجب طيب أردوغان^٤ ومشيرا انه ليس لديه مخططات ثابتة لمستقبله السياسي، رغم أن عبد الله غول^٤ هو المرشح الوحيد لمنصب رئيس الوزراء في حالة تنازله عن حقه في الترشح لعهدة رئاسية أمام أردوغان^٤ فقد رفض نمط الثنائي بوتين^٤ وميدفيديف^٤ واعتبره أن مثل هذه الصيغة لا تمثل الديمقراطية^٧

أما على الصعيد الخارجي فان وضع تركيا في الإقليم بعد تغير في السياسة التركية يتوقف على التغير في هيكل السلطة داخل تركيا، خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، وهنا نرى اتجاهين، اتجاه رأي حزب العدالة والتنمية لا يزال قائم، حيث أن الكتلة التصويتية للحزب تشمل العناصر المرتبطة به إيديولوجيا، وهي لا تزال متماسكة وتلك التي ترتبط بمصالح اقتصادية، ولم تتضرر في الفترات السابقة من سياسات اردوغان الخارجية^٨

لمن ما يؤثر في المراحل القادمة على حكومة العدالة والتنمية خاصة من ناحية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، هو الخطوات التي قام بها اردوغان في إبرام صفقات لشراء الأسلحة من الصين وهي الاتفاقية التي خرقتها اردوغان، حيث يمنع لأي عضو في حلف الناتو شراء الأسلحة إلا من

^١ - سميح الكايد، أزمة أردوغان^٤ و أغولين^٤، تهدد مستقبل العدالة والتنمية متحصل عليه

www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4c11-9c10-1227416d1732/1dd4f1e4-bf55-4ce5-9bb4-41521f26c4e0

الدول التي هي أعضاء في الحلف، وبذلك قام بتحدي الولايات المتحدة الأمريكية وهو أدى إلى عودة التوتر بينهما، وحزب العدالة والتنمية ليس مستعداً لأي مشاكل من الناحية الخارجية خاصة في هذا الوقت بالذات، فهو يسعى إلى حل مشاكله الداخلية على مستوى الحزب وعلى مستوى تركيا داخلياً، خاصة في ظل المؤامرات التي تحاك ضده من طرف القوى السياسية والعلمانيين¹

فالوضع الحالي في إقليم الشرق الأوسط لا يسمح بتوسيع في السياسة التركية أو باستمرار وضع تركيا كدولة مهيمنة في الإقليم، خاصة وأن سياسة واشنطن اتجاه الإقليم تمر بعملية إعادة تعريف للأولويات والسياسات² كما أن روسيا أصبحت تمارس تأثير ملحوظ في المنطقة، وكذلك دول الخليج تختلف مع السياسات التركية في المنطقة، خاصة وأنها لا تخدم مصالحها، وبالتالي لا تتوفر لتركيا الشرعية المطلوبة كاستمرار في سياساتها الحالية في المنطقة³

فالتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط لها تأثير ملموس على مستقبل وضع تركيا لاسيما التقارب الإيراني والأمريكي والذي من المتوقع أن يكون له تأثير على الرؤية الإيرانية لتركيا، وأن أي اعتراف بإيران من واشنطن كدولة صديقة لها سيترتب عليه خصم من دعم الأمريكي لتركيا⁴

¹المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، التحولات المحتملة في السياسة الخارجية التركية اتجاه إقليم الشرق الأوسط، القاهرة (+)، ص ٤٠

الخاتمة:

من خلال الدراسة التفصيلية للموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي

يتحقق الاستقرار السياسي وفقا لتطبيق معادلة ثالوث الاستقرار المتمثلة في الأمن والتنمية والتكامل مع عنصر الشرعية، خاصة مع تواجد قيادة تعمل في ظل تفاعل شخصية القائد والإتباع وخصائص العمل السياسي والنسق التنظيمي والسياق الثقافي المحيط وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف المنوطة بالجماعة بأكبر قدر من الفاعلية، مع تركيز درجة كبيرة من الرضا وتماسك الجماعة

إن ما يميز تجربة حزب العدالة والتنمية في القيادة السياسية بالمرونة خاصة في ظل العلمانية التركية التي تطمح إلى إزالة الرموز الدينية من المجال العام وخاصة في مجالات التعليم والحكومة والبيروقراطية والمؤسسة العسكرية، وهذا الإلتباس ينبع في الحقيقة من صيرورة بناء الأمة التركية الحديثة، حيث تأسست جمهورية تركيا على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وليس على أساس التراكم التاريخي والحضاري لميراث هذه الإمبراطورية

رأى مؤسسو تركيا أن الإسلام عقبة أساسية أمام التقدم، وأن أول مهمة تواجههم هي الحيلولة دون تأثير الإسلام على الجماهير، حيث كان يعتقد كمال أتاتورك أن الإسلام لا ينبغي أن يترك لسبيله بل لابد من أن تتم السيطرة عليه، كما كانوا يعتقدون أن إسلاما متوافقا مع الحداثة من شأنه أن يكون مفيدا لبناء تركيا الحديثة

وبصفة عامة، يمكن القول أن القيادة الحاكمة وقيل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، كانت لا تحبذ السياسة الديمقراطية، لأنها تحمل بعض المطالب الشعبية ذات الصبغة الإسلامية والتي تتعارض مع القيم الجمهورية

وفي عهد ما بعد إنتخابات تركيا لعام (٢٠١١) حدث تحولاً جذرياً في المشهد السياسي، وذلك لأن الأحزاب السياسية التي تشكلت الحكومة فقدت معظم التأييد الشعبي، وقد استفاد حزب العدالة والتنمية من ذلك، دون أن يحتاج إلى عقد أول مؤتمراته أو تقديم عرض تفصيلي لبرنامجها السياسي، الذي حصل على أغلبية برلمانية لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا الحديث/

لقد أدت ايديولوجية المؤسسة العلمانية وهيكلتها البنوية إلى حصول بعض التمييز السياسي والثقافي والإقتصادي، لذلك استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق النجاح و إعادة الإستقرار إلى تركيا من خلال

« أولاً حل مشكلات الحقوق والحريات المتراكمة/

«ثانياً تحقيق التنمية الإقتصادية مع توزيع عادل للثروات/

« ثالثاً تبنى سياسة خارجية جديدة مبنية على أساس تصفير المشكلات مع دول الجوار/

لقد إنتهجت حكومة العدالة والتنمية إستراتيجية داخلية طمأنت العلمانيين عبر ضمها في حكومتها الجديدة شخصيات غير مرتبطة بالإسلام/ وأكد الحزب أن موقعه هو يمين الوسط، ولم يخرج الحزب عن مبادئ كمال أتاتورك والعلمانية حيث وافق على شن حرب على الأكراد في الحدود العراقية/ وأكد عدم الرضا على شنها هجوم ضد معاقل حزب العمال الكردستاني، رغم أن الأكراد عرفوا حقوق كثيرة لم يتمتعوا بها في الحكومات السابقة، وساهموا في وصول حزب العدالة والتنمية للحكومة، لكن أي تمرد على الحكومة أو محاولة القيام بحركة انفصالية تواجهها الحكومة بالرد العنيف مباشرة وهذا وفق مبادئ العلمانية، كما قامت حكومة العدالة والتنمية بتحجيم المؤسسة العسكرية والجيش الذي يدعم الأحزاب العلمانية والقومية/

كما أن الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها حكومة العدالة والتنمية، عجلت في عودة الإستقرار إلى تركيا و إنعاش المؤسسات الإقتصادية وارتفاع الدخل الفردي، وهذا ما زاد من شعبية الحزب واستمراره

في السلطة والقيام بإصلاحات أخرى على مستوى مؤسسات الدولة والهيئات المختلفة، وهذا بفضل المرونة التي انتهجتها

وعلى الصعيد الخارجي استطاعت الحكومة أن تكون قوة إقليمية وحافظت على علاقات جيدة مع دول الجوار والإتحاد الأوروبي، كما حافظت على علاقتها مع إسرائيل رغم الصعوبات والتوترات الموجودة بينهما، والولايات المتحدة الأمريكية لم تعارض السياسة التركية، ورحبت بها على مستوى الإقليمي وحتى الخلفية الإسلامية لقيادات حزب العدالة والتنمية لم تؤثر على سياسة أمريكا اتجاه حكومة العدالة والتنمية و ذلك لتميزها بالتوازن

إن تقييم نجاح العدالة والتنمية في إيصال تركيا إلى الإستقرار وإلى ما هي عليه الآن لا يكون فقط بالتركيز على شخصية رجب طيب أردوغان القيادية وغيرها من العوامل الظرفية فقط بل نجد التحول البنيوي والإيديولوجي الذي وقع في السياسة التركية، إضافة إلى حنكة قادة حزب العدالة والتنمية والذين استفادوا منها من خلال تجربتهم في حزب الرفاه و حزب الفضيلة

إن مبادئ الحزب المستقاة من الإسلام وعدم تعارضه مع العلمانية سهل الطريق للقيام بكل الإصلاحات الحكومية، حيث استطاع أن يحدث تغييرا جذريا في الدولة لم تشهده منذ رحيل مصطفى كمال أتاتورك؛ فقد تم أبعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي وتم إدخال قوانين جديدة على صعيد النظام القضائي، وتم إنصاف الأكراد في عدد من الأمور أهمها البث الإعلامي والحديث عن القبول بالهوية المزدوجة للمرة الأولى في تاريخ تركيا

إن حزب العدالة والتنمية وعلى رأسه زعيمه رجب طيب اردوغان يمتاز بمرونة عالية قل نظيرها أو تكاد منعدمة في اغلب الأحزاب والكتل والحركات الإسلامية في الشرق الأوسط حيث مكنته هذه المرونة من تقوية الفرصة وبالأطر القانونية على المؤسسة العسكرية، واستطاع تمرير كل القوانين التي أراد تغييرها في الدستور مما ساعد على تقوية دور المؤسسة العسكرية

وتتجلى هذه المرونة في إدعاء قادة العدالة والتنمية انه ليس حزبا إسلاميا مع قناعتهم التامة أنهم يطبقون مبادئ الشريعة الإسلامية لكن بسلاسة لتجنب الاصطدام مع القوى العلمانية، وهذا الجانب يحسب لقادة الحزب وليس ضدهم لأنهم عرفوا كيف يتعاملون مع واقع الحال مستفيدين من الدروس والعبر التي عاشتها الحركات الإسلامية التي سبقتهم في السياسة التركية

قد استطاعت حكومة العدالة والتنمية بلوغ ما لم تبلغه أي حكومات سابقة نتيجة لاتخاذ سياسة خارجية معتدلة ساهمت في الاستقرار السياسي داخليا وكسبت التأييد من شعوب العالم، فقد رفضت المشاركة في الحرب على العراق وحاربت حزب العمال الكردستاني في شمال العراق لمنع تكرار الهجمات داخل أراضيها كما عملت الحكومة على تطوير علاقتها مع سوريا في مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية

أهم خطوة عرفتها السياسة الخارجية للحكومة هي قبول سياستها من طرف الاتحاد الأوروبي ولاقت ترحيبا بالإصلاحات التي أجرتها في مختلف المجالات فهذه الإصلاحات التي قام بها الحزب كانت بمثابة إعداد تركيا للدخول في الاتحاد الأوروبي بأقصى سرعة نتيجة لعملية تحديث وتلبية معايير انضمامها إن تخط الحكومة للعقبات الذي يثيرها العلمانيون بين الحين والآخر دليل على النهج السليم الذي ينتهجه قادتها والشعبية التي يحظى بها تزيد يوما بعد يوم ودليل ذلك تجديد الشعب التركي الثقة في الحزب منذ انتخابات (عجم) إلى (عجم) وحتى الانتخابات المحلية (عجم) حيث تم التأكد من ذلك من خلال

(« التجاوب الشعبي مع حزب العدالة والتنمية وحصوله على أكثر مقاعد البرلمان »)

2- نجاح الخطاب الذي ارتكز عليه الحزب حيث حمل الخطاب شقين الأول لرفع

الطبقات المحرومة والثاني تجنب الحساسيات كي لا يغضب الجماعة العلمانية

3- التقرب بحذر شديد من خطوط العلمانية الحمراء مع إعداد العدة لمقابلة كل دعوة

تأمرية بالحجة البالغة والمقنعة/

4- الوقوف في وجه المؤسسة العسكرية التي كان لها السلطة على كل مقاليد الحكم

وهذا قد بين أن تركيا دولة ديكتاتورية وعدوة الديمقراطية وهذا ما عزز في نفوس الغرب أمريكا

ودول الاتحاد الأوروبي أن تركيا أخذت تقترب من الديمقراطية وهذا ما يؤهلها لدخول البيت

الأوروبي/

قائمة المراجع

الكتب

- 1 النعيمي، أحمد ، السياسة الخارجية. الأردن | دار زهران للنشر والتوزيع، 2009/
- 2 أوغلو، احمد داوود ، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الاقتصادي / أنقرة مركز البحوث الإستراتيجية ، 2012/
- 3 أوغلو ، احمد داوود ، العمق الاستراتيجي | موقع تركيا ودورها في الساحات الدولية / الدوحة | الدار العربية العلوم ناشرون، 2010/
- 4 النعيمي، احمد نوري ، النظام السياسي في تركيا / عمان | دار زهران للنشر والتوزيع، 2011/
- 5 مجموع، هاشم نور، سيكولوجيا الإدارة / جدة | دار الشرق، 1991/
- 6 نافعة، حسن، وآخرون، مقدمة في علم السياسة، ج 1، الإيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية / جامعة القاهرة، 2001×2002/
- 7 الحروب، خالد ، التيار والعلمنة الإسلامية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية / فلسطين | معهد ابراهيم ابو الغد للدراسات الدولية، 2007/
- 8 زيا ميرال، جوناتان سن / باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية / بيروت | مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010/
- 9 ستيفن كينزر، العودة إلى الصفر ايران، تركيا ومستقبل أمريكا. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2012.
- 10 السيد علي، سعيد، الوجيز في مبادئ وأصول علم الإدارة العامة / بيروت، 2005/
- 11 تغيان، شريف، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان / مؤذن اسطنبول ومحطم صنم اتاورك / حلب | دار الكتاب العربي، 2011/
- 12 محفوظ، عقيل، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 13 باكير، علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: دار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
- 14 سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية / ط 2، القاهرة | مكتبة النهضة المصرية، 1998/
- 15 جلول، محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية / كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا نحو التقدم / لبنان | مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013/
- 16 شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي / المفاهيم، المناهج، الاقترايات، الأدوات / الجزائر | 1997/
- 17 نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة / لبنان | مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998/

- 18 نور الدين محمد، تركيا الصيغة والدور. الرياض: الريس للنشر، 2008.
- 19 هاينكس، كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. تر: فاضل جتكر، السعودية: مكتبة العبيكان، 2001.
- 20 احمد حسن، ياسر، تركيا البحث عن المستقبل القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006.
- 21 أبو سنة، زينب، تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2006.

الدوريات والمجلات

- 1 حنفي علي، خالد، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد 153، جويلية 2003.
- 2 مقلد، حسين طلال، " تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية. مجلد 26، العدد 1، 2010.
- 3 القمودي، سالم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004.
- 4 سلوم، سعد، نحو صياغة نظرية الاستقرار السياسي في العراق إستراتيجية التكامل بين العناصر اللازمة على أرضية الوحدة الوطنية، مجلة النبأ العدد 08، كانون الثاني 2006.
- 5 السعيد، سعدي، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة المفكر الجزائر، جامعة بسكرة، العدد 10، 2013.
- 6 ملكاوي، عصام فاعور، تركيا الخيارات الإستراتيجية المتاحة الملتقى العالمي الرؤى المستقبلية العربية والشراكة الدولية، الخرطوم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 3 «2» 2013.
- 7 لثيم، فتيحة، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر الجزائر، جامعة بسكرة، العدد 5.
- 8 شحاتة، محمد مصطفى، "الحركة الكردية في العراق وتركيا"، مجلة السياسة الدولية القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 107، جانفي 1997.
- 9 نور الدين، محمد، تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، مجلة المستقبل العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 287، 2003.
- 10 المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، التحولات المحتملة في السياسة الخارجية التركية اتجاه إقليم الشرق الأوسط، القاهرة 2014.
- 11 نوفال، ميشال، "تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 92، 2010.

رسائل جامعية

- 1 بن عبدالله الصفحي، يحي بن موسي، الأنماط القيادية وعلاقتها بإدارة الصراع التنظيمي بالمنظمات الخاصة، رسالة ماجستير إدارة أعمال «الجامعة الافتراضية، المملكة المتحدة البريطانية، 2011.

- 2 جشعان، صالح ناصر، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن 1990 »
رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012/

روابط إلكترونية

- 1 حسين ، محمود محمد، عدم الاستقرار السياسي/ المؤشرات والعوامل/ متحصل عليه
[http:// digital.ahram.eg/articles.aspx?serial=1474227&eid=14130](http://digital.ahram.eg/articles.aspx?serial=1474227&eid=14130)
- 2 مي غيث، إسماعيل، الاستقرار السياسي، متحصل عليه
www.almethaq.info/news/article163.htm
- 3 عمران أحمد، إسماعيل، أنماط القيادة السياسية، متحصل عليه
www.elsyasi.com/article-detail.aspx?id=872
- 4 معوض، جلال عبد الله، القيادة السياسية كأحد مداخل تحديد النظم، متحصل عليه
www.Bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-spot_3886.html
- 5 عزو محمد، عبد القادر، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، منتديات ليبيا 11 ديسمبر 2009/ متحصل عليه
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1256863
- 6 حاج سليمان، رائد نايف، الاستقرار السياسي ومؤثراته/ مجلة الحوار المتمدن/ العدد 2592/ متحصل عليه
www.ahewar.org
- 7 الكاظمي، بخيثة، تجارب اسلامية ناجحة/ حزب العدالة والتنمية التركي. متحصل عليه
www.mesopot.com/dD/atam12/13.htm
- 8 قواص، محمد، أردوغان/ من تركيا العميقة إلى تركيا الخفية. متحصل عليه:
www.alarabonline.org/?id=12512
- 9 خيرى، أمل، حزب العدالة التركي تجربة إصلاحية، متحصل عليه
www.scribd.com/doc/37543356
- 10 طاهري، أمير، مائة عام من أزمة الهوية في تركيا/ متحصل عليه
www.aawsat.com/details.asp
- 11 اوزتورك، ابراهيم، كيف نجحت ثورة تركيا الاقتصادية، متحصل عليه:
www.tb.com/wtb/vb4/showthread.php?2061
- 12 الكاظمي، بشينة، تجارب اسلامية ناجحة حزب العدالة والتنمية التركي/ متحصل عليه
www.mesopot.com/old/adad12/13.htm
- 13 لافي المعايطه، صالح، تركيا الماضي والحاضر والدور القادم، مركز الرأي للدراسات/ متحصل عليه
www.Alraicenter.com/innex-php?option=com
- 14 التجربة التركية. متحصل عليه: www.saharasafaris.org/book/export/html/408.
- 15 محمد نور، طارق، الانقلابات العسكرية التجربة التركية/ متحصل عليه
www.tanweer.sd/arabic/moduls/smaetsection/item.php?itemid=89.
- 16 عرفة، جمال، جنرالات تركيا يخسرون معركة العلمانية امام اردوغان. متحصل عليه:
www.almoslim.net/node/150696

17 المدني، توفيق، السياسة الخارجية التركية كما يراها أوغلو للموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية/ متحصل عليه

www.almustakbal.com/v4/article.aspx?type.

18 اراس، بولنت، سياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية. متحصل عليه:
www.aljazeera.net/nr/exeres/5271d6177-3049-4°4c-b32f.

19 أحمد منير، شيماء، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة، الأهرام الرقمي، 01-11-2009. متحصل عليه:

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=97158.caid=2026.

20 أبو حسن، صلاح الدين، التجربة التركية عوامل النهوض، المركز العربي للدراسات و الأبحاث/ متحصل عليه

www.assala-dz.net/old/index.php?option=com.

21 أوزتورك، ابراهيم، كيف نجحت الثورة التركية/ متحصل عليه
www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php?2061.

22 ناصر، فاتن، العدالة والتنمية التركية/ أربع أسباب وراء الفوز، 15 «06» 2011/ متحصل عليه
www.alamatonline.net/l3.php?id=5005

23 نور الدين، محمد، 10 سنوات على حزب العدالة والتنمية/ متحصل عليه
www.neworietnews.com/news/fullnews.php?news_id=77568

24 ثلاث سيناريوهات تحكم مستقبل تركيا/ متحصل عليه
www.noonpost.net/content/2518.

25 نور الدين، محمد، عشر سنوات من النجاحات والإخفاقات في تركيا/ متحصل عليه
www.swissing.ch/ara/detail/content.html?cid=33924380

26 ناجي، محمد عباس، تركيا في مواجهة خيارات صعبة/ متحصل عليه
www.aljazeera.net/opinions/pages/978d5936-b6db-4281-80e8-oc53c1117f91.

27 أحمد منير، شيماء، رؤية مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة/ متحصل عليه

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=97158&eid=2026

28 ضياء الدين، سحر، إدانات دولية لتقييد حكومة أردوغان لحرية/ متحصل عليه
www.alwafd.org

29 الطيب نحاس، أصلان، ثلاث سيناريوهات تنتظر مستقبل أردوغان/ متحصل عليه
www.studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144177293518959.htm

30 كاجابتي، سونرو جيفري، جيمس، تحولات تركيا 2014، 2015، سيناريوهات سلطة أردوغان، معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى/ متحصل عليه

www.annaharkw.com/annahar/articles.aspx?id=431315&date=27012013.

31 الحاج، سعيد، أردوغان والعدالة والتنمية، كاريما القيادة أم تسلط فر/ متحصل عليه
www.akhbarturkya.com/?p=11960

32 باشا، اسماعيل، غول ومستقبل السياسي، جريدة ايلاف، العدد 4709، الأحد 13 أبريل 2014. متحصل عليه:

www.elaph.com/web/newspapers/2014/4/894626.html

33 الشريف، أسامة، أردوغان وغول/ خلاف حول مستقبل تركيا، مجلة الأيام، العدد 8841 ، 24

جانفي 2013، البحريني/ متحصل عليه www.alayam.com/writers/8730 .

34 الكايد، سميح ، ازمة أردوغان و غولين، تهدد مستقبل العدالة والتنمية/ متحصل عليه

www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4c11-9c10-1227416d1732/1dd4f1e4-bf55-4ce5-9bb4-41521f26c4e0

مراجع أجنبية:

1. Gulbah ary.elken.aktas,turkish foreign policy: new concepts and reflections. a thesis of master in sciences international relations. 2010.
2. H.bursen ors and aysgul komsuglu.'military government: the limits of the role the turkish army play in turkish .
3. Gareth stansfield, the changing paramenters of kurdish sta between brussels and bagdad. international studies association. [http:// www.isanet.or/pdf](http://www.isanet.or/pdf)
4. Henry.barkey, the evolution of turkish foreign policy in the middle east, foreign policy programme. www.tesev.org.tr.
5. Kemel kinsci , turkys, foreign policy in turbulenf times, ch aillot paper. paris: institu for secutrity studies . www.iss.europa.eu
6. Soner cagatay,the turkish prie minister visite israel : white turkish-israel relations. the washington institute for near east policy. april 27, 2007. www.ciaonet.org/pbei-2/winep/policy2005/2005987/

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حكومة حزب العدالة والتنمية التركي كونه يشكل نموذجا جديدا للسياسة وفي العلاقة بين الإسلام والعلمانية وفي الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات/

إن مجيء هذا الحزب إلى السلطة لم يكن انقلابا فكريا مفاجئا في الفكر السياسي الإسلامي، وإنما نتيجة تطور متواصل في التجديد الفكري والسياسي للفكر الإسلامي في حزب الرفاه والفضيلة وغيرها من الأحزاب/

وقد ركزت الدراسة على السياسات العامة لحكومة حزب العدالة والتنمية وعلى اهتماماتها في مواجهة معوقات الديمقراطية وتحقيق الاستقرار والتصدي للتهديدات الجديدة بهدف خلق مساحات للتأثير التركي على المستوى الإقليمي والدولي/